



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد المالي والنقدي

أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري (شركات عقود الخدمة نموذجاً)

Effects of Economic Sanctions in Syrian Petroleum Sector
(Service Contracts Companies Example)

(دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد)

إعداد

ابراهيم خليل عثمان

إشراف الدكتور زياد أيوب عربش

دمشق في 2015/12/20

بسم الله الرحمن الرحيم

((وما أوتيتم من العلم إلا قليلا))

صدق الله العظيم

سورة الإسراء- آية 85

الإهداء

إلى روح الشهيد التقى النقي.....ابن أخي الحبيب النقيب محمد عثمان.
إلى روح والدي الغالي..... ما زلت على الوعد.
إلى روح والدتي الغالية..... ما زلت بين يديك ذاك الطفل الرجل الذي رببتي.
إلى روح أخي الكبير علي..... رحلت وفي عينيك ذاك الحنين.
رحمكم الله وأسكنكم فسيح جنانه

إلى إختوتي الأعراء..... محمد وعيسى والدكتور فواز.
إلى من تعقد عليه الآمال..... ولدي ربيع.
إلى الطيبة والجريئة والقلب الحنون والمصممة على النجاح..... ابنتي شآم.
إلى المتفوقة والتميزة والمساندة لي في مسيرتي..... ابنتي ديمة.
إلى من تعرفني أكثر من الجميع. ما زلت كما كنت دوماً..... زوجتي.
إلى كل أصدقائي وأحبائي وأقاربي الذي ساندوني بمحبتهم.....
إلى وطني الغالي سورية الذي يقاوم ليحيا العالم.....

شكر وتقدير

بعد هذا العمل المتواضع، والجهد الذي حاولت أن أقدم فيه إضافة بسيطة، لا بد أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم بإخراج هذا العمل إلى حيّز الواقع:

- الدكتور زياد عربش، لتحمله عناء الإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه من توجيهٍ ومتابعة.
- الأستاذ الدكتور موسى الغرير، رئيس قسم الاقتصاد.
- الدكتور مدين علي.
- لتفضلهما بقراءة وتقييم ومناقشة هذا العمل وإثرائه بآرائهم.
- الأستاذ الدكتور حسين القاضي الذي كان له دوراً كبيراً في إنجاز هذا العمل.
- الأستاذ سليمان عباس وزير النفط و الثروة المعدنية .
- الدكتور علي عباس المدير العام للمؤسسة العامة للنفط لمساندته ودعمه.
- الأساتذة بسام طعمه، ياسر سعيد، رياض رفول، باسم سعد، أحمد سميا، عبد المسيح عزيز، ولكل العاملين في المؤسسة العامة للنفط الذين أسهموا بملاحظاتهم ومعلوماتهم في هذا العمل.
- الى كل من ساندني وساعدني من الزملاء والأصدقاء في إنجاز هذا العمل.

الباحث....

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
الفهرس	ث
الجداول	ح
الأشكال	خ
الملاحق	خ
ملخص الدراسة	د
المقدمة:	1
طبيعة المشكلة	4
أهمية الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
هدف الدراسة	5
الدراسات السابقة	5
منهج الدراسة	6
الفصل الأول: تطور صناعة النفط في سورية	7
المبحث الأول: السياق التاريخي للصناعة النفطية في سورية	8
المبحث الثاني:	11
واقع الصناعة النفطية مع وجود الشريك الأجنبي (عقود الخدمة)	
المبحث الثالث: دور قطاع الطاقة والنفط في الاقتصاد السوري	27
الفصل الثاني: نظام العقود النفطية السائدة عالميا وفي سورية	48
المبحث الأول: مفهوم العقود النفطية وتطورها في العالم.	49
لمبحث الثاني: العقود النفطية في سوريا	56
الفصل الثالث:	71
العقوبات وآثارها على قطاع النفط والاقتصاد السوري	
المبحث الأول: العقوبات أهدافها وأشكالها وأسبابها	72
المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على سورية واستهداف موقعها الجيوسياسي	86
المبحث الثالث: أثر العقوبات النفطية على شركات عقود الخدمة.	104
الفصل الرابع:	111
بدائل وخيارات لمواجهة العقوبات: سيناريوهات المرحلة المقبلة	
المبحث الأول: بدائل وخيارات على المستوى الداخلي	112
المبحث الثاني: بدائل وخيارات على المستوى الخارجي	117

120	المبحث الثالث: سيناريوهات المرحلة المقبلة وفرص النهوض
123	النتائج والتوصيات
123	النتائج
124	التوصيات
127	الملاحق
132	المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	العقود الموقعة مع مقاولين أجانب حتى عام 1994	13
2	الشركات التي تقدمت للإعلان عن خمس مناطق استكشافية	17
3	الشركات التي تقدمت للإعلان عن إحدى عشرة منطقة استكشافية	19
4	الشركات التي تقدمت للإعلان عن اثنتي عشرة منطقة استكشافية	20
5	الشركات التي تقدمت للإعلان عن أربع عشرة منطقة استكشافية	21
6	الشركات التي تقدمت للإعلان عن تسع مناطق استكشافية	22
7	الشركات التي تقدمت للإعلان عن سبع مناطق استكشافية	24
8	الشركات التي تقدمت للإعلان عن سبع مناطق لاستكمال التنقيب عن البترول وتنميته لعام 2010	25
9	الشركات التي تقدمت للإعلان عن ثمانية مناطق لاستكشاف النفط وتنميته لعام 2010	25
10	المؤشرات الرئيسية للنفط من انتاج واحتياطي واستهلاك حتى عام 2010	34
11	المشتقات النفطية المنتجة محلياً حتى عام 2010	36
12	مستوردات المشتقات النفطية حتى عام 2010	36
13	صادرات المشتقات النفطية حتى عام 2010	37
14	المؤشرات الأساسية لمادة الغاز حتى عام 2010	39
15	المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء حتى (2009-2000)	41
16	عقود التنمية والانتاج التي وقعت حتى عام 2010	58
17	نسب تقاسم الانتاج	63
18	اجمالي انتاج النفط في سورية حتى عام 2013	64
19	اجمالي انتاج الشركات العاملة في سورية حتى عام 2013	64
20	توزع استهلاك الطاقة الأولية العالمي حسب مصادر الطاقة	92

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	توزع استهلاك مصادر الطاقة الأولية في سورية حتى عام 2010.	34
2	المناطق المفتوحة والمتعاقد عليها ومناطق السورية للنفط.	37
3	المصافي وخطوط النفط والغاز والحقول ومناطق الاستكشاف...الخ.	38
4	صورة فضائية للآبار والحقول ومحطات وخطوط النفط والغاز.	38
5	شبكة الغاز المنتج والمستخدم في المحطات الكهربائية ومعامل الغاز.	40
6	توزع احتياطي النفط والغاز في العالم.	91
7	نسب استهلاك الطاقة الأولية العالمي حسب مصادر الطاقة.	92
8	حقول وأنابيب النفط والغاز في الشرق الأوسط	97
9	أنابيب النفط والغاز، وطرق عبورها في الشرق الأوسط وروسيا	97

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	العقوبات الاقتصادية القيود القانونية والسياسية	127
2	أحد الأمثلة عن عقوبات الاتحاد الأوروبي	128

ملخص الدراسة:

من المؤكد أن إعداد هذا البحث مر بظروف استثنائية بحتة، فقد كان الهدف منه هو معالجة موضوع العقوبات الاقتصادية الغربية على قطاع النفط في سورية إلا أنها جاءت في خضم مجريات الأزمة التي تمر بها سورية منذ آذار 2011، بحيث خالفت الكثير من الدراسات التي غالباً ما تكون كردة فعل لمشكلة أو لأزمة معينة، وتكتسب الدراسة أهميتها من الناحية العلمية والعملية من خلال التأسيس لمستقبل نفطي يساهم في جعل قطاع النفط يلعب دوراً مسانداً للنمو بدلاً من أن يمثل عائقاً لتحقيقه. كما يمكن من خلالها رسم السياسات النفطية المطلوبة ضمن طيف واسع ومرن من الخيارات تجاه شركات التنقيب عن النفط والغاز العالمية، وبالتالي الاستعداد وتهيئة الإطار الأمثل للانتفاع من الموارد المتاحة ضمن المصالح الوطنية والتي ستعين القائمين على القطاع في النهوض بأعبائهم الوطنية والتقنية بما فيها تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة الإعمار، سيما وأن الحالة التي تعيشها سورية منذ عام 2011 جعل من مضمون هذه الدراسة يتغير تبعاً للظروف التي حلت بالبلد.

لقد لعب القطاع النفطي دوراً أساسياً في آلية عمل الاقتصاد ككل، فبعد أن كانت سورية بلداً مستورداً للنفط ولعقود كثيرة، تغيرت الصورة منذ الاكتشافات النفطية والغازية (1982-1985) بفعل استثمارات الشركات النفطية الدولية التي دخلت إلى سورية منذ عام 1974، لتتحول بذلك سورية إلى مصدر صافي للنفط والمشتقات، وتحقيق فوائض مالية متنامية طوال عقد التسعينات ولغاية نهاية العقد الماضي، جنب سورية انعكاسات انهيار المنظومة الاشتراكية ومكناها من مواجهة ارتدادات موجة العولمة وغلبة النهج الليبرالي الذي ساد عالمياً منذ عقد التسعينات، ومكناها بالتالي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً وعدم الوقوع في فخ المديونية وبرامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الهيكلي، لا بل تكوين احتياطات جوهريّة من القطع الأجنبي، وذلك على حساب التردد في اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي طموح لغاية اعتماد نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي" في عام 2005، والتي بدأت معه الفوائض النفطية بالتلاشي خاصة مع تفوق معدلات استهلاك في الطاقة على معدلات النمو الاقتصادي والسكاني ودون بلوغ الكفاءة المثلى لاستهلاك الطاقة.

لقد اتخذت القيادة السياسية منذ منتصف السبعينات قراراً بالتعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية لاعتبارات استثمارية وفنية ودون تحمّل أي مخاطر مالية وذلك ضمن فلسفة عقود أقرب ما يكون إلى ما يسمى عقود تقاسم الإنتاج التي تسمى في سورية "عقود الخدمة"، حيث تتحمل هذه الشركات مخاطر عمليات التنقيب والاستكشاف مقابل الأمل بالحصول على المردود في حال اكتشاف النفط وإنتاجه تجارياً، وبالتالي استرداد التكاليف من قبل هذه الشركات وتقاسم الإنتاج مع الجانب الوطني وذلك بعد تسديد إتاوة الحكومة مباشرة من الإنتاج. وقد ساهم هذا الأسلوب

في زيادة إنتاج النفط الذي كان يتراوح مستواه بين 150-200 ألف برميل في اليوم طوال الفترة 1972-1987 إلى مستويات تاريخية وصلت في تسعينات القرن الماضي إلى أكثر من 600 ألف برميل يومياً وبالتالي زيادة مساهمة كل ذلك في المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

ورغم تزايد عدد الشركات العاملة في سورية فإن الإنتاج بدأ بالتناقص مع بداية العقد المنصرم لأسباب متعددة كوجود أسواق جديدة مشجعة للاكتشافات النفطية خاصة في إفريقيا وعدم مجارة سورية للمناخ الاستثماري المطبق في كثير من دول العالم، والاعتماد على نهج تقليدي وعدم القدرة على تشجيع الشركات الكبرى للاستثمار في هذا القطاع الهام، وتناقص مناطق الأمل في البر، حيث تدهور إنتاج هذه الشركات إلى ما دون 200 ألف ب/ي، مقابل ارتفاع مستمر في استهلاك المشتقات وليبدأ الميزان النفطي المالي في تحقيق عجوزات متنامية. إلى أن جاءت العقوبات الأوروبية والأمريكية على قطاع النفط السوري والمتمثلة بالامتناع عن تمويل العمليات النفطية وتوريد المعدات إلى القطر، وفرض حظر على تصدير الإنتاج النفطي ومشتقاته وعلى توريد أية مشتقات نفطية إلى سورية، وفرض عقوبات مالية واقتصادية على المؤسسات العاملة في قطاع النفط. الأمر الذي أدى لانسحاب الشركات الغربية لتزويد من الصعوبات التي تواجهها الصناعة النفطية في سورية والتي تسببت في الضغط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة. ولاحقاً صدور قرار من الاتحاد الأوروبي يسمح بشراء النفط من ما يسميه "المعارضة السورية" والذي يمثل خرقاً فاضحاً ليس فقط للسيادة الوطنية لا بل لحقوق الشركات العاملة في سورية.

فبعد أن كان الإنتاج الكلي حوالي 385 ألف ب/ي (190 ألف ب/ي إنتاج الشركات العاملة و195 ألف ب/ي إنتاج الشركة السورية للنفط) قبيل بدء العقوبات، انخفض الإنتاج إلى حدود الـ 200 ألف ب/ي وليتدهور بعدها بشكل دراماتيكي مع مجريات الأزمة إلى مستويات هامشية (دون 20 ألف ب/ي)، خاصة مع تعرض البنية التحتية للقطاع للسرقة وللتخريب بما فيها حقول المنطقة الشرقية، وإنتاج النفط بشكل جائر وسرقته من حقول الشركة السورية للنفط وحقول الشركات العاملة وبيعه في تركيا وغيرها، مع عدم القدرة على التنبؤ بإنتاج النفط من اليابسة (onshore) في السنوات القادمة، وبالتالي مساهمته في الناتج والدخل القومي، إضافة إلى عدم القيام بأي تنقيب بحري (offshore) على الشاطئ السوري، الأمر الذي أدى وما زال يؤدي إلى نتائج كارثية. فما يحصل من عمليات تخريب ممنهج لكل الصناعة النفطية في سورية، كان بمثابة نتائج متأخرة للقرار السياسي الخارجي الذي كان يطبخ لهذا القطاع والذي استبقه إعلان تلك الشركات الأجنبية بالانسحاب وبالتالي تكريس خسائر اقتصادية ومالية كبيرة قد تجاوزت (5) مليار دولار أمريكي حتى أوائل عام 2013، ووصلت إلى 1,2 تريليون ليرة سورية حتى الشهر السابع من عام 2013، وحوالي 23,4 مليار دولار حتى النصف الأول من عام 2014

كخسائر مباشرة وغير مباشرة، إلى أن وصلت إلى حوالي 27 مليار تقريباً حتى شهر شباط من عام 2015.

وبالتالي، فإن تحليل آثار وأهداف العقوبات النفطية الغربية على القطاع النفطي السوري وسبل مواجهتها، يفرض بداية التقييم الكلي للآثار المترتبة على هذه العقوبات من حيث الانتاج والنقل والتسويق والتصدير.....الخ، ومعرفة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة القطاع النفطي لمواجهة هذه العقوبات، ومن ثم معالجة آثارها والبحث عن كيفية الخروج من أضرارها على مستوى الصناعة النفطية السورية، وذلك من خلال محورين اثنين:

- تحديد الأولويات على أعلى مستوى بالتوجه نحو الشرق (بمعناه الواسع وليس الجغرافي فقط) في نسج علاقات متعددة ومستقبلية تضع بالاعتبار مصالح سورية فوق أي اعتبار، والتوجه نحو دول البريكس لسد الفجوة الحاصلة تقنياً وفنياً وتجارياً جراء العلاقات السابقة مع الغرب، ولتصحيح العلاقة الضاغطة دوماً على الاقتصاد السوري مع الغرب جراء هذه العقوبات سواء في الصادرات أو الواردات.
- طرح البدائل والخيارات التعاقدية الممكنة، حيث يمثل الإطار التعاقدي المطلوب الركيزة الأساسية لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة مع انتهاء الأزمة، كون المسائل القانونية المتوجب معالجتها مع الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في سورية وكيفية جذب الجديد منها يجب أن يتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة بما فيها استراتيجية إعادة تأهيل المنظومة النفطية ضمن أهداف السياسة النفطية والطاقيّة المطلوبة وضمن متطلبات ومحددات الاقتصاد الوطني.

مقدمة:

كان من المفترض أن تعالج هذه الرسالة موضوع العقوبات الاقتصادية وأثرها على قطاع النفط في سورية، وبشكل خاص من حيث التأثير المباشر على الشركات العاملة في سورية (مع وجود الشريك الأجنبي)، إلا أن ما حدث لاحقاً من أحداثٍ وحربٍ كونيةٍ على هذا البلد جعلت الاقتصاد يخلط بالسياسي، والعقوبات تختلط بما استجد على البنى التحتية لقطاع النفط بكل ما رافقه من سرقةٍ ونهبٍ وتدميرٍ وتكريرٍ بدائيٍ للمشتقات النفطية.

وقد جاءت الدراسة في خضم مجريات الحرب الدامية التي مازالت مستمرة منذ آذار عام 2011، بحيث أنها خالفت الكثير من الدراسات التي غالباً ما تكون بفعل أو نتيجة لمشكلة أو لأزمة أو لحالة اقتصادية معينة، ورغم ذلك فلعلها تكتسب أهميتها من الناحية العلمية والعملية، كونه يمكن من خلالها البحث في مستقبل نفطي وطاقوي يسهم في جعل قطاع النفط يلعب دوراً مسانداً للنمو في سورية بدل أن يمثل عائقاً لتحقيقه، وتنفيذ البرنامج الوطني المبتغى لإعادة الإعمار. ولعل ذلك يؤدي إلى رسم السياسات النفطية المطلوبة خاصة تجاه الشركات الدولية، والاستعداد وتهيئة الإطار الأمثل للانتفاع من الموارد المتاحة ضمن المصالح الوطنية العليا، والتي ستعين القائمين على العملية النفطية في النهوض بأعبائهم الوطنية والتقنية، وتعين الدارسين الآخرين في استلهم أفكار أخرى، يمكن أن تعلي البناء وتزيد فيه بل وتنوف عنه، سيما وأن الحالة التي تعيشها بلدنا سورية في هذه الأيام جعل من مضمون هذه الدراسة يتغير تبعاً للظروف التي حلت بالبلد.

ولابد أيضاً من التأكيد على التداخل الكبير والجوهري بين السياسة والاقتصاد في هذه الدراسة، والتي لا تغيب عن القارئ العادي، فكيف في بحث يتناول آفاق مرحلة تاريخية قد تكون مؤثرة على مستوى العالم ولفترة طويلة من الزمن، ولهذا فليس غريباً أن يكون هذا التداخل مركزاً ومكثفاً، وقد يتناول المعطى السياسي في بعض الأجزاء أكثر من الاقتصاد للوصول إلى غاية هامة، وهي أن السياسة بوابة الاقتصاد وغايتها أن تركز كل ما حولها من جغرافيا وثروات وموقع جيوسياسي لصالح خدمة هذه السياسة.

وسيعطي هذا البحث صورة تاريخية موجزة عن هذا القطاع الهام للاقتصاد السوري بكل تحولاته، ومدى تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية فيه، وماذا سيكون من أثر لسرقة وتخريب هذا القطاع الهام في الاقتصاد السوري .

فالنفط أدى دوراً أساسياً في آلية عمل الاقتصاد السوري ككل ومنذ زمن طويل، فبعد أن كانت سورية بلداً مستورداً للنفط ولعقود كثيرة، تغيرت الصورة منذ تتالي الاكتشافات المؤكدة الغازية (1982-1985) والنفطية (منذ عام 1985) وذلك بفعل استثمارات

الشركات النفطية الدولية التي دخلت إلى سورية منذ عام 1974، حيث بدأ الإنتاج لاحقاً بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية (وهي الكميات القابلة للإنتاج بعد عمليات الاستكشاف والتنقيب والمتفق عليها وفق العقد) من قبل شركة ساموكو سورية (المقاول) لتؤسس بعدها الشركة العاملة (المشتركة) تحت اسم شركة الفرات للنفط بين الشركة السورية للنفط وشركة (ساموكو سورية ثم بيكتن الأمريكيتين لفترة قصيرة من الزمن)، وبعد ذلك شركة شل الهولندية البريطانية بتطوير الاحتياطات التجارية والإنتاج الفعلي (ضمن إطار شركات عقود الخدمة)، ولتتلوها شركات أخرى، وتتحول سورية بذلك من بلد مستورد للنفط إلى مصدر للنفط ومشتقاته، مما أدى إلى حدوث تغير جوهري في الميزان التجاري وتحقيق فوائض مالية متنامية طوال عقد التسعينات ولغاية نهاية العقد المنصرم، حيث لعب هذا القطاع دوراً محورياً في تجنب سورية على سبيل التحديد انعكاسات انهيار المنظومة الاشتراكية (1956-1989)، ومواجهة ارتدادات موجة العولمة وغلبة النهج الليبرالي وبرامج الإصلاح الهيكلي (برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي فرضها ما يعرف "باتفاق واشنطن"، والذي ساد عالمياً طوال عقد التسعينات، ومكّن سورية بالتالي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، وعدم الوقوع في فخ المديونية لا بل على العكس أسس ذلك لتكوين احتياطات جوهريّة من القطع الأجنبي، وذلك على حساب التردد في اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي طموح لغاية اعتماد نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي"، والتي بدأت معه الفوائض النفطية بالتلاشي خاصة مع تسجيل سورية لمعدلات استهلاك في الطاقة كانت تفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي والسكاني ودون تحقيق الكفاءة المثلى في استهلاك مشتقات الطاقة.

ولابد من إعطاء فكرة مختصرة هنا عن فلسفة العقود التي وقّعت منذ عقد السبعينات وحتى الآن، والمعروفة باسم عقود الخدمة مع الشركات النفطية الدولية في سورية وسياق التوقيع عليها، حيث ساهم الارتفاع الذي حصل بأسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي خاصة بعد حرب تشرين التحريرية، ومن ثم نموّ الأرباح الإضافية التي حصل عليها منتجو النفط في زيادة الإنفاق على عمليات التنقيب والاستكشاف والإنتاج، وبالتالي فقد عمدت دولٌ عديدة إلى اللجوء إلى أسلوبٍ تعاقدٍ جديدٍ إلى حدٍ ما، وهو ما عرف باسم عقود المشاركة بالإنتاج، والذي طبّق في ستينيات القرن الماضي بدايةً في أندونيسيا ولاحقاً في الدول التي أمّمت النفط وجعلت صناعة النفط حكرّاً عليها فقط، حيث تتمثل العقود التي تم توقيعها بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية (المقاول) بتحمل هذه الشركات مخاطر عمليات التنقيب والاستكشاف الجيولوجية والمالية مقابل الأمل بالحصول على المردود في حال اكتشاف النفط وإنتاجه تجارياً، وبالتالي استرداد التكاليف من قبل هذه الشركات، وتقاسم الإنتاج مع الجانب الوطني وذلك بعد تسديد أتاوة الحكومة مباشرة من الإنتاج.

لقد اتخذت القيادة السياسية منذ منتصف السبعينات قراراً بالتعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية لاعتبارات تمويلية واستثمارية، وللاستفادة منها فنياً واستكشافياً دون تحمّل أي مخاطر مالية، حيث تمّ تشكيل هيكل إداري أنيط به الإشراف على تنفيذ هذه العقود التي وقّعت مع الشركات الأجنبية، واستحدث لها هيكل إداري جديد تحت اسم (مديرية عقود الخدمة) التي تتبع إدارياً للشركة السورية للنفط وذلك في عام 1978.

وقد ساهم هذا الأسلوب في زيادة إنتاج النفط في سورية بسبب استخدام تقنيات إنتاج النفط الحديثة (من مسح سايزمي إلى عمليات استكشاف إلى عمليات تنقيب إلى ماسمي مؤخراً بعمليات النفط المدعّم، حتى الوصول إلى الإعلان عن الاكتشاف التجاري ومرحلة الشركة العاملة)، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الكلي، أي مع إنتاج الشركة السورية للنفط آنذاك إلى أكثر من (600) ألف برميل يومياً في تسعينات القرن الماضي وبالتالي زيادة مساهمة كل ذلك في المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

ورغم تزايد عدد الشركات العاملة في سورية فيما بعد فإن إنتاج النفط بدأ بالتناقص خاصة مع بداية العقد المنصرم، وليس العكس، وذلك لأسباب متعددة، منها: وجود أسواق جديدة وعذراء ومشجعة للاكتشافات النفطية، وخاصة في إفريقيا، وعدم البحث عن مجارة المناخ الاستثماري المطلوب والمطبق في كثير من دول العالم الأخرى، والاعتماد على نهج تقليدي ثابت منذ عقود في هذا المجال، وعدم القدرة على تشجيع الشركات الكبرى للاستثمار في هذا القطاع الهام، وتراجع إنتاج كل من الشركتين العاملتين الفرات ودير الزور للنفط وعدم وجود اكتشافات نفطية ضخمة يمكن لها أن تغطي النقص في إنتاج هاتين الشركتين، على الرغم من أن عدد الشركات العاملة المنتجة للنفط (شركات عقود الخدمة بعد الاكتشاف التجاري) قد تزايد إلى أن وصل إلى تسع شركات متفاوتة الإنتاج حتى عام 2011، حيث تدهور إنتاج هذه الشركات إلى ما دون 200 ألف ب/ي، مقابل ارتفاع مستمر في استهلاك المشتقات، وليبدأ الميزان النفطي المالي في تراجع والوصول إلى عجوزات متنامية خاصة مع استيراد المزيد من مادتي المازوت والبنزين.

إلى أن جاءت العقوبات الأوروبية والأمريكية على قطاع النفط السوري وانسحاب الشركات الغربية، لتزيد من الصعوبات التي تواجهها الصناعة النفطية في سورية، والتي تسببت في الضغط على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

فبعد أن كان الإنتاج الكلي حوالي 385 ألف ب/ي (190 ألف ب/ي إنتاج الشركات العاملة و 195 ألف ب/ي إنتاج الشركة السورية للنفط، قبيل بدء العقوبات الاقتصادية الغربية، انخفض الإنتاج إلى حدود الـ 200 ألف ب/ي وليتدهور بعدها من جديد وبشكل متتالي ودراماتيكي مع مجريات الأزمة إلى مستويات هامشية (دون 20 ألف ب/ي) حتى العام 2015، خاصة مع تعرض البنية التحتية للقطاع النفطي للتخريب، وإنتاج النفط

وسرقته من حقول النفط السورية وحقول الشركات العاملة وبيعه في تركيا وغيرها ، لذلك فإن تحليل الوضع الراهن لإنتاج النفط في سورية وصعوباته والآثار المترتبة على الصادرات والواردات النفطية بفعل العقوبات، يشير إلى أن خسائر هذا القطاع قد تجاوزت (5) مليار دولار أمريكي حتى أوائل عام 2013، ثم إلى 1,2 تريليون ليرة سورية حتى الشهر السابع من عام 2013، وحوالي 23,4 مليار دولار حتى النصف الأول من عام 2014 كخسائر مباشرة وغير مباشرة، إلى أن وصلت إلى حوالي 27 مليار تقريباً حتى شهر شباط من عام 2015، وبالتالي تكريس خسائر اقتصادية ومالية كبيرة .

والقراءة الموضوعية لذلك تشير إلى أن ما يحصل من عمليات تخريب ممنهج لكل الصناعة النفطية في سورية، كان بمثابة نتائج متأخرة للقرار السياسي الخارجي الذي كان يطبخ لهذا القطاع والذي استبقه إعلان تلك الشركات الأجنبية بالانسحاب من السوق السورية.

وبناءً عليه فإن تحليل وآثار وأهداف العقوبات النفطية الغربية على القطاع النفطي السوري وسبل مواجهتها مع التطرق إلى الآثار الأخرى الناتجة عن عمليات المجموعات المسلحة من سرقة وتخريب للنفط وتجهيزاته وبنية القطاع بشكل عام، سيمثل الركيزة الأساسية لشرح الإطار التعاقدى المطلوب في سبيل مواجهة تحديات المرحلة المقبلة مع انتهاء الأزمة.

طبيعة المشكلة:

لقد شملت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية قطاع النفط الوطني ككل بما فيها الشركات النفطية الوطنية والشركات العاملة المساهمة في إنتاج واستكشاف النفط والغاز، والمشكلة تكمن في انعكاس هذه العقوبات على الطرف الأجنبي أي شركات عقود الخدمة (الشركات العاملة)، والتي كانت رافداً مهماً لإنتاج النفط في سورية، وانسحابها من السوق النفطية السورية دون أي مبررات قانونية أو عقديّة مقنعة سوى الامتثال للضغوط الأوروبية والأمريكية، ومعظم تلك الشركات طبعاً كانت من الجنسيات الغربية، وبالتالي كيفية مواجهة هذا الانسحاب وتداعياته المختلفة وانعكاسه على إنتاج النفط، والاقتصاد السوري ككل.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها ستبحث في آثار العقوبات الغربية والأمريكية التي طالت القطاع النفطي في سورية بوجه الخصوص شركات عقود الخدمة التي كانت العمود

الفقري للصناعة النفطية في سورية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، ومحاولة خنق هذا القطاع من حيث ترتيب مجموعة من العقوبات التي تتناول العملية النفطية من الاستكشاف إلى الإنتاج إلى النقل إلى التسويق، وبالتالي البحث فيما قامت به الحكومة والشركات النفطية الحكومية المتضررة من إجراءات لدرء الضرر الحاصل من جراء هذه العقوبات، والتخفيف من حدتها ما أمكن، إضافة إلى البحث في الأسباب التي جعلت من هذه العقوبات مؤثرة بالفعل على الصناعة النفطية.

فرضيات الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة على :

- 1- إن العقوبات ستؤدي إلى التأثير سلباً على الميزان التجاري وموارد الموازنة العامة للدولة.
- 2- إن العقوبات ستؤدي إلى إيقاف صادرات النفط السورية واستيراد المشتقات النفطية.
- 3- إن العقوبات يمكن مواجهتها بخطط بديلة تعتمد على البحث عن شركاء جدد وإيجاد أسواق بديلة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وبيان آثار العقوبات النفطية الغربية على القطاع النفطي، وكيفية تمويل العمليات النفطية للشركات العاملة والتي كان يقوم بها المقاول الأجنبي سابقاً، والرؤية المستقبلية لمسألة العودة المحتملة للمقاولين الأجانب، وكيفية تفسير عقد الخدمة في فترة إنتاج الجانب السوري وإدارته للإنتاج في الشركات العاملة، والتفسير المتناقض بين الجانبين السوري والأجنبي لهذا الجانب من المشكلة، ودور الشركات النفطية الدولية المحتمل مستقبلاً ضمن إطار صيغ تعاقدية سيتم طرحها وتحليلها من خلال الدراسة، وذلك بهدف التأسيس للمرحلة الجديدة من إعادة إعمار البنية التحتية لقطاع النفط، والاستفادة من استثمارات هذه الشركات والانتفاع الأمثل من الموارد النفطية المتاحة التي كانت مستغلة، وتلك التي لم يتم استغلالها بعد والاستفادة من موقع سورية في قلب النظام النفطي العالمي، وذلك كله ضمن الرؤية الوطنية لإعادة الإعمار، بحيث يصبح معه قطاع النفط إنتاجاً واستهلاكاً عاملاً مسانداً للنمو الاقتصادي وليس عائقاً أمام تحقيقه.

الدراسات سابقة:

لعل من المفارقة أو المستغرب القول أنه لا يوجد دراسات سابقة لهذا البحث، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- إن هذه الدراسة تعد أول دراسة تناولت العقوبات الاقتصادية الغربية على قطاع النفط في سورية، وتحديدًا القطاع الذي يشارك فيه طرف أجنبي.
- إن هذه الدراسة سوف تتناول تحديدًا شركات عقود الخدمة (الشركات العاملة)، أي تلك الشركات التي فيها شريكان وطني وأجنبي.
- أن موضوع العقوبات هو من المواضيع القديمة والتي أشبعت درسا من قبل الباحثين، ولكنها في هذه الزاوية تحديدًا لم تأخذ حقها من الدراسة كون طبيعتها مستجدة عليهم.
- إن موضوع العقوبات على قطاع النفط في سورية، والذي أصاب كل مفاصل هذا القطاع، وتحديدًا شركات عقود الخدمة، جاء لأول مرةً شاملاً، وجديداً على الساحة النفطية السورية.
- نتيجة للأسباب الموضوعية أنفة الذكر اعتمد الباحث على أسلوب المزاوجة بين المراجع السابقة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية بشكل عام وبعقود الخدمة النفطية وتحليل الوقائع السابقة خاصة المذكورة في المراسلات والردود والبيانات والكتب والتصريحات والأبحاث المنشورة في وزارة النفط والثروة المعدنية، والمؤسسات، والشركات التابعة لها، إضافة إلى إجراء المقابلات مع المعنيين بالشأن النفطي، سعياً بأن يكون هذا البحث مقدمة لبحوث أخرى تأخذ بعين الاعتبار دراسة مفاعيل الازمة على قطاع النفط وتحديدًا على فلسفة العقود النفطية في ضوء المستجدات المستقبلية وخاصة بعيد انجلاء هذه الغيمة عن سورية، وانتهاء مفاعيل العقوبات الاقتصادية والنفطية بشكل خاص والبدء بعملية إعادة البناء والإعمار.

منهج الدراسة:

إن المنهج المعتمد في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من حيث دراسة طبيعة عقود الخدمة (تقاسم الإنتاج) والآثار الاقتصادية والقانونية المترتبة على توقفها بسبب العقوبات. ثم تتوسع الدراسة باعتماد المنهج الاستقرائي من خلال دراسة كافة الفرضيات وآثار تطبيق كل فرضية منها عن طريق إجراء مجموعة من المقابلات مع الفاعلين والمعنيين في قطاع النفط (المؤسسة العامة للنفط والشركة السورية للنفط والشركات العاملة) وتحليل المعطيات المتوفرة بهدف استخلاص النتائج التي وصلت إليها الدراسة وسبر امكانية تعميمها من خلال التوصيات المستخلصة والتي يمكن لأصحاب القرار الاستفادة منها علها تمثل مساهمة وإن غير مباشرة في حل مشكلة اقتصادية واجتماعية تمر بها سورية.

الفصل الأول: تطور صناعة النفط في سورية

المبحث الأول: السياق التاريخي للصناعة النفطية في سورية

المبحث الثاني: واقع الصناعة النفطية مع وجود الشريك الأجنبي (عقود الخدمة)

المبحث الثالث: دور قطاع الطاقة والنفط في الاقتصاد السوري

المبحث الأول

السياق التاريخي للصناعة النفطية في سورية:

يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين في مسار الصناعة النفطية السورية:

- الأولى منذ بداية الاكتشافات النفطية وحتى عام 1974
 - الثانية منذ عام 1974 ودخول المقاولين الأجانب وحتى وقتنا الراهن.
- سنتعرض في المبحث الأول إلى المرحلة الأولى، بينما يعرض المبحث الثاني المرحلة الثانية¹.

المرحلة الأولى:

وتشمل المرحلة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر لغاية 1974 بما فيها مرحلة الإنتاج وطنياً أي دون وجود للشركات الأجنبية، والتي بدورها تقسم إلى فترتين هما:

- الفترة الأولى: القطاع النفطي ما قبل التأميم (حتى عام 1964)

- الفترة الثانية: (1964-1974): مرحلة التأميم.

-أولاً: الفترة الأولى وتمتد حتى ما قبل عام (1964):

يعود البحث عن النفط في سورية إلى نهاية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال العثماني حيث بدأت حينها المصالح النفطية الدولية تهتم بمنطقة الشرق الأوسط. لكن الاهتمام الذي كانت توليه كبرى الشركات لبلدان هذه المنطقة لم يكن متماثلاً، فبينما كانت الاكتشافات النفطية سهلة التحقيق في بعض بلدان الخليج، لم تؤد أعمال التنقيب والحفر في سورية إلى أي اكتشاف نفطي²، بما فيها نشاط شركة العراق للنفط (IPC). علماً بأن الحكومة السورية آنذاك قد منحت ثلاث شركات حقوق التنقيب عن النفط، وهذه الشركات هي:

- شركة الامتيازات النفطية (سورية ولبنان) المتحدة:

تم التوقيع على الاتفاقية بين هذه الشركة والحكومة السورية بتاريخ 1938/2/26، وصُدِّقت بالمرسوم التشريعي رقم 47/ تاريخ 1940/3/25، مدة هذه الاتفاقية 75/ سنة، تبدأ اعتباراً من تاريخ المصادقة عليها، وتشمل كل المنطقة التي تقع تحت سيادة الجمهورية العربية السورية، والواقعة شمال دمشق، باستثناء منطقة لواء اسكندرون.

¹ (الجمهورية العربية السورية، وزارة النفط والثروة المعدنية، المؤسسة العامة للنفط، عقود الخدمة في سورية (1934-2010).

(2) بحكم موقع سورية الجيوسياسي في الإقليم، ارتبط المشهد النفطي فيها ومنذ ثلاثينيات القرن المنصرم بتنازعات واستقطابات القوى الكبرى والشركات الدولية بالصراع على موقعها كممر عبور لإمدادات النفط من الخليج العربي إلى المتوسط، حيث كان النفط السعودي (ثم العراقي) المنتج من قبل الشركات الدولية يعبر سورية (والأردن ولبنان) من خلال أنابيب التابلاين والبابلاين الشهيرة وذلك قبل تأميم قطاع النفط في كل من السعودية والعراق وسورية، وحتى بعد التأميم استمر النفط العراقي بعبور الأراضي السورية لغاية عام 1982.

- شركة منهل للتنقيب والاستثمار:

تقدمت هذه الشركة إلى مديرية المعادن والمقالع بتاريخ 1954/9/21 للحصول على 28/ رخصة للتنقيب عن مادة النفط السائل في محافظات اللاذقية وحلب ودير الزور والحسكة. وبتاريخ 1955/3/16 منحت رخصاً لأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، اعتباراً من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، ولا رتكابها عدة أخطاء كقبول مساهمات أمريكية، ألغت الحكومة السورية الامتياز عام 1958، لتؤول مهمة متابعة أعمال الحفر إلى الشركة العامة للنفط. علماً أن شركة منهل كانت قد حفرت 6 آبار أدت لاكتشاف حقل كراتشوك³.

- شركة البترول المتحدة (كونكورديا):

تم منح هذه الشركة بموجب المرسوم رقم 2819/ تاريخ 1956/9/2 تسعة وأربعون/49 رخصة للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية ومشتقاتها في منطقة الفرات ، مدة هذه الرخص أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومساحة كل رخصة حوالي 300 / كم². وبالرغم من حفرها لثلاثة آبار منتجة في منطقة السويدية، لم تتمكن من متابعة أعمالها أثناء الوحدة مع مصر 1958-1961.

ومع ذلك، فإن صدور القانون رقم 7 لعام 1953 الذي يعتبر أن الثروة المعدنية الموجودة في سورية هي من ممتلكات الدولة، يمكن اعتباره المرحلة الأولى لتأميم القطاع النفطي، ومع صدور القانون 1961/113، الذي يوكل إلى الشركة الوطنية كافة النشاطات النفطية، أصبح القطاع النفطي من أهم مراكز اهتمام الحكومة التي تريد من خلاله تأكيد الاستقلال الوطني، ليتلوه صدور المرسوم التشريعي رقم 133 بتاريخ 1964/12/22 والقاضي بمنع إعطاء أي امتياز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لاستثمار الثروة المعدنية والبتروولية في أراضي الجمهورية العربية السورية) أنهى عمل شركة كونكورديا ولم تمنح بعدها أي شركة أجنبية حق التنقيب عن البترول لغاية سبعينات القرن الماضي.

- ثانياً: الفترة الثانية:

- التأميم و"المرحلة الروسية" وتمتد ما بين عامي 1964-1974:

مع تزايد الوعي السياسي الداخلي ودعم الاتحاد السوفيتي السابق في بداية عقد الخمسينات للدول النامية، سعت الحكومة إلى تأكيد شرعيتها على المصادر النفطية⁴، الأمر الذي ساهم بصدور المرسوم التشريعي رقم 133 / 1964 تاريخ 1964/12/22 والذي "يمنع اعتباراً من تاريخ نفاذه إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات المعدنية والبتروولية لأي

³ شهد هذا العام اتمام الوحدة السياسية والاندماج بين سورية ومصر وظهور كيان جديد تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي تشابك الصلاحيات، وصدور بعض القرارات التي تتوافق مع دولة الوحدة الجديدة.

⁴ في حقيقة الأمر لا يمكن الإحاطة بالإستقطابات الدولية في فترة الحرب الباردة من خلال الإطار النفطي فقط، بل يتوجب علينا إدخال توازنات القوى العظمى التي كانت سائدة في تلك الفترة، ومكانة منطقة الشرق الأوسط في الثانية القطبية.

شخص طبيعي أو اعتباري"⁵. وكان من السهل اتخاذه سيما وأن الحقول النفطية السورية لم تكن معروفة ولم يكن له أي نتائج نفطية على الصفقات الجارية في الستينات، كون سورية لم تكن منتجة للنفط الخام بعد، لتكون بذلك أول بلد عربي يؤمم صناعته النفطية. لجأت الدولة بعدها إلى استثمار الثروة البترولية ضمن المؤسسة الحكومية، وبدون مخاطرة كبيرة في الإنفاق، طالما أن تطوير واستثمار حقول السويدية، وتأمين رأس المال اللازم والخبرات الأجنبية كان متاحاً عن طريق الدول الاشتراكية⁶. وبالنسبة لتسويق النفط فإن هذا الأمر لم يشكل عقبة طالما أن الكميات المنتجة صغيرة وكان ممكناً عن طريق المقايضة تمويل بناء أنابيب النقل. وهكذا بدأ الإنتاج النفطي في عام 1968 بـ 20 ألف ب/ي ليصل إلى 192 ألف ب/ي في عام 1976⁷.

عن هذه المرحلة يمكن القول: أنه بفضل وضعها الجغرافي والاستراتيجي الخاص كانت سورية بلد عبور للنفط العراقي والسعودي (ARAMCO/IPC)⁸، قبل تأميم أصول هاتين الشركتين الأجبيتين، وذلك مع بروز التيار الوطني الاشتراكي ودعم الاتحاد السوفيتي السابق، و يجب الإشارة إلى أن الشركات الكبرى في تلك الفترة كانت تسيطر على السوق العالمية بشكل شبه كامل، وأن منطقة الخليج كانت مصدراً مكماً للعرض العالمي، ولم تجد هذه الشركات أية ضرورة في إنفاق مبالغ استثمارية في سورية على اعتبار أنها لم تكن معروفة على الخارطة النفطية.

(5) على الرغم من هذا المرسوم (113/ 1964) وتحت غطاء النقل، حصل تجمع بريطاني Consortium في عام 1965 على عقد لبناء وتركيب أنبوب النفط ليربط بين حقول كراتشوك ومرفأ طرطوس مقابل 20 مليون £ مقابل رهن عوائد النفط (الأمر الذي يعود إلى إلغاء مفعول قرار تأميم النفط). لكن التغير الجوهري في السلطة في 23 شباط 1966 ودعم الدول الاشتراكية مكن الحكومة آنذاك من إلغاء العقد.

(6) وضعت الحكومة في منتصف الستينات برنامج استثماري هائل لتطوير الحقول وإنشاء شبكة أنابيب تربط حقول كراتشوك بمرفأ طرطوس وتجهيز مصفاة حمص. فخلال الفترة 1963-1975 تم حفر 513 بئر بينما لم تحفر الشركات الغربية التي عملت خلال فترة 1939-1961 إلا 33 بئراً.

(7) لكن رغم هذا التوسع في الإنتاج فإنه يبقى بعيداً عن خطة الحكومة التي كانت تريد الوصول إلى 400 ألف برميل/يوم مع منتصف السبعينات.

(8) من حيث الواقع أرادت سورية تأكيد سيادتها الوطنية. فبحكم وضعها الجغرافي كانت سورية، وبدرجة أقل أهمية الأردن ولبنان، بلد عبور للنفط العراقي (1934-1982: شركة IPC لغاية 1972 ثم للنفط العراقي المؤمم من 1973-1982) والسعودي (شركة Tapline فرع 1951-1970). تشير إلى أن 70% من النفط العراقي و 35% من النفط السعودي كان يمر عبر سورية.

المبحث الثاني:

واقع الصناعة النفطية مع وجود الشريك الأجنبي (عقود الخدمة):

إن ما يميز هذه المرحلة هو دخول الشركات الأجنبية والغربية على وجه الخصوص إلى السوق النفطية في سورية استكشافاً وتنقيباً وإنتاجاً، إلى جانب الشركة السورية للنفط.

إن تطبيق مبدأ السيادة على المصادر النفطية كان يعني: أخذ الدولة على عاتقها أعمال التنقيب، والحفر، والتنمية، والإنتاج، والنقل، والتكرير، والتصدير في السوق الدولية، هذه الأعمال أوكلت إلى الشركة الوطنية، لكن حجم العمل هذا كان بالغ الوطأة⁹، ووجود الشركة الوطنية لم يكن كافياً لتطوير الإنتاج النفطي. إن نقص التكنولوجيا، ورؤوس الأموال والخبرة بالشؤون النفطية، مترافقاً مع عدم القدرة على استكشاف أكثر من 8% من المناطق المفتوحة للتنقيب، قاد الحكومة السورية إلى المشاركة مع الشركات الأجنبية في عام 1974. ووفقاً لهذه الصورة التي تم عرضها، ارتأى القيّمون على القطاع النفطي آنذاك التفكير في مرحلة إعادة النظر في السياسة النفطية في سورية، والتي يمكن أن نصفها بسياسة الانفتاح، حيث تعطي الشركات الأجنبية الحق في الوصول (Access) إلى المصادر النفطية، حسب مبدأ عقود تقاسم الإنتاج (Production sharing agreements)، مقابل أن تأخذ الشركة الأجنبية على عاتقها أخطار التنقيب ونفقات التنمية والإنتاج مقابل حصة من الخام عيناً أو نقداً تعويضاً لخدماتها. كما شرحه الرئيس الراحل حافظ الأسد في خطابه الشهير أمام مجلس الشعب في 8 آذار 1974 "لا نملك رأس المال الضروري لشراء تجهيزات الحفر التي نحن بحاجة إليها. ارتأينا وسائل أخرى تتمثل في استئجار هذه التجهيزات. لكن إذا أردنا استخراج كامل النفط الموجود تحت أرضنا فعلياً كالجزائر ومصر ودول مجاورة أخرى دعوة الشركات الأجنبية التي سيدفع لها جزء من النفط مقابل خدماتها. هذا لن يمس بأي حال مبدأ الاستغلال الوطني للنفط السوري..".

علينا أن نشير أن هذا الانفتاح جرى ضمن نطاق سياسة الانفتاح الاقتصادي العام، والتي أرادت القيادة السياسية من خلالها تطوير علاقاتها مع الدول العربية والخارج بشكل عام. وهذا التطور تجاه الشركات الأجنبية التي توفر الدعم، كان يهدف إلى إعادة إحياء أعمال البحث والتنقيب في مناطق تم تصنيفها من الناحية الجيولوجية بحسب درجة احتمال

(9) العلاقة التي احتفظت بها الحكومة مع الشركات الأجنبية كانت تتمثل في عقود المساعدات الفنية. أي مقابل خدمات محددة، تحصل الشركات على التعويض نقداً أو مقايضة بكميات من النفط المنتج ضمن اتفاق معين مع دولة الشركة الأجنبية كما هو الحال مع دول أوروبا الشرقية. لكن أهداف هذه السياسة كان يتطلب وجود شركة وطنية قوية مع تحمل كافة أخطار النشاط النفطي (جيولوجي، اقتصادي، صناعي، تذبذب السوق..). فبدلاً من التنازل عن بعض من حقوق الملكية للمصادر الأحفورية للشركات الأجنبية مقابل أخذها لأغلب المخاطر وتحمل كافة التكاليف المرتبطة بالحفر "الناشف".

الاكتشاف، مع احتفاظ الشركة السورية للنفط (SPC) بالتركيبة التي تمثل أعلى درجة احتمال الاكتشاف، وفتح المناطق الأخرى للشركات الأجنبية¹⁰.

ولضرورة الاسراع في بناء القاعدة الاقتصادية وما يقتضيه ذلك من السير الحثيث في استثمار الموارد النفطية، وبما أن الشركة السورية للنفط، بإمكاناتها المالية والفنية كما تم تقييمها لا تستطيع القيام بعمليات البحث والتنقيب عن النفط في جميع أنحاء القطر بالسرعة المطلوبة، فقد تبين أنه من الأنسب الاستعانة بشركات أجنبية عن طريق توقيع عقود مشاركة بالإنتاج (وهو ما سمي لاحقاً عقود خدمة)، لأن هذا الشكل من العقود ينسجم نوعاً ما مع المرسوم التشريعي رقم 133 المشار إليه سابقاً.

وتنفيذاً لذلك تم تقييم أراضي الجمهورية العربية السورية من الناحية الجيولوجية ومن ناحية درجة الاحتمالات النفطية وصنفت هذه المناطق كدرجة أولى وثانية وثالثة. وتركت مناطق الاحتمالات الأولى للشركة السورية للنفط، لتقوم بنفسها بإجراء البحث والتنقيب والحفر في هذه المناطق كونها الأسهل من الناحية الفنية والأكثر مأمولية، أما الجزء الآخر، فقد قسم إلى مناطق من أجل منحها للشركات الأجنبية، وتم الإعلان عن استدراج عروض بموجب الإعلان رقم (ا/ن) تاريخ 1973/12/31 الصادر عن وزارة النفط والكهرباء والثروة المعدنية، كما تم تشكيل لجنة، مهمتها تحديد المناطق المشمولة بهذا الإعلان، ولجنة أخرى، لإعطاء المعلومات اللازمة والضرورية، والإجابة على التساؤلات التي ترد من الشركات أو من مندوبيها.

كانت أولى الشركات التي استجابت للإعلان المذكور أعلاه، هي شركة توتال الفرنسية، وقد تقدمت هذه الشركة بعرض تفصيلي، شمل منطقتين مساحتهما الإجمالية حوالي 21.000 كم²، حيث أنها تقدمت بعرض على شكل عقد خدمة لم يكن مرضياً من الناحية المالية، فطلب منها تقديم عرض آخر يلبي طموحات الجانب الوطني، فكان العرض الثاني على شكل عقد مشاركة بالإنتاج، إلا أنه أيضاً كان مرفوضاً من الناحية المالية، وبما أن الدولة كانت ترغب بصيغة عقد الخدمة أكثر من صيغة عقد المشاركة، فقد طلب من شركة توتال العودة إلى صيغة عقد الخدمة، ولكنها تقدمت بشروط لم تكن مرضية مرةً أخرى ولهذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق. وبالتالي فشلت المفاوضات مع شركة توتال الفرنسية. بعد ذلك بدأت الشركات من مختلف الجنسيات بالتقدم بعروض مختلفة

(10) يجب الإشارة إلى أن سورية كانت من بين أوائل الدول التي أمتت قطاعها النفطي ومن بين أوائل الدول التي فتحت هذا القطاع للشركات الأجنبية، فدعوة هذه الشركات في منتصف السبعينات جرت في وقت كانت تسعى أغلب الدول المنتجة إلى تأميم أصول هذه الشركات، والعوامل التي دعت سورية إلى فتح هذا القطاع رغم وجود الخبراء الروس، تتعلق بالواقع النفطي آنذاك وباعتبارات اقتصادية. فالتوقعات في تلك الفترة كانت تشير إلى ارتفاع نسبة المستوردات النفطية إلى المستوردات الكلية (فوصلت في عام 1980 مثلاً إلى 40%).

أمكن التوصل مع معظمها إلى اتفاق، وبالتالي توقيع عقود معها، وهذه الشركات مبينة في الجدول رقم (1) : ¹¹

1974	عقد شركة روم بترول الرومانية
1975	اتفاقية شركة تريبيكو سورية للنفط
1977	عقد الشركة السورية الأميركية للنفط
1977	عقد شركتي شل - بيكتن للنفط
1979	عقد شركة شاد أويل
1979	عقد شركة ماراثون سورية للنفط.
1987	عقد شركة ترايسنترول - نورسك هيدرو.
1987	عقد شركة توتال.
1988	عقد شركة دمشق للنفط.
1988	عقد شركة إنرون أويل.
1988	عقد شركة ماراثون (تدمر).
1988	عقد شركة بريتش بيتروليوم.
1989	عقد شركة يونيكال
1989	عقد شركة نيسته أويل.
1989	عقد شركة ريبسول (الأندلس).
1990	عقد شركة دمشق للنفط (منطقة النبك).
1992	عقد شركة تولو (الخابور).
1992	عقد شركة يونيكال (عقد تل ابيض).
1994	عقد شركة شل - ديمينكس.

جدول رقم (1)

وكانت شركة Rompetrol الرومانية هي الشركة الوحيدة المنتمة لإحدى الدول الاشتراكية تحصل على عقد تقاسم الإنتاج في سورية من عام 1974 لغاية 1991.

غير أن الشركتين المنتجتين طوال هذه الفترة فكانتا شركتي الفرات للنفط (1985) ودير الزور للنفط (1989).

ويمكن القول أنه ومنذ السماح لهذه الشركات في العمل بسورية أصبح الإنتاج النفطي خاضعاً لنمطٍ جديد من ناحية التشغيل والإدارة بوجود الشريك الأجنبي، وبالتالي فإن عمليات التنقيب والاستكشاف وإنتاج النفط السوري أصبحت تنفذ من خلال قناتين :

- الشركة السورية للنفط ممثلة بمديرتي الحسكة والرميلان.

(11) تم إعداد هذا الجدول واتلاه من جداول اعتماداً على المرجع: الجمهورية العربية السورية، وزارة النفط والثروة المعدنية، المؤسسة العامة للنفط، عقود الخدمة في سورية (1034-2010).

- الشركات العاملة متمثلة بالشركات التي أنتجت النفط بوجود شريك اجنبي، والتي تتبع إدارياً وإشرافاً لمديرية عقود الخدمة، ولاحقاً للمؤسسة العامة للنفط بشكل عام، وتبقى مديرية عقود الخدمة كجزء وأحد المديريات التابعة للمؤسسة.

وتتميز هذه المرحلة بالاكتشافات النفطية الهامة عن طريق الشريك الأجنبي في منطقة دير الزور في حقول شركة الفرات للنفط منذ عام 1985، حيث وصل الإنتاج الأعظمي لهذه الشركة إلى حوالي (400) ألف برميل يومياً، ووصل إنتاج شركة دير الزور للنفط إلى (45) ألف برميل يومياً، وذلك بحلول عام 1994 لكلا الشركتين.

فيما بعد يمكن أن نميز مرحلتين:

أولاً: المرحلة من عام 1996 إلى عام 2000 :

- اتسمت هذه الفترة بعدم وجود استثمارات نفطية ضخمة، حيث لم يوقع خلالها إلا على عقد غاز كونوكو (معمل الغاز بقيمة 430 مليون دولار) لتحصل بعدها كل من الشركة البلغارية مول (Mol) والكرواتية إينا (INA) على عقود التنقيب والتنمية والإنتاج، لتنتالي لاحقاً عودة اهتمام الشركات بالسوق النفطية السورية بعد عام 2000¹².

وبشكل عام فإن هذه المرحلة القصيرة نوعت البحث عن وسائل جديدة لجذب الاستثمارات الاجنبية للعمل في القطاع النفطي، من خلال التوجه إلى تطوير بعض الحقول المنتجة، أو قليلة الإنتاج بهدف زيادة إنتاجها بوسائل أكثر تفتيةً وحدائثاً وتطوراً، كما تم تبرير هذه الخطوة لاحقاً، ونتيجة لهذا التصور شهدنا تزايد اهتمام شركات النفط العالمية بالمشاركة في تطوير حقول الشركة السورية للنفط، على أساس عقود تقاسم الإنتاج Production Sharing Contract (PSC)، وفي هذا الإطار تقدمت العديد من الشركات لتطوير حقول ومكامن النفط الثقيل، مثل حقول سازابا والسويدية وكبيبة وعودة وتشرين، حيث تقدمت شركات (لاسمو) و(سيميتار) و(بيرينكو) و(باكالتا) بعروض لتطوير حقول النفط الثقيل (كبيبة، سازابا، تشرين) على أساس عقد تقاسم الإنتاج، إلا أن أيّاً من هذه العروض لم يصل إلى المستوى الفني والتجاري الذي يشجع على التعاقد¹³.

كما بدأ اهتمام شركات النفط العالمية بموضوع المشاركة بتطوير مكن (ماسيف السويدية)، إذ تقدمت شركة (موبيل) برسالة اهتمام بتاريخ 1997/11/12 وقامت بتجميع معلومات عن المكن ومراجعة معطياته، إلا أنها لم تقدم أي اقتراح للمشاركة. تلتها فيما بعد شركات (توتال) و (إلف) و (شل) وقدمت عروضها كالتالي:

- شركة توتال تقدمت بعرضها الأول بتاريخ 1997 /12/14
- شركة إلف تقدمت بعرضها الأول بتاريخ 1998/3/18.
- شركة شل/فيينا تقدمت بعرضها الأول بتاريخ 1999/1/31.

¹² أيوب عريش، زياد، السياسات البترولية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرون، آذار 2007.

¹³ الجمهورية العربية السورية، وزارة النفط والثروة المعدنية، المؤسسة العامة للنفط، عقود الخدمة في سورية (1934-2010).

ونظراً لعمليات الاندماج التي شهدتها هذه المرحلة لشركة (توتال) مع شركة (فينا) وتشكيل شركة (توتال - فينا) الذي أعقبه اندماج آخر لشركة (توتال -فينا) مع شركة (إلف) وتشكيل شركة (توتال -فينا -إلف)، فقد تقدمت شركة الاندماج (توتال-فينا-إلف) بعرض موحد بديل عن عرضي شركتي (توتال) و(إلف) وأصبح هناك عرضان بتاريخ 2000/3/29هما:

- عرض شركة (توتال- فينا -إلف).
- عرض شركة (شل).

يقوم هذان العرضان على مبدأ المشاركة بالإنتاج (PSC) على أن تستمر الشركة السورية للنفط بكونها المشغل الأساسي للمشروع، مع ملاحظة أن لكل عرض فلسفة وتوجهاً خاصاً، سواء من الناحية الفنية أو التجارية.

وبهدف الوصول إلى عروض تلبي التوجه الفني المطلوب وتمكّن الدارس لها من المقارنة وتحديد نقاط التشابه والتفاضل - سواءً لجهة المقاول أو لجهة الحكومة السورية والشركة السورية للنفط - فقد تم في الاجتماع الثاني للجنة العليا لعقود الخدمة المنعقد بتاريخ 2000/8/9 اقتراح مجموعة من الأسس والخطوط العريضة التي ينبغي تبليغها للشركات لتقوم بتقديم العروض على أساسها، وهذه الأسس هي:

1. مبدأ العقد : عقد مشاركة بالإنتاج على نفط الزيادة فقط (Incremental Oil)¹⁴
 2. مدة العقد / 25 / سنة (للمرحلتين الأولى والثانية) قابلة للتمديد باتفاق الطرفين لمدة خمس سنوات أخرى.
 3. مستوى الإنتاج : يهدف تطوير الحقل للوصول إلى مستوى إنتاج يقارب / 160000 / برميل باليوم والاستقرار عند هذا المستوى لفترة طويلة.
 4. تنفيذ مشروع تجريبي للإنتاج المدعم، على أن يتحمل المقاول كافة تكاليف هذا المشروع، وهذه التكاليف غير قابلة للاسترداد في حال عدم تعميم المشروع التجريبي لاحقاً على المكنم أو على قسم منه.
 5. يعود نفط الأساس (base oil)¹⁵ بالكامل للشركة السورية للنفط.
 6. يقوم المقاول بتمويل كافة النفقات.
 7. حق الحكومة: / 15 % / من كامل نفط الزيادة.
 8. العلاوات:
- علاوة توقيع العقد / 25 / مليون دولار أمريكي عند توقيع العقد.

¹⁴ (Incremental oil) هو النفط الذي ستننتجه الشركة التي رسي عليها العقد زيادةً عن النفط الذي كانت تنتجه الشركة السورية للنفط من قبل.

¹⁵ (Base oil) هو النفط الذي كانت تنتجه الشركة السورية للنفط مسبقاً، وتم على أساسه توقيع العقد الجديد.

- علاوة إنتاج 5 / مليون دولار أمريكي عند تجاوز إنتاج نفط الزيادة / 25000 / برميل باليوم.
تم في هذه المرحلة (1996-2000) توقيع عدد من العقود التي سنعرضها كما يلي حسب تسلسلها الزمني:

- 1- عقد الشركة الهنغارية للنفط والغاز المحدودة (مول) لعام 1996 .
- 2 عقد شركة «إلف – بيترonas – سوميتومو» (عقد تشرين) لعام 1997 .
- 3 عقد شركة «شل – ديمينكس» (عقد الفرات) لعام 1997 .
- 4 عقد شركة إينا الكرواتية (عقد حيان) لعام 1998 .

ثانياً: المرحلة من عام 2001 إلى عام 2010 :

نظراً لقلة الإقبال الذي شهدته مناطق الاستكشاف في الفترة السابقة، وعدم توقيع عقود تطوير وتنمية، فقد انطلقت في هذه المرحلة حركة نشطة في مجال الإعلان عن العديد من مناطق التنقيب والاستكشاف والتطوير والتنمية وكان من أهمها:

أ- الإعلان عن (4) أربع مناطق تنمية في حقول كبيبة-عودة-تشرين-الشيخ منصور:

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ 2001/1/31 عن مناطق تنمية في أربعة حقول في شمال سورية، وهي (كبيبة – عودة – تشرين - الشيخ منصور) وذلك بهدف إعادة التطوير، وزيادة الإنتاج، والمردود، واستخدام طرق الإنتاج المدعم، وعلى مبدأ تقاسم الإنتاج الإضافي، وقد تقدمت لهذا الإعلان الشركات التالية:

- شركة /أوكتيدانتال / الأمريكية :تقدمت للحقول الأربعة(تشرين -كبيبة – عودة - الشيخ منصور).
 - شركة /برينكو / الفرنسية :تقدمت أيضاً للحقول الأربعة على أساس المشاركة بكامل الإنتاج وليس فقط بالإنتاج الإضافي، وتم مفاوضة الشركة حول هذا الموضوع ونظراً لإصرارها على المشاركة بكامل الإنتاج، استبعد العرض لمخالفته الأسس الرئيسية والمتفق عليها والواضحة بالإعلان.
 - شركة /بولدر / الكندية :تقدمت لإعادة تطوير حقلي تشرين وعودة.
 - شركة /دبلن/ (مجموعة لاندين)تقدمت لإعادة تطوير حقل عودة.
 - شركة /الحقول/ النفطية الباكستانية :تقدمت لإعادة تطوير حقل كبيبة.
 - شركة / CNPC / الصينية :تقدمت لإعادة تطوير حقلي كبيبة وتشرين.
 - شركة /زراييج نفط / الروسية :تقدمت لإعادة تطوير حقل تشرين.
- وبعد المقارنة بين العروض المقدمة لإعادة تطوير وزيادة إنتاج الحقول الأربعة تبين أن أفضلية العروض كانت كما يلي:

- حقل كبيبة :شركة CNPC الصينية.
 - حقل تشرين :شركة زراييج نفط الروسية.
 - حقل عودة :شركة دبلن الكندية.
- وتم استدعاء ممثلين مفوضين عن الشركات الثلاث للتفاوض معهم والوصول إلى الصيغة النهائية للعقد، حيث تم بنتيجة المفاوضات توقيع العقود التالية:

1- عقد الشركة الوطنية الصينية (CNPC كوكب) لعام 2003:

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2003/3/2 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة والشركة الوطنية الصينية للتنقيب عن النفط والغاز وتنميتها، وتم تصديقه بالقانون رقم / 12 / تاريخ 2003/7/9 وأصبح نافذاً بتاريخ 2003/7/26.

2- عقد شركة دبلن (عودة) لعام 2003:

بالنسبة إلى حقل عودة فقد كان عرض شركة /دبلن / هو أفضل العروض بعد اجراء تحسينات عليه، وتم التوصل إلى صيغة نهائية للعقد وتوقيعه بتاريخ 2003/5/26 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة وشركة /دبلن / إنترناشيونال بترولسيوم - سورية ليميتد / من جهة أخرى، وتم تصديقه بالمرسوم التشريعي رقم / 34 / تاريخ 2003/7/30 وأصبح نافذاً بتاريخ 2003/8/2.

3- عقد شركة دبلن (تشرين والشيخ منصور) لعام 2005:

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2004/11/30 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة وشركة /دبلن / إنترناشيونال بترولسيوم ليميتد / من جهة أخرى، وتم تصديقه بالمرسوم التشريعي رقم / 15 / تاريخ 2005/2/14 وأصبح نافذاً بتاريخ 2005/4/7 .

ب- الإعلان عن (5) خمس مناطق استكشافية هي (19 - 12 - 10 - 4 - 2) :

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ 2001/6/1 عن (5) خمس مناطق استكشافية هي (19 - 12 - 10 - 4 - 2)، والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم (2):

المنطقة	الشركة
2	شل + أوشن انيرجي
10	إينا + كاناركو BHP+
12	BHP
19	كاناركو

بناءً على الإعلان رقم / 9660 / تاريخ 2001/6/13 والذي تم تمديده بالإعلان رقم 40571/ / تاريخ 2001/12/26 موضوع المناطق الخمسة المفتوحة أمام الشركات

المؤهلة للتقدم للاستكشاف والمشاركة بالإنتاج للمناطق (19- 12 - 10 - 4 - 2)،
تقدمت الشركات بعروضها لهذه المناطق (ماعدا المنطقة رقم 4 / حيث تم إعادة الإعلان
عنها من خلال الإعلان الثاني عن المناطق الإحدى عشر) وهي:

- تقدمت للمنطقة (2) :شركة /شل لتنمية النفط/ – شركة /أوشن انيرجي /.
- تقدمت للمنطقة (10) :شركة /إينا اندستريا نافتابلاين / وشركة/ BHP /
الأسترالية (اعتذرت فيما بعد)وشركة /كانارغو / (شركة دنماركية).
- تقدمت للمنطقة (12) :شركة /BHP/ (اعتذرت فيما بعد).
- تقدمت للمنطقة (19) :شركة /كاناركو /.
- تقدمت شركة /شل / للمنطقة (2) مع شريكها شركة /فيبا للنفط / وشركة /أوشن
انيرجي / الأمريكية ولكن شركة /فيبا / تنازلت لشركة بتروكندا.
وإشارة إلى كتاب شركة شل رقم / 360 / تاريخ 2003/7/27الموجه للسيد وزير النفط
والثروة المعدنية، والذي تقرر فيه الانسحاب من العرض المقدم مع شركة /فيبا للنفط /
والتي حلت محلها شركة /بتروكندا / وذلك عملاً بكتاب شركة /شل سورية لتنمية النفط /
رقم /78/ تاريخ 2002/2/28 والتعديلات اللاحقة وحيث أن شركة /بتروكندا / ترغب
بمتابعة المفاوضات بالمنطقة (2) منفردة باعتبارها طرفاً في العقد.
- تم توقيع العقود للمنطقة (2) مع شركة /بتروكندا/(عقد القامشلي)وللمنطقة (10) مع
شركة /إينا / الكرواتية(عقد أفاميا).

1- عقد شركة « بتروكندا » للمنطقة (2) (عقد القامشلي) لعام 2004:

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2003/11/13 بين حكومة الجمهورية العربية السورية
والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /بتروكندا / من جهة أخرى، وتمت المصادقة
عليه بالقانون رقم / 4 / تاريخ 2004/1/11 وأصبح نافذاً بتاريخ 2004/2/14، ويشمل
هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 6762,5 كم².

2- عقد شركة « إينا » (عقد أفاميا) لعام 2004:

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2004/1/17 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة
السورية للنفط من جهة، وشركة /إينا اندستريا نافته د.د. نافتابلاين/، وتمت المصادقة عليه
بالقانون رقم / 15 / تاريخ 2004/5/30 وأصبح نافذاً بتاريخ 2004/6/26 ، ويشمل
هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 4568,690 كم².

ج- الإعلان عن (11) احدى عشرة منطقة استكشافية هي (3-4-5-8-13-15-17-21-22-24-26):

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ الإعلان 2002/4/16 عن (11) احدى
عشرة منطقة استكشافية هي (3-4-5-8-13-15-17-21-22-24-26)، والجدول
التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول قم (3):

المنطقة	الشركة
13	أراب أويل انترناشيونال
15	أراب أويل انترناشيونال
17	ستراتيك
22	HBS - بتروكندا.
24	سينوبيك - IPR .
26	أوشن انيرجي- أراب أويل انترناشيونال- تات نفت- سينوبيك.

تم من خلال هذا الإعلان توقيع أربعة عقود للمناطق (17-22-24-26).

1- عقد شركة «أوشن انيرجي» (غالف ساندز) - المنطقة (26) :

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2003/5/31 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة وشركة /أوشن انيرجي / من جهة ثانية، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 43 / تاريخ 2003/8/10، ومن ثم غيرت شركة /أوشن انيرجي / اسمها إلى شركة /ديفون لويزيانا كوربوريشن / نتيجة للاندماج الذي حصل بين شركتي /أوشن وديفون /، وقد اختارت شركة /ديفون / أن تتنازل عن جميع حقوقها ومزاياها وواجباتها والتزاماتها العقدية إلى شركة /ديفون سورية ليمتد /، والمسجلة في جزر / الكايمون /، والمملوكة بالكامل لشركة /أوشن انيرجي /، وبالتالي لشركة /ديفون / التي غيرت اسمها أيضاً ليصبح /غالف ساندز بتروليوم المحدودة /، وأصبح العقد نافذاً بتاريخ 2003/8/23، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 11000 / كم² باستثناء التراكيب من قاعدة تشكيلة الكوراشينا دولوميت وحتى السطح. ويشمل هذا حق المقاول باستخدام المنطقة السطحية من مناطق الشركة السورية للنفط المحتفظ بها من أجل التنقيب عن النفط وذلك من تحت قاعدة تشكيلة الكوراشينا دولوميت في المناطق المعرفة على أنها مناطق الشركة السورية للنفط المحتفظ بها

2- عقد شركة «IPR» (عقد الرشيد) - المنطقة(24):

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2004/1/15 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /IPR/ وشركة /ONGC/ من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 25 / تاريخ 2004/5/2 وأصبح نافذاً بتاريخ 2004/5/26، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 3853 / كم². نتيجة للنتائج الإيجابية تم الإعلان عن الاكتشاف التجاري في حقلي الرشيد وأبو خشب في تشكيلات الجريبة -دبانة -شيلو-جوديا وتأسيس شركة /الرشيد للنفط / بتاريخ 2010/4/17. يذكر أن العقد كان في مرحلة التمديد الثانية قبل سريان العقوبات الغربية.

3-عقد شركة « HBS » (عقد الرقة) - المنطقة (22) :

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2004/12/23 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة/HBS / من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 14 / تاريخ 2005/2/14 وأصبح نافذاً بتاريخ 2005/3/20 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 4977,412 كم².

تخلت الشركة عن العقد بسبب عدم حصولها على نتائج ايجابية.

4- عقد شركة «ستراتيك» (عقد ماري) - المنطقة (17) :

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2005/8/17 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /ستراتيك/ انيرجي كوربوريشن / و /الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية/ (كوفيك)، وتمت المصادقة عليه بالقانون رقم / 28 / تاريخ 2005/12/1، وأصبح نافذاً بتاريخ 2005/12/8، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 5050,698 كم².

تخلت الشركة عن العقد بعد قيامها بحفر بئر الطير 101 – عام 2009 والذي كانت نتائجه سلبية.

د- الإعلان عن (12) اثني عشرة منطقة استكشافية هي (3-4-5-6-7-9-11-14-16-18-21-27) :

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ الإعلان 2003/1/23 عن (12) اثني عشرة منطقة استكشافية هي (3-4-5-6-7-9-11-14-16-18-21-27)، والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم(4)

المنطقة	الشركة
6	دوف انيرجي
27	تات نفت – شركة النفط البولونية -ستراتيك

تم من خلال هذا الإعلان التوقيع على العقود التالية:

1- عقد شركة «تات نفت» (12 عقد البوكمال –) المنطقة (27)

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2005/3/20 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /تات نفت / من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 24 / تاريخ 2005/6/26، وأصبح نافذاً بتاريخ 2005/7/14 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 1971,930 كم².

أحدثت شركة البوكمال للنفط بتاريخ 2009/12/22 بعد الموافقة على الإعلان عن الاكتشاف التجاري للنفط في تشكيلة الشيرانيش في تركيب جنوب الكشمة.

طلبت شركة تات نفت الدخول في مرحلة التمديد الثانية لفترة التنقيب الأولية بكتابها رقم 10/4461 تاريخ 2010/7/4 وذلك اعتباراً من تاريخ 2010/10/13 وتمت الموافقة عليه بالكتاب رقم 11/826 / 3 ص ع خ تاريخ 2010/7/11.

2- عقد شركة «دوف انيرجي» (عقد عفرين) - المنطقة (6)

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2004/12/1 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /دوف انيرجي / من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 5 / تاريخ 2005/1/30، وأصبح نافذاً بتاريخ 2005/3/6 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 7803,686 / كم².

تخلت الشركة عن العقد بعد حفر بئر مارع 1- عام 2006 و كانت نتائجه سلبية.

هـ - الإعلان عن (14) أربع عشرة منطقة استكشافية هي (3-4-5-7-9-11-12-13-14-16-18-20-21) :

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ شباط / 2004 / عن (14) أربع عشرة منطقة استكشافية هي (3-4-5-7-9-11-12-13-14-15-16-18-20-21)، والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم (5)

المنطقة	الشركة
3	ميدوي - بترو كندا - ثندر
4	ميدوي - بترو كندا
5	دنوس
7	بترو كندا
11	دبلن
12	سيوز (تم التوقيع بتاريخ 2006/5/11)
13	نيس نفت غاز
14	سيوز
16	ستراتيك
18	إينا
21	HBS

تقدمت شركة /سيوز نفتيغاز / بعرضين للمنطقتين (12 و 14) ، ولكنها لم تلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز العقد المتعلق بالمنطقة / 14 / ، لذلك فقد تقرر إعداد مذكرة عاجلة إلى رئيس مجلس الوزراء تتضمن كافة المراحل التي مر بها عرض شركة /سيوز نفتيغاز / الروسية التي تقدمت للبلوكين (12 و 14) وصولاً إلى مرحلة التفاوض على مسودة العقد وعدم إنجاز الشركة المذكورة بالإجراءات اللازمة لإتمام إبرام العقد المتعلق

بالمنطقة/ 14 / ، ويشار فيها إلى الفروق الاقتصادية بين عرض شركة /سيوز نفثغاز / وعرض شركة /شل / في المناطق المجاورة، مع الإشارة إلى النواحي القانونية والمتعلقة بالآثار القانونية المترتبة في حال عدم توقيع العقد معها، واعتبار الشركة السورية للنفط في حل من التزاماتها تجاهها.

أما بالنسبة إلى عرضها للمنطقة / 12 / فقد تم التوصل إلى الاتفاق على كافة الشروط العقدية، وتم توقيع العقد في 2006/5/11.

1- عقد شركة سيوز نفثغاز (عقد الحماد - المنطقة (12)

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2006/5/11 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /سيوز نفثغاز/، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 28 / تاريخ 2006/7/1 وأصبح نافذاً بتاريخ 2006/7/30 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 6614,490 كم² .

تخلت الشركة عن العقد بسبب عدم حصولها على نتائج ايجابية.

و- الإعلان عن (9)تسع مناطق استكشافية هي: (5-7-9-11-13-15-16-19-21):

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ الإعلان 2005 / 4 / 24 عن (9) تسع مناطق استكشافية هي(5-7-9-11-13-15-16-19-21)، والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم(6)

المنطقة	الشركة
5	Loon Energy هانت ميدل ايست
7	بتروكندا + أوكر نادر سيرفس
9	Loon Energy (تم التوقيع)
11	موريل آند بروم + بترو كندا
13	إينا GSPC + الهندية + شل + غلوبال ستيل
15	بتروكندا + Gulf + Global Steel + petroleum + هانت ميدل ايست
16	بتروكندا
19	بتروكندا
21	بتروكندا

وبناء على ذلك تم توقيع أربعة عقود على الشكل التالي:

المناطق (13 و 15) مع شركة /شل /.

المنطقة (11) مع شركة /موريل و بروم/.

المنطقة (9) مع شركة /لون انيرجي/.

1- عقد شركة «شل» (عقد عمورية) - المنطقة (13) :

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2006/9/1 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، و شركة /شل / من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالقانون رقم / 58 / تاريخ 2006/12/24 ، وأصبح نافذاً بتاريخ 2006/2/1 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 6040,743 كم² .

العقد كان في فترة التنقيب الأولية قبل سريان العقوبات الغربية.

2- عقد شركة «شل» (عقد أذينة) - المنطقة (15) :

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2006/9/1 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /شل / من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالقانون رقم / 57 / تاريخ 2006/12/24 ، وأصبح نافذاً بتاريخ 2006/2/1 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 8087,050 كم² .

العقد كان في فترة التنقيب الأولية قبل سريان العقوبات الغربية.

3- عقد شركة /موريل و بروم/ (عقد العاصي) - المنطقة (11):

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2006/11/21 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة «موريل و بروم» من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم التشريعي رقم / 4 / تاريخ 2007/1/15 ، وأصبح نافذاً بتاريخ 2007/2/1 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 8426,802 كم² .

خلال عام 2009 قامت الشركة بحفر بئر دراكو - 1 بعد أن كانت قد نفذت مسحاً سايزمياً وكانت نتائج البئر غير مشجعة.

العقد كان في مرحلة التمديد الأولى قبل سريان العقوبات الغربية.

4- عقد شركة /لون انيرجي/ (عقد اللاذقية) - المنطقة (9):

تم توقيع هذا العقد بتاريخ 2007/9/20 بين حكومة الجمهورية العربية السورية والشركة السورية للنفط من جهة، وشركة /لون انيرجي / من جهة أخرى، وتمت المصادقة عليه بالقانون رقم / 27 / تاريخ 2007/19 ، وأصبح نافذاً بتاريخ 2007/11/29 ، ويشمل هذا العقد مساحة قدرها حوالي / 10039,139 كم² .

العقد كان في مرحلة التنقيب الأولية قبل سريان العقوبات الغربية.

ز- الإعلان عن (7) سبع مناطق استكشافية هي: (3-4-7-14-16-19-21) :

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ 2007/1/14 عن (7) سبع مناطق استكشافية هي (3-4-7-14-16-19-21)، (كمنطقة واحدة) ،والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم (7)

المنطقة	الشركة
3	بتروكندا – بيكو – دوف انيرجي
4	بتروكندا -انزون -دوف
7	بتروكندا + بيكو -دوف
14	غراوند ستار -نوفاتيك -دوف – ايسار -دوف انيرجي
16	غراوند ستار -دوف انيرجي

كانت عروض الشركات المتقدمة لهذا الإعلان كالتالي:

1- عرض شركة غراوندستار:

تقدمت شركة /غراوند ستار / بعروض لمنطقتين هما (14 و 16) ، وجرت مفاوضات مع وفد هذه الشركة ولكن الشركة لم تستكمل إجراءات تسديد الكفالة، لذلك قامت المؤسسة العامة للنفط بإرسال كتاب إلى شركة /غراوند ستار / تبين فيه بأنها في حل من التزاماتها تجاهها وبأنها ستقوم بمصادرة تأميماتها الأولية.

2- عرض شركة بتروكندا:

تقدمت شركة /بتروكندا / بعرض للمناطق (3-4-7) وبعد المفاوضات لم تقم الشركة بتنفيذ التزاماتها بتوقيع عقد المنطقتين (3 و 7) وتم مصادرة الكفالة الأولية لكلا المنطقتين واعتبار الوزارة في حل من أي التزام مع الشركة فيما يتعلق بالمنطقتين المذكورتين.

ح- الإعلان عن منطقتي استكشاف هما (5) و(19-21) كم منطقة واحدة.

قامت وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ 2007/11/14 بمراسلة الشركات المؤهلة لتقديم عروضها لمنطقتي استكشاف هما المنطقة (5) والمنطقتان (19-21) كم منطقة واحدة.

تقدمت لهذا الإعلان شركة وحيدة هي شركة IPR/ ولم يقبل عرضها.

ط- الإعلان عن (7) سبع مناطق لاستكمال التنقيب عن البترول وتنميته لعام 2010 .

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية في عام 2010 عن سبع مناطق للتنمية، هي: (تل أصفر - الحالول - حليلة - جعيدين – زيناتي-دحل - غرب الطريب)، حيث تم اختيار بعض التراخيص ضعيفة الإنتاجية لطرحها أمام الشركات العالمية بهدف تنميتها، حيث كان عدد التراخيص سبعة وتم تقسيمها إلى مجموعتين، مجموعة أولى تضم مناطق (غرب الطريب – حليلة – دحل) ومجموعة ثانية تضم مناطق (تل أصفر – زيناتي – حالون – جعيدين). والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم (8)

المجموعة	الشركة
الأولى	سودابيت + IPR دوفر لون لاتاكيا
الثانية	سودابيت + IPR

تم إرساء المجموعتين الأولى والثانية على تحالف سودابيت + IPR

ك - الإعلان عن (8) ثمانية مناطق لاستكشاف النفط وتنميته لعام 2010

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية في 2010/12/8 عن ثمانية مناطق للتنقيب عن النفط واستكشافه وتنميته، وهذه المناطق هي (3-4-7-12-14-16-17-18) والجدول التالي يبين الشركات التي تقدمت لهذا الإعلان :

جدول رقم (9)

المنطقة	الشركة
3	لون لاتاكيا توتال سورية للاستكشاف والتنمية + بتروكندا نان فينتشر حقول البحرينية
4	لون لاتاكيا
7	إيني ميدل إيست الهولندية + غالف ساندز ببتروليوم سورية لون لاتاكيا سي دراغون انيرجي بتروكندا نان فينتشر CNPC الصينية HBS انترناشيونال سورية حقول البحرينية بيكو انترناشيونال ببتروليوم سيرفيس باناما
12	إيني ميدل إيست الهولندية + غالف ساندز ببتروليوم سورية حقول البحرينية

وبعد دراسة العروض المقدمة من هذه الشركات تم الإرساء على الشركات التالية:

المنطقة (3): تم الإرساء على تحالف شركتي توتال سورية للاستكشاف والتنمية وبتروكندا نان فينتشر، ويتم حالياً التفاوض بين هذا التحالف والمؤسسة العامة للنفط بشأن صياغة مسودة العقد.

المنطقة (7): تم الإرساء على شركة HBS ويتم حالياً التفاوض بين هذه الشركة والمؤسسة العامة للنفط بشأن صياغة مسودة العقد.

المنطقة(4): يتم التفاوض حالياً بين المؤسسة العامة للنفط وشركة لون لاتاكيا لتحسين شروطها التعاقدية

ل- الإعلان عن ثلاث مناطق بحرية

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية في 2011/3/24 عن ثلاث مناطق بحرية ضمن المياه الاقليمية السورية والمنطقة الاقتصادية الخالصة للتنقيب عن البترول واستكشافه وتنميته، وحددت تاريخ الاغلاق في 2011/10/5.

م- العقد البحري الأخير:

عقد عمريت البحري:

تم التوقيع على هذا العقد بتاريخ 2013/12/25 مع شركة (سيوز نفثغاز إيست ميد إس أي)، واعتبر نافذاً بتاريخ 2014/5/22 بمرحلة تنقيب أولية مدتها خمس سنوات.

المبحث الثالث:

دور قطاع الطاقة والنفط في الاقتصاد السوري:

مثل قطاع الطاقة أولوية الأولويات التنموية ورمزاً لتأكيد السيادة الوطنية بُعيد الاستقلال (من خلال التأمين) في مواجهة تجاذبات الدول الفاعلة آنذاك وانعكاساتها، وأصبحت مشاريع الطاقة تمثل الركن الأساسي للخطط الخمسية المتتالية منذ بداياتها، كمشروع بناء مصفاة حمص (نهاية عقد الخمسينيات) إلى استغلال النفط السوري في الحقول المكتشفة، وبناء أنبوب كراتشوك- طرطوس (1968) وتبني شعارات "كهربة كامل الريف السوري والاستقلال والأمن الطاقوي".

وأصبح قطاع الطاقة والنفط تحديداً يمثل القطاع الاستراتيجي بامتياز وذلك على اختلاف المراحل الزمنية المتتالية، وباختصار سنميز بين هذه الفترات كما يلي:

1- النفط والنمو الاقتصادي المرتفع، مرحلة التعبئة التنموية التوسعية الشاملة، فترة الازدهار 1970-1980:

لعب النفط في هذه المرحلة دوراً محورياً في التنمية الشاملة وبناء المؤسسات وتسجيل سورية لمعدلات النمو الأعلى في تاريخها في عقد السبعينات (معدل نمو سنوي بالأسعار الحقيقية 9.8%) رغم تحمل أعباء حرب تشرين التحريرية (1973) وذلك من خلال تأمين مشتقات الطاقة من الموارد المحلية وعوائد العبور وتحويلات العمالة السورية من الخليج والمساعدات العربية، حيث ساهم الدعم المالي العربي والانفتاح الداخلي والعربي والدولي في الارتقاء الإقليمي وتعظيم مكانة سورية (أكبر من "حجمها الجغرافي").

2- تقلص العوائد النفطية وعقد التنمية الضائع 1980-1990

اكتسب النفط ومشتقاته صفة المادة أو السلعة الاستراتيجية وذلك من المكانة التي كان يحتلها في الاقتصاد ككل، حيث ساهمت اكتشافات الشركات العاملة منذ 1986 بزيادة مستوى الإنتاج والكميات المصدرة وبالتالي تجنب سورية تطبيق وصفات برامج الإصلاح الهيكلي (التي اتبعتها العديد من الدول النامية الدائنة)¹⁶. فمن بداية عقد التسعينيات أصبح الخام السوري أحد أهم مصادر الطاقة، ومساهمة في الناتج المحلي. لكن انخفاض أسعار النفط (وبالتالي تحويلات المغتربين وعوائد العبور والمساعدات العربية) واستمرار ارتفاع الاستهلاك الداخلي لمشتقات الطاقة (كانت مستوردات مشتقات النفط تمثل 40% من

16) لقد ساعد النفط في تجاوز الأزمة المالية التي عرفتها سورية عام 1986 وبدعم الاقتصاد السوري الذي كان يتأثر شيئاً فشيئاً بانتهاء الاتحاد السوفيتي كحليف استراتيجي، حيث أعطى خلال الفترة 1987-2003 "الطمأنينة" التي كانت تخفي الاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد، وساعد في هذا الرخاء الاكتشافات الغازية الهامة التي تحققت في وسط سورية.

مستوردات سورية) أدى إلى انكشاف الاقتصاد السوري، وبداية تشكل الأزمة الاقتصادية المالية، حيث تضاعلت احتياطات القطع الأجنبي (والتي برزت بحدة عندما أصبحت لا تكفي إلا لعدة أسابيع لتمويل الاستيراد 1987/1986) والتي تراكمت بموجة الجفاف (1987، 1989)، الأمر الذي دعا إلى تسمية هذا العقد بالعقد الضائع نتيجة عجز نموذج التنمية السائد آنذاك والذي أدى إلى اتخاذ إجراءات تحريرية تجاه القطاع الخاص (1985) قانون الاستثمار الزراعي المشترك، 1987 قانون السياحة).

3- النفط والطمأنينة الخادعة، عقد الإصلاح الضائع 1989-2000:

بالتوازي مع ظهور الاختلالات البنيوية، عرفت سورية فترة الطمأنينة الخادعة والتي بدأت مع ظهور الاكتشافات النفطية في نهاية فترة الثمانينات، حيث ساهم الإنتاج المحلي في تلبية الطلب الداخلي على المشتقات، والاستغناء عن استيرادها، والحصول على عوائد قطع متنامية من تصدير الخام، بالإضافة إلى تحمل الشركات النفطية الدولية أعباء الاستثمار في قطاع النفط. بالإضافة إلى عودة مساهمة الصناديق العربية في تمويل مشاريع البنية التحتية (بعد حرب الخليج الثانية 1991). وبذل اعتماد إصلاحات جذرية تأخذ بعين الاعتبار التحولات الدولية والإقليمية الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، تم اعتماد سياسة الإصلاحات بالخطوة الخطوة والحذرة، حيث صدر قانون الاستثمار 1991/10 بهدف جذب رؤوس الأموال الهاربة والعربية، ودعم البنية التحتية واتسمت هذه الفترة ببروز قطاع خاص "جديد" مالي وسياسي.

4- مرحلة التردد في الإصلاح 2000-2004:

حيث شهدت سورية انفتاحاً فكرياً عالياً وحراكاً اجتماعياً منقطع النظير، لكن الإصلاح المعتمد بقي جزئياً وبالتدرج لجهة دخول القطاع الخاص "كشريك في التنمية" (الجامعات، المصارف، قطاع الصحة) والتردد في جرعات الإصلاح كان مترافقاً مع تقلص مكانة التخطيط (خاصة الخطة الخمسية الثامنة والتاسعة والخطط السنوية)، ناهيك عن بروز اختلالات التنمية بين المناطق، حيث كان استئناف عملية الإصلاح بدءاً من نهاية العام 2000 محكوماً بالبحث عن مخارج من الأزمة الهيكلية للاقتصاد السوري، والتي برزت خلال فترة الركود (1997-2003)، وبات من الصعب تجاهل مؤشرات الضاغطة والظاهرة. لكن أولوية الاستقرار الحكومي طغت على أولوية الإصلاح الاقتصادي، والذي انعكس في الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) التي مثلت مزيجاً من آليات المنهج التخطيطي التأشير والتخطيط المركزي، حيث صيغت في لحظة انكشاف الانحدار في معدلات النمو والاستثمار والإنتاجية، وتفاقم مشكلات البطالة والخلل في التوازنات القطاعية للاقتصاد. إلا أن الخطة الخمسية العاشرة حسمت ذلك التردد بعد قرار المؤتمر القطري العاشر (2005) بتبني اقتصاد السوق الاجتماعي، لبدء الاقتصاد السوري الدخول في مرحلة متميزة من التطور والانفتاح، وليشهد تحسناً ملحوظاً في أداء الناتج.

5- اقتصاد السوق الاجتماعي، نمو دون تنمية 2005-2010:

على الرغم من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وانخفاض إنتاج النفط، وزيادة استيراد المشتقات النفطية، ومن بقاءه دون طاقاته الكامنة، فإن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدلات نمو مرتفعة خاصة مع نمو التصدير غير النفطي. مع ذلك، فإن هذه النتائج الإيجابية تراكمت على المستوى الكلي مع استمرار الضغوط التضخمية، ومع معدلات البطالة المرتفعة نسبياً، وزيادة جوهريّة في الاستهلاك (الذي يُلبى خاصة من خلال زيادة السلع المستوردة) بفعل زيادة وتيرة التحرير التجاري والاقتصادي.

6- مرحلة معالجة الاختلالات البنيوية 2011-؟:

ما زال الاقتصاد السوري يرتبط بعدة مصادر ريعية، بما فيها العوائد النفطية القليلة، ويبقى في وضعية حرجية في ظل استمرار الاختلالات البنيوية الرئيسية. إن مواجهة سورية لانخفاض إنتاج النفط وتنامي مستوردات المشتقات النفطية يؤثر جوهرياً على عملية الإصلاح الجارية منذ عام 2005 والتي تسارعت وتيرتها ومجالاتها بعد بروز الأزمة الداخلية (آذار 2011)، خاصة وأن سورية تواجه مسألة البطالة، وتحدي تناقص تنافسية الاقتصاد وتنويعه بتنويع مصادر النمو وجعل معدلاتها أكثر استدامة (تحدي استمرار النمو، وتحدي عدالة التوزيع)، وذلك طوال فترة الخطة الخمسية الحادية عشر، ناهيك عن تجاوز مفاعيل الأزمة الحالية والتي تتطلب سياسات مرحلية استثنائية وتقشيفية.

ويمكن تفكيك مساهمة قطاع الطاقة في الاقتصاد السوري من خلال العناوين التالية:

1- مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي: فعلى المستوى الكلي يعتبر قطاعاً استراتيجياً بامتياز، كونه يساهم منذ عقدين في تشكيل خمس الناتج المحلي كمساهمة مباشرة، كما يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق الناتج المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث لا يمكن تسجيل أية مساهمة فاعلة للقطاعات الأخرى في الناتج المحلي (كالزراعة أو الصناعة أو النقل أو السياحة الخ) دون توفر حوامل ومشتقات الطاقة لهذه القطاعات (كمواد احتراقية وكمواد أولية). وعلى مستوى المناطق يلاحظ بوضوح التباين في مستويات التنمية بين مناطق إنتاج الطاقة خاصة النفط والغاز (شمال شرق سورية والمنطقة الوسطى) وأماكن الاستهلاك (خاصة في محور دمشق-حلب).

2- مساهمة قطاع الطاقة في تمويل الاقتصاد السوري: حيث تشكل عوائد تصدير الخام مصدراً هاماً في تمويل مستوردات القطاعين العام والخاص. فعلى الرغم من تناقص معدلات إنتاج النفط منذ بداية العقد الماضي فإن القطع المتوفر من التصدير لا يساهم فقط في تمويل استيراد السلع والخدمات ككل وتحديدًا تغطية فاتورة استيراد المشتقات النفطية بل أيضاً في استقرار سعر صرف الليرة السورية والذي تحقق منذ أزمة 1986/1987.

3- مساهمة قطاع الطاقة في تمويل البنية التحتية: حيث يساهم قطاع الطاقة في تمويل جزء كبير من موازنة الدولة، على الرغم من تناقص هذه المساهمة في السنوات الأخيرة. فمن جهة تساهم الشركات الأجنبية (شركات عقود الخدمة) وبشكل جوهري منذ عقد الثمانينات في تحمل أعباء الاستثمار في قطاعي النفط والغاز وتخفيف هذه الأعباء عن

الشركات الوطنية، كما يساهم هذا القطاع ولو جزئياً في تأمين الموارد المالية الضرورية لتمويل البنية التحتية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

4- مساهمة قطاع الطاقة في الحد من تهميش الطبقات الفقيرة ودعم الإنتاج: عمدت ومازالت تعتمد الحكومة سياسة التسعير الإداري لأسعار حوامل الطاقة (لأغراض الاستهلاك المنزلي والخدمي والإنتاج)، انطلاقاً من دورها في تأمين حاجات السوق الداخلية من مشتقات الطاقة بالسعر الاجتماعي والذي يعتبر الأرخص مقارنة بدول عديدة في المنطقة. فعلى الرغم من الارتفاع الجوهري لأسعار الطاقة ومشتقاتها في السوق الدولية ومنذ عدة سنوات مازالت أسعار الطاقة في سورية مدعومة وبشكل كبير من خلال مكونات عديدة مباشرة (المازوت، الكهرباء، الغاز...) وغير مباشرة (الخبز، المياه...).

وبتفصيل محدد، يمكن تحليل الحالة الطاقوية في سورية كما يلي:

أولاً: تحديات طاقوية وكنية:

تواجه سورية تحديات جمة، فبالإضافة إلى أنه لا يمكن تحقيق أي معدل نمو اقتصادي مرتفع ومطلوب ومستدام دون تلبية الطلب المتنامي على حوامل الطاقة المختلفة من المصادر المحلية وعبر تأمين فاتورة القطع الأجنبي لاستيراد الكميات والمنتجات التي لا تستطيع مصفاة حمص وبانياس ومعامل الغاز تأمينهما، ناهيك عن هشاشة توازن العرض مع الطلب على الطاقة الكهربائية، فإن مسألة تمويل الاقتصاد السوري تكتسب أهمية بالغة لتحقيق النهوض المطلوب بالحاح في البنية التحتية بما فيها الطاقوية والخدمية والضرورية لتأمين الشروط الأساسية لمعالجة اختلالات التنمية السابقة وتحقيق التنمية المتوازنة إقليمياً وانتفاء مفهوم الحرمان الذي برز جغرافياً بوضوح، وضمن المنطقة الواحدة، وبحسب شرائح المجتمع مع انعكاسات السياق العالمي وأزمات الاقتصاد والغذاء والطاقة وارتفاع أسعار معظم المواد الأولية المستوردة وضيق أفاق التمويل الدولي وسياسة التحرير التجاري المتبعة في سورية منذ عام 2005.

فمنذ عقود عديدة يرتبط أداء الاقتصاد السوري بعوامل خارجية وطبيعية-جغرافية وهيدرولوجية وجيولوجية عديدة (من الهطول المطري الذي يحكم إنتاج الطاقة الكهرومائية وأداء قطاع الزراعة الذي يساهم في تكوين ربع الناتج المحلي، إلى سعر النفط العالمي ومستويات الإنتاج المحلي من النفط والغاز اللذان يساهمان في خمس الناتج المحلي مروراً بتحويلات العمالة السورية من الخليج العربي ومساهمة صناديق التنمية العربية المرتبطة أصلاً بسعر النفط). فصحيح أن مصادر جديدة للنمو قد تشكلت في السنوات الأخيرة (قطاع المال والتأمين والعقارات والتجارة والخدمات...) لتدفع بمعدلات النمو نحو الأعلى وتعوض انخفاض مساهمة قطاع الطاقة المباشرة في الناتج، لكن هذا النمو تبين كما كان متوقعاً أنه غير مستدام ودون محتوى اجتماعي، ولم يولد محركات جديدة للنمو تساهم في تنويع مستقر لمصادر الدخل ويحقق التنمية المتوازنة، لا بل فاقم من تباينات مستويات التنمية المكانية ولم ينفذ مفهوم التخطيط المنبثق من الإقليم باتجاه الأقاليم (التنمية البيئية) الكفيل بتأمين دخل متنامٍ والحد من مستوى الفقر والبطالة وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي.

وبالإضافة إلى تحدي تلبية الطلب والاستثمار في البنية التحتية لقطاعات الطاقة المختلفة، أخذ يبرز في السنوات الأخيرة تحدٍ ثالث يتمثل بأسعار حوامل الطاقة، حيث تعتمد الحكومة ومنذ عقود التسعير الإداري لعدد كبير ومهم من المواد بما فيها مشتقات الطاقة وذلك لغايات اجتماعية، أي أن الأسعار لا تخضع لقوى العرض والطلب. لكن مع ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المشتقات وتنامي الطلب الداخلي خاصة مع عدم تطوير الطاقة التكريرية لمنتجات النفط، أصبح هذا الدعم يستنزف نسبة كبيرة من موازنة الدولة دون أن ينعكس هذا الدعم على تنافسية الإنتاج والناتج. فمعدل نمو الطلب على الطاقة يتجاوز معدل النمو الاقتصادي ويغلب على معدل النمو السكاني، أي لم تشهد سورية أي تحسن في الكثافة الطاقوية (عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي). فمسألة تسعير مشتقات الطاقة ستصبح بدورها من أهم إشكاليات تحقيق التنمية المتوازنة كون تحرير أسعار الطاقة كما استهدفته الخطة الخمسية العاشرة لغاية الأجل 2015 وتم العدول عنه جزئياً ولغاية الآن سيفضي إلى منعكسات بالغة التأثير على التنمية المتوازنة بمستوياتها الثلاث:

- الأول جغرافياً ومناطقياً، كون تحرير الأسعار وعدم نجاح مسألة "توزيع الدعم لمستحقه" يعني زيادة تهميش المناطق وضمن المنطقة الواحدة التي هي بالأصل لم "يصلها" النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً والمتحقق في السنوات الماضية وتعاني من التكيف مع سياسات التحرير التجاري ولم تستطع التأقلم مع امتداد ظاهرة العولمة وارتفاع أسعار المواد الأولية ومدخلات الإنتاج. فأى زيادة في أسعار الطاقة يعني خروج العديد من المناطق من دائرة نشر النمو خاصة إذا استمرت موجات الجفاف ونقص الموارد المالية في غياب الاستثمارات المولدة للنمو وبرامج التشغيل المطلوبة.
- الثاني قطاعياً، كون تحرير أسعار الطاقة دون تعزيز كفاءة الإنتاج والتصدي لمسألة الهدر التنموي¹⁷ وفوائد الطاقة، يعني تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي السوري في ظل ازدياد تنافسية الاقتصادات الأخرى ليس فقط لمزاومة المنتجات السورية في الأسواق التصديرية، لا بل في السوق الداخلية بحد ذاتها.
- الثالث اجتماعياً، كون تحرير أسعار الطاقة دون أية سياسات اجتماعية مواكبة يعني زيادة مؤشرات الحرمان للطبقات التي هي بالأصل مهمشة ولن تستطيع ليس فقط مواجهة ازدياد فواتير الطاقة (من المازوت إلى الغاز والكهرباء..)، بل أيضاً التضخم والزيادة في أسعار النقل والمواد والسلع والخدمات الأخرى التي سيرتفع سعرها آنياً.

¹⁷ يقصد بالهدر أو الفاقد التنموي معاني عديدة تتمحور حول فكرة أن جزءاً من الاستثمارات وكلف التمويل والناتج المحلي لا يستفاد منه داخلياً لا بل ينعكس سلباً على الاقتصاد السوري. فعلى سبيل المثال، في حال استيراد سورية لـ 4 مليون طن من المازوت بتكلفة 2 مليار دولار وبيعه داخلياً بربح التكلفة وتهريب جزءاً منه عبر الحدود يعني أن دول الجوار تستنزف طاقة الاقتصادي السوري التي هي بالأصل تنافسه بمنتجاتها. كما أن توليد 100 ك. واط من الطاقة الكهربائية ووصول 75 ك. واط منها يعني هدر جزء من فاتورة استيراد الفيول أو الغاز وتحمل جزء من التكاليف الاستثمارية والتشغيلية دون أي عائد.

ثانياً: الطاقة كقطاع استراتيجي:

يكتسب قطاع الطاقة في سورية الصفة الاستراتيجية بامتياز وذلك للمكانة المباشرة التي يحتلها، حيث يشكل لوحده 20% من الناتج المحلي، ويشكل تصدير النفط ومشتقاته 35% من عوائد القطع الأجنبي وتمول 30% من موازنة الدولة¹⁸. كما يساهم هذا القطاع في تلبية جزءاً كبيراً من حاجات سورية من الطاقة واستخداماتها كمادة أولية وكمادة احتراقية. إن هذه المكانة هي عرضة للتغير على المدى الطويل، إن كان الأمر يتعلق بالطاقات الناضبة كالنفط والغاز، أو بالطاقات المتجددة والجديدة المستغلة وغير المستغلة بعد (الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، أو بالطاقات التي يمكن أن تدخل في ميزان الطاقة على المدى البعيد، كالطاقة الكهرونووية. وإذا كان هذا الميزان إيجابياً منذ منتصف التسعينيات، فإن كل قطاع من قطاعات الطاقة (النفط والغاز والكهرباء)، يمثل في الأفق المتوسط والبعيد (2012-2030) مزيجاً من التحديات والفرص المحتملة على مستوى القطاع بمفرده وعلى مستوى منظومة الطاقة ككل، وعلى مستوى الاقتصاد السوري وآلية عمله.

هذه التحديات التي قد تتحول إلى فرص أو تزداد حدة، من خلال المحددات التالية:

- معدلات نمو الطلب على الطاقة في سورية، مقارنة معدل نمو الناتج المحلي (بما فيها الكثافة الطاقوية) والنمو السكاني، فلغاية الآن يفوق معدل الطلب على الطاقة معدل النمو الاقتصادي وضعفي معدل النمو السكاني
- معدلات إنتاج النفط والغاز والطاقة الكهرومائية ودخول الطاقات الجديدة والمتجددة الأخرى في ميزان الطاقة، ودور الشركات الدولية في الإنتاج، حيث يسجل إنتاج النفط منذ بداية العقد الماضي انخفاضاً مستمراً بينما يعتبر الغاز مصدراً متنامياً لكن غير كافٍ لتغذية ما تحتاجه محطات التوليد بهدف تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية، وبالتزامن مع محدودية الموارد المائية والاستغلال الهامشي لموارد الطاقة الشمسية والطاقة الريحية لغاية الآن.
- الحاجة إلى القطع الأجنبي لتمويل المشاريع النفطية والغازية والكهربائية وفاتورة القطع الأجنبي لتمويل استيراد مشتقات الطاقة (خاصة المازوت والفيول والبنزين و الغاز).

¹⁸ تختلف النسب من عام لآخر بحسب مستويات الإنتاج وأسعار النفط العالمية، لكن الاتجاه العام منذ عام 2003 هو انخفاض مستويات الإنتاج بشكل جوهري على الرغم من استقرارها مؤخراً مع استمرار أسعار الخام مرتفعة في السوق الدولية وتنامي الطلب المحلي على مشتقات الطاقة.

- مكانة التكنولوجيا والتقانات والتجهيزات ووسائل النقل المستهلكة للطاقة في القطاع المنزلي والإنتاجي والخدمي، ومدى تطبيق سياسات الترشيح الفعلي والحقيقي، سيما وأن الهدر والفوائد الفنية تصل إلى مستويات كبيرة نسبة إلى الإنتاج.

الموقع الإقليمي المتميز لسورية في قلب الجغرافيا-السياسية الإقليمية الذي يربط بين الخليج العربي وأوروبا خصوصاً، ودور سورية كبلد عبور وكعامل استقرار إقليمي لهذه الإمدادات، وإمكانية تأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز من دول المنطقة.

ثالثاً: قطاع النفط والغاز والتحديات ما قبل الأزمة: من الوفرة إلى الندرة:

إذا كان دور النفط إيجابياً منذ أكثر من 16 عاماً بمقارنة مستوى الإنتاج مع الاستهلاك، فإن هذا الدور بدأ بالتلاشي ليتحول مع ازدياد الاستهلاك وانخفاض الإنتاج إلى عجز سيتنامى في المستقبل، هذا في الوقت الذي يتوجب على سورية تنويع اقتصادها بإعادة هيكلة القطاع الصناعي والاعتماد على الأنشطة الإنتاجية والخدمية غير الريعية، والتحول نحو اقتصاد السوق دون إغفال جانبه الاجتماعي والبيئي.

وبالتالي فإن قطاع النفط (كبقيّة قطاعات الطاقة) عرضة لعدد من التحديات على مستوى القطاع بحد ذاته، كمصدر أساس لتلبية حاجات الاستهلاك الداخلي المتنامية، وعلى مستوى الاقتصاد ككل. فمكانة النفط المالية بدأت ومنذ 2005 بالانخفاض، نتيجة التطور المفاجئ في استهلاك المحروقات، وتحديدًا مادة المازوت ثم مادة البنزين، بالإضافة إلى متابعة نمو الطلب على الكهرباء بمعدلات مرتفعة والتي تتطلب لتلبيتها استهلاك كميات متنامية من الفيول، لعدم مواكبة إنتاج الغاز لما تتطلبه المحطات الكهربائية من الغاز الطبيعي المحلي أو المستورد من مصر. مع ذلك يبقى النفط المصدر الأساسي لاستهلاك الطاقة (69%) من استهلاك مصادر الطاقة الأولية، يليه الغاز بنسبة 24%، ثم الطاقة الكهربائية بنسبة 6%، ثم باقي الطاقات الجديدة والمتجددة بنسبة هامشية، أقل من 2%).

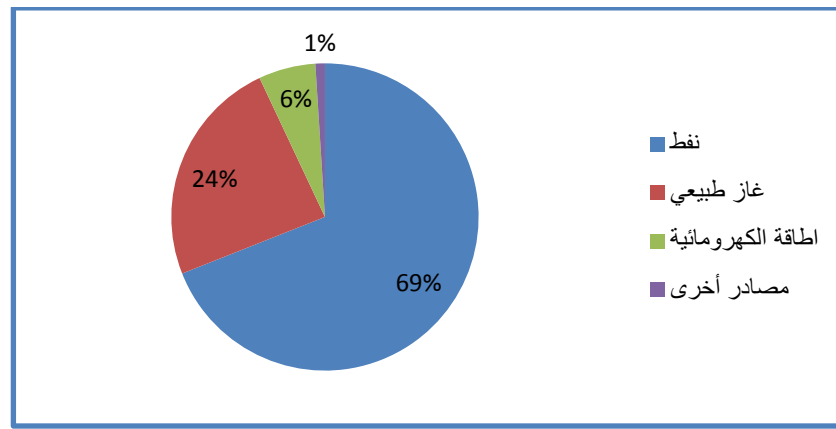
إن الرهان الحالي الذي يطرح تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل بالقدرة على تجديد نسبة كبيرة من الاحتياطي التجاري لمعاكسة انحدار مستويات الإنتاج (تحديداً إنتاج النفط الخفيف)، وبتلبية الطلب الداخلي المتنامي على مشتقات النفط، وبالتالي التحكم بالميزان النفطي كمية وقيمة كي لا يتفاقم العجز في كل من موازنة الدولة وميزان المدفوعات، بعدما اعتادت سورية ومنذ عام 1989 لغاية منتصف العقد الحالي الاعتماد على العوائد النفطية في تمويل الموازنة وتغطية جزء كبير من المستوردات، بالإضافة إلى تلبية حاجات الاستهلاك الداخلي من المشتقات النفطية.

فمتابعة خروج آبار الشركات العاملة من الإنتاج، يفرض تحدي تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج، خاصة وأنه منذ عدة أعوام لم يتحقق أي اكتشاف جوهري. بالمقابل تمتلك الشركة السورية للنفط العديد من المزايا والفرص الاستثمارية. فالحقول الكبيرة والمتوسطة التي تعمل بها، وإن أصبحت قديمة، تحتوي على احتياطيات يمكن استغلالها بتطبيق نظم الاستخلاص المدعم. كذلك الأمر بالنسبة للحقول الهامشية التابعة للشركة السورية للنفط

والمناطق المعادة من قبل الشركات الأجنبية والمناطق الجديدة، حيث أن متابعة اعتماد تحالفات استراتيجية محدثة وابتكارية لمفهوم عقود الخدمة لزيادة مردود الحقول المنتجة الآن سيزيد من الاحتياطي القابل للإنتاج. أيضاً تمتلك سورية هامشاً كبيراً في مجال الاستكشاف في مناطق جديدة تماماً، حيث يوجد مناطق شاسعة في اليابسة أو مياه الساحل لم يتم فيها لغاية الآن حفر أي بئر استكشافي، أو إجراء دراسات سائزمية معمقة.

وهنا نبين توزيع استهلاك مصادر الطاقة الأولية في سورية حتى عام 2010 أي قبل حدوث الحرب الكونية على سورية، وكما هو واضح فإن أكثر من 90% من استهلاك الطاقة كان يعتمد على النفط والغاز، كما هو مبين في الشكل رقم (1):

شكل رقم (1):



وهنا المؤشرات الرئيسية للنفط من إنتاج واحتياطي واستهلاك.. الخ حتى عام (2010)، ومدى أهمية النفط وكميته للاستهلاك الداخلي، كما هو مبين في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

المؤشر	الرقم	الوحدة
الاحتياطي الجيولوجي المؤكد	24.8	مليار برميل
الاحتياطي القابل للإنتاج	7.1	مليار برميل
الإنتاج التراكمي (من بداية الإنتاج إلى الآن)	4.74	مليار برميل
الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج	2.4	مليار برميل
مستوى الإنتاج الحالي	380	ألف برميل/يوم
مستوى الاستهلاك الداخلي	350	ألف برميل/يوم

الإنتاج الحالي وأهمية رفع نسبة المردود:

بلغ الإنتاج النفطي بحدود 380 ألف ب/ي (عام 2010)، وهذا الرقم يمثل مجموع إنتاج الشركة السورية للنفط الذي يتجاوز قليلاً نسبة 50% من الإنتاج الكلي، والشركات

العاملة في سورية وهي الفرات ودير الزور وحيان وكوكب وعودة. وهذا المستوى عكس انخفاضاً مستمراً منذ عدة سنوات. فرغم أن إنتاج الشركة السورية للنفط سجل مؤخراً ارتفاعاً نسبياً نتيجة عمليات التطوير في حقل السويدية والطابية مقارنة بالمستوى الذي كان مستقراً منذ أكثر من ثلاثة عقود (160 ألف ب/ي)، فإن مستوى إنتاج شركتي الفرات ودير الزور عكس انخفاضاً مستمراً منذ عدة سنوات. ومن المحتمل أن يستمر هذا الانخفاض حيث تتابع وزارة النفط سعيها إلى تطوير الإنتاج في الحقول التابعة للشركة السورية للنفط في سباقها مع الزمن لمعاكسة انحدار مستوى الإنتاج وتعزيز جبهة الاستكشاف والتطوير. لكن هذا الأمر يتطلب وقتاً وتمويلًا خاصة لتطوير الحقول الصعبة التي تحتاج إلى تكنولوجيا. إن فتح مناطق أخرى للتطوير (كالمناطق المعادة من قبل الشركات العاملة أو حقول السورية للنفط) وفتح مناطق جديدة تماماً للاستكشاف كما يجري منذ عدة سنوات، سيؤدي في حال تحقق اكتشافات تجارية إلى تطور جوهري في مستوى الإنتاج، لكن قد لا يكون هذا التطور بالحجم الذي عرفته سورية في فترة 1985-1991، أي فترة الاكتشافات الكبرى كون مناطق الأمل الكبرى أصبحت قليلة. مع ذلك فإن هذه السياسة تعتبر واقعية بعد فترة شبه انقطاع امتدت من 1991 إلى 2002. إن وجود إمكانية ملموسة لتطوير حقول عديدة كالسويدية والذي يمكن زيادة إنتاجه جوهرياً، يبقى خياراً استراتيجياً على المدى المتوسط. لكن على المدى البعيد لا بد من تعزيز دور السورية للنفط في مجال الاستكشاف وعلى الأقل في المناطق ذات الأمل المرتفع نسبياً.

رابعاً: استهلاك المشتقات النفطية: استمرار معدلات النمو.

يشهد استهلاك المشتقات النفطية نمواً مستمراً منذ عقد السبعينات، حيث ارتفع مستوى الاستهلاك معبراً عنه بوحدة برميل خام، من 153 ألف ب/ي عام 1990 إلى أكثر من 350 ألف ب/ي مع نهاية عام 2010. إن كافة الدول المتقدمة حققت الكثير من الوفرة في الطاقة. أما سورية فما زالت في بداية مرحلة الاستخدام الرشيد للطاقة، ويكفي النظر إلى السيارات التي تسير في مختلف المدن، حيث تشكل نسبة 50% منها سيارات مضي على استخدامها أكثر من 10 سنوات. وإذا كانت هذه النسبة تميل حالياً للانخفاض نتيجة الاستيراد المتزايد للسيارات الحديثة، فإن استيراد المزيد من السيارات يعني نهاية حقبة البنزين الفائض للتصدير، وبداية الاستيراد كما حصل في السنوات الأخيرة، حيث تزداد الكميات المستهلكة، وبمعدلات لم تعرفها سورية من قبل، ليس فقط بفعل زيادة الأسطول البري للمركبات، بل أيضاً بفعل زيادة المسافات الكيلومترية المقطوعة. وفي الوقت نفسه فقد ارتفعت معدلات استهلاك المازوت في قطاعي النقل والتدفئة بنسب لم تكن متوقعة على الرغم من محاولات كبح تهريب هذه المادة إلى الدول المجاورة وتحرير جزئي لسعر هذه المادة. إن هذا الارتفاع نتج عن عوامل بنوية وظرفية عديدة أهمها تنامي حاجات التدفئة المنزلية في السنوات الأخيرة، وزيادة استخدام المازوت في تسخين المياه نتيجة تطور سلوك الحياة وزيادة استهلاك السوريين والمقيمين بشكل عام. أما المعامل الصناعية فالكثير منها مازال يستخدم تجهيزات متقدمة فنياً وبالتالي تتسبب في هدر

وفاقداً "طاقوي". إن تطور استهلاك المشتقات في السنوات الأخيرة، يظهر أيضاً زيادة مرتفعة في استهلاك الغاز المنزلي. وحتى الفيوول المخصص بنسب كبيرة للمحطات الكهربائية لتوليد الطاقة فإن نسب الزيادة ارتفعت مؤخراً على الرغم من سياسة الحكومة لإحلال الغاز في العديد من المحطات، ويشار إلى أن الضغط على الفيوول مازال ملموساً.

ونعطي في الجداول التالية لمحة عن المشتقات النفطية (إنتاجاً، وتصديراً، واستيراداً)، فيما قبل الأحداث التي ألمّت بسورية.

جدول رقم(11): أهم المشتقات النفطية المنتجة محلياً:

المادة	الوحدة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المازوت	ألف طن	3713	4750	3902	3702	4039	3556
البنزين	ألف طن	1286	1358	1308	1333	1358	1345
الفيول أويل	ألف طن	3683	2337	3713	4156	4009	3815
الغاز المنزلي	ألف طن	555	508	459	425	379	344

جدول رقم(12): مستوردات المشتقات النفطية: الوحدة ألف طن

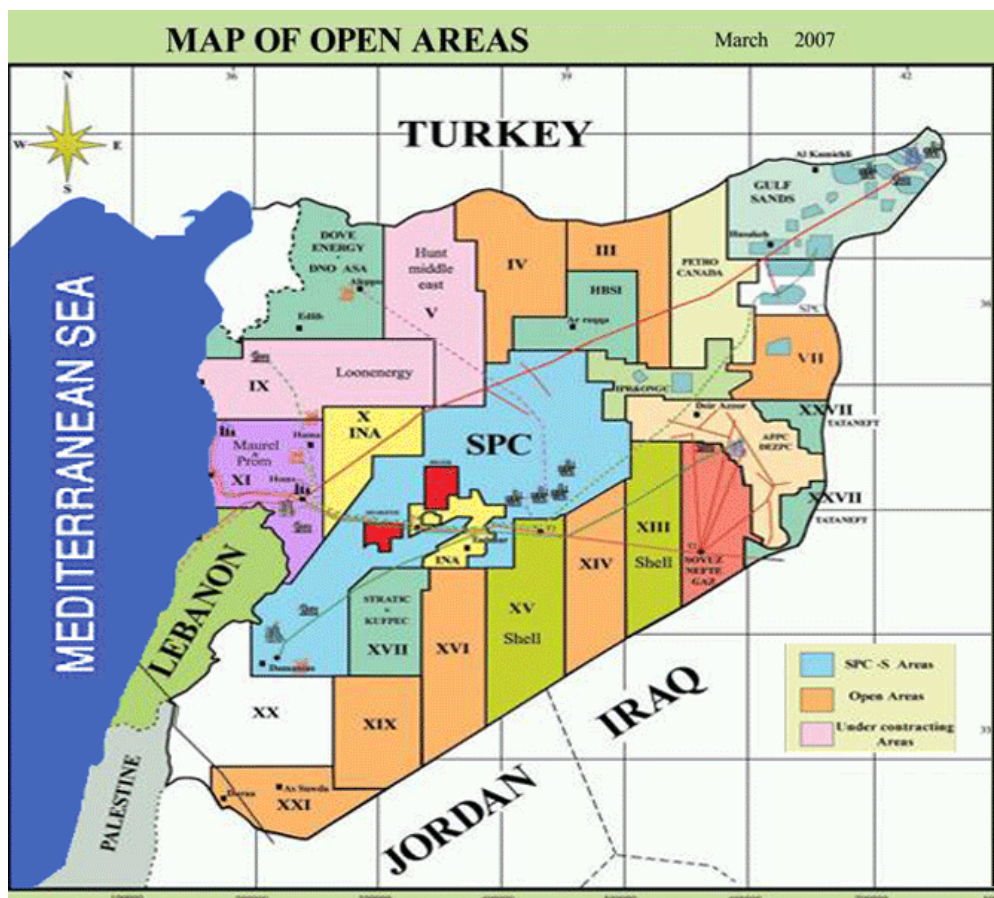
المادة	2005	2006	2007	2008	2009	متوقع 2010	لعام
بنزين	0	0	176	182	329	453	
مازوت	3420	3424	4319	3749	850	2666	
غاز مسيل	204	288	371	380	454	448	
فيول أويل	354	1015	2168	2852	2025	2079	
كتر ستوك	111	123	194	278	0	0	
زيوت أساس وإضافات	63	88	54	76	45	58	
زيوت معدنية وشحوم	1	0	1	0	1	3	
المجموع	4153	4938	7283	7517	3704	5707	

جدول رقم(13): صادرات المشتقات النفطية: الوحدة ألف طن

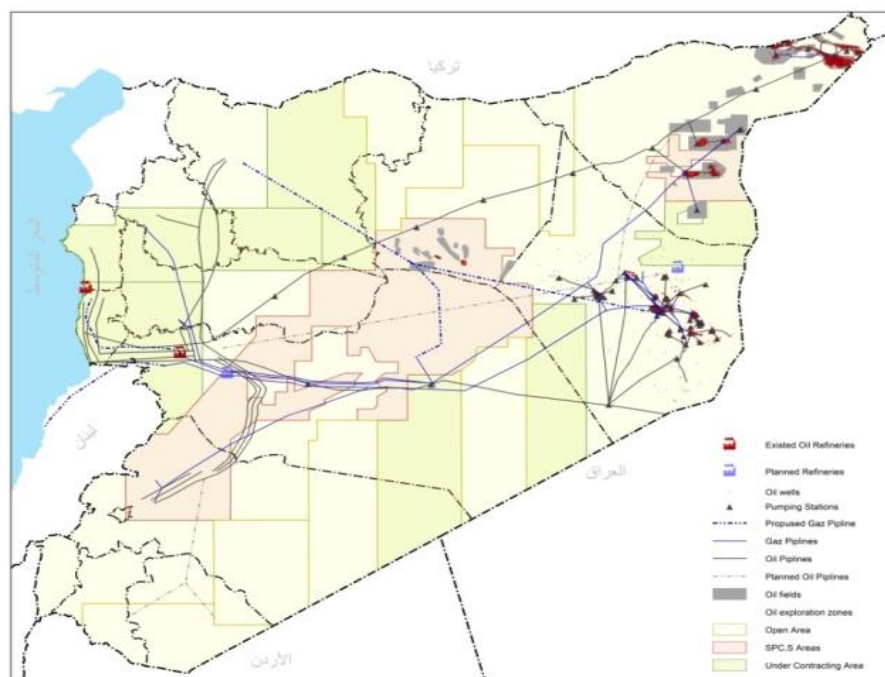
المادة	2005	2006	2007	2008	2009	تقدير 2010
بنزين	184	112	5	0	0	0
مازوت بواخر	60	8,5	7,4	5,6	13	10
فيول أويل بواخر	20	6	7	11	15	9
نفثا	773	492	565	419	484	366
كيروسين طيران	127	107,4	58,8	76,5	95,02	121
الفحم	412	70	55	22	0	0
الإسفلت	—	—	—	—	—	16
مقطرات ثقيلة	364	571	512	697	793	845
المجموع	1940	1366,9	1210,2	1231,1	1400,02	1367

ونبين في الأشكال التالية أنماط مختلفة لخريطة سورية توضح مناطق إنتاج النفط والتقيب عنه وخطوط النفط والغاز.

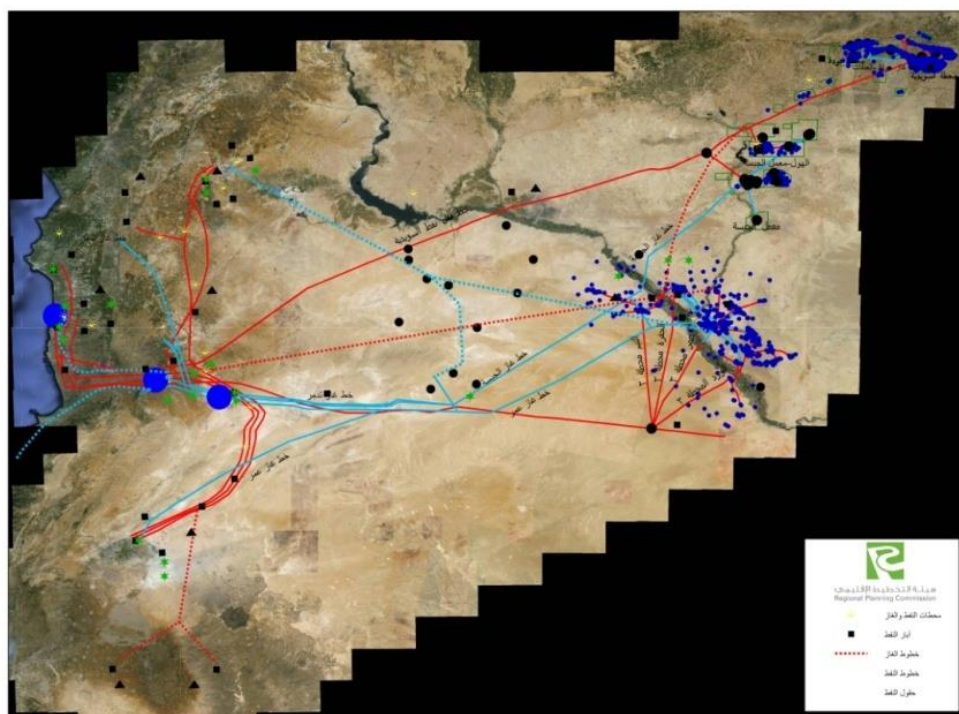
شكل رقم(2): المناطق المفتوحة والمتعاقد عليها ومناطق السورية للنفت.



شكل رقم (3): خريطة أماكن تواجد المصافي وخطوط النفط والغاز والحقول ومناطق الاستكشاف....الخ.



شكل رقم (4): صورة فضائية لمواقع الآبار والحقول ومحطات وخطوط النفط والغاز.



أما بالنسبة لقطاع الغاز، فيمثل نقطة الارتكاز الصلبة في ميزان الطاقة السوري كونه يكفي في حال تطويره، لأكثر من عقدين من الزمن حسب معدلات الإنتاج الحالية

والمستقبلية، وذلك بمقارنته مع المصادر الأخرى المتاحة كالنفط، أو الطاقة الكهربائية التي تبقى نسبياً محدودة الموارد. لكن يتطلب هذا الاستنتاج توفر التمويل اللازم لتنمية الحقول الكامنة، وإنشاء خطوط نقل الغاز من الحقول إلى المحطات الكهربائية والمنشآت الصناعية المستهلكة للغاز الحالية والجديدة.

حيث يخضع عرض الغاز في سورية لمتغيرات أساسية "متلازمة":

- الاحتياطي الجيولوجي المتوقع والمؤكد، والاحتياطي القابل للإنتاج بالشروط الحالية، والتوقعات شبه المؤكدة في المياه الإقليمية السورية.

- العامل التكنولوجي والتقاني.

- سعر النفط العالمي والهامش النسبي بين أنواع المشتقات البترولية.

- إمكانية تأمين الاستثمارات المطلوبة لتطوير الحقول التي أثبتت الدراسات جدواها والحقول المنتجة والتي من المحتمل أن ينخفض مستوى الإنتاج فيها.

- العرض الغازي الممكن استقدامه بالشروط الاقتصادية من الدول المجاورة (مصر والعراق)¹⁹.

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الأساسية لمادة الغاز في سورية.

جدول رقم (14)

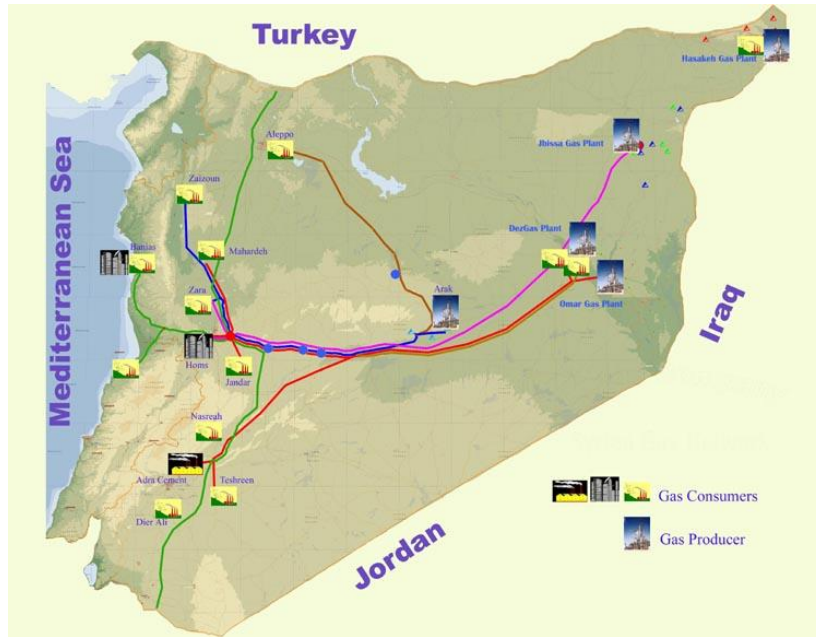
قطاع الغاز: المؤشرات الرئيسية (2010)

المؤشر	الرقم	الوحدة
الاحتياطي الجيولوجي المؤكد	698	مليار م ³
الاحتياطي القابل للإنتاج	410	مليار م ³
الإنتاج التراكمي (من بداية الإنتاج إلى الآن)	125	مليار م ³
الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج	285	مليار م ³
مستوى الإنتاج الحالي	24	مليون م ³ /يوم
مستوى الاستهلاك الداخلي	25	مليون م ³ /يوم

مع ذلك، فمن المتوقع بأن يتضاعف إنتاج الغاز خلال 10 سنوات، وذلك برفع مستوى العرض إلى معدل 35 مليون م³/ي، ليساعد بذلك على تخفيف الضغط على المشتقات النفطية، خاصة بعد استكمال تحويل كافة المحطات الحرارية لتعمل على الغاز. وقد تم بالفعل إيصال الغاز المصري إلى سورية بكميات ليست تجريبية بل تجارية عن طريق خط الغاز العربي الذي يربط الغاز المصري بكل من الأردن وسورية، ولبنان لاحقاً وقد يمتد فيما بعد إلى تركيا. لكن الأحداث الأخيرة في مصر عطلت إمكانية توليد الكهرباء في سورية من الغاز المستورد.

(19) تم البدء باستيراد الغاز المصري خلال عدة سنوات قبل عام 2011، لكن استيراد الغاز من إيران أو العراق قد لا يكون قبل عدة أعوام على الرغم من تفاؤل المذكرات الموقعة مع الجانب العراقي والجانب الإيراني في العام المنصرم.

شكل رقم(5): شبكة الغاز المنتج والمستخدم في المحطات الكهربائية ومعامل الغاز.



خامساً: قطاع الكهرباء: معدلات الطلب المرتفعة

يلعب قطاع الكهرباء أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد السوري، فبالإضافة إلى مساهمته في تكوين الناتج المحلي وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، يلبي هذا القطاع حاجة سورية من الكهرباء سواءً بالنسبة للنشاط الاقتصادي في القطاع الإنتاجي والخدمي، أو الاستخدام المنزلي. إنّ مثل هذا الدور المكتسب ما كان ليتحقق لولا الإرادة الطموحة التي ساهمت في مضاعفة الطاقة المركبة. مع ذلك فإن توسيع قدرات المنظومة الكهربائية الضرورية نتيجة للزيادة الحادة في الطلب على الكهرباء وزيادة كفاءة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بتخفيض الفاقد الكهربائي، يمثل تحدياً جوهرياً أمام تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء ضمن الموارد المالية المتاحة على مستوى الاقتصاد ككل.

إن النظرة السريعة على أهم مؤشرات قطاع الكهرباء، تدل على مدى التطور الحاصل خلال السنوات المنصرمة، حيث أنتجت سورية عام 2009 ما مقداره 43.3 ألف جيغا واط ساعي، بزيادة قدرها 5.6% عن إنتاج عام 2008. وخلال الفترة 2000-2007 بلغ وسطي معدل النمو السنوي نسبة 6.8%، متجاوزاً بذلك معدلي النمو السكاني والاقتصادي.

إن النمو في إنتاج الكهرباء جاء بعد فترة العجز التي عرفتها سورية في الفترة 1992-1995، حيث عمدت الحكومة إلى مضاعفة الاستطاعة المركبة وزيادة الإنتاج إلى المستويات المذكورة أعلاه. وبالنظر إلى توزيع مصادر الإنتاج، فإنه من الواضح ملاحظة ارتفاع مساهمة المحطات الحرارية في الإنتاج، وخاصة الغاز على الرغم من وجود عوائق لإنتاج ونقل الغاز بالكميات المطلوبة للمحطات التي تعمل على الغاز، وتلك التي تعمل على الاستخدام المزدوج (الغاز والفيول).

جدول رقم(15): أهم المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء في سورية (2000-2009)

المؤشر	الوحدة	2000	2005	2008	2009	معدل النمو 2008-2009
1- الاستطاعة المركبة	م.و	7003	7159	7118	7518	5.60%
2- ذروة الطلب	م.و	4128	6008	6715	7223	7.60%
3- الطاقة الكهربائية المنتجة	ج.و.س	25217	34935	41023	43308	5.60%
- الكهر حراري	ج.و.س	22714	31490	38151	41383	8.47%
- الكهرمائي	ج.و.س	2503	3445	2872	1925	-33%
4- عدد السكان	ألف نسمة	16545	18138	19644	20135	2.50%
5- نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية	ك.و.س	1524	1880	2088	2147	2.80%

المصدر: اعتماداً على المعطيات المستقاة من وزارة الكهرباء، المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، التقرير الإحصائي السنوي، عدة سنوات. هيئة تخطيط الدولة، مديرية الطاقة.

إذا ما قورن العرض المتاح والاستهلاك فإنه من الملاحظ أن هناك مواءمة منذ منتصف التسعينات، وهذا الاكتفاء المكتسب أصبح منذ العام المنصرم هشاً نتيجة الضغط المتزايد على المحطات الحالية بمختلف أنواعها لتلبية الطلب المتنامي.

إن استمرار نمو الطلب بنسب مرتفعة، يعني أن الاكتفاء الذاتي سيتلاشى خاصةً وان احتمال استمرار نمو الطلب سيكون أكثر بكثير مقارنة بإمكانية تحقق نمو في العرض الداخلي المطلوب، حتى في حال أنجزت عمليات التوسع في المحطات القائمة خلال العامين القادمين، وذلك في حال انتهت ذيول الأزمة الحالية وأقلع من جديد النشاط الاقتصادي كما كان قبل عام 2011.

فمن جهة سيكون من المتوقع أن يستمر ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية بمعدلات عالية، وقد يصل إلى 60 ألف ج. و.س في عام 2015، وذلك للعوامل التالية:

- 1- زيادة الطلب على الكهرباء بنسب تفوق نسب الزيادة السكانية نتيجة انتشار الأنماط الجديدة من المعيشة واستخدام الأجهزة الإلكترونية والكهربائية خاصة المتعلقة بالتبريد والتكييف والتدفئة.
 - 2- زيادة الطلب على الكهرباء في قطاع الخدمات.
- من جهة أخرى فإن العرض من الكهرباء سيكون موضع تحدٍ كبير لجهة كفاءة تأمينه، ليس فقط من الناحية التقنية، بل المالية أيضاً، وذلك نتيجة القيود المطلوب تجاوزها والمتمثلة بالآتي:

- استقرار إنتاج الطاقة الكهربائية، وعدم إمكانية زيادتها بنسب كبيرة خاصة مع خضوعها لعوامل مناخية تحكم الواردات المائية.
- حتمية بناء محطات جديدة، لتعمل على الفيول أو/و الغاز الطبيعي لتلبية الطلب.
- محدودية الإمدادات الداخلية من الفيول أويل والغاز.
- استمرار وجود نسبة مرتفعة من الفاقد الفني والتجاري، والذي يمثل استنزافاً مهماً للموارد.
- تأمين الاستثمارات اللازمة لإدخال الطاقات المتجددة.

وبدون شك، فإن التأخير في مشاريع توسيع المحطات القائمة، وتنفيذ المحطات المخطط إقامتها، سيعرض التوازن الحالي إلى خلل كبير، كون الاستطاعة المركبة (وبالتالي الكهرباء المنتجة) لن تتناسب مع تزايد الطلب المتنامي أصلاً. وحسب أي تقدير، فإن سورية ستحتاج إلى مضاعفة الاستطاعة المركبة خلال الفترة 2012-2025 لتصبح بحدود 14000 ميغاواط، أو تزداد بنسب أقل إذا ما لعبت عوامل التمويل وبناء المحطات وتوافر الوقود وسياسة التسعير بالاتجاه المتشدد لجهة الطلب على الكهرباء المرتبط بدوره بمعدل النمو الاقتصادي.

وسيبقى معدل نمو الطلب على الكهرباء كمصدر للطاقة محكوماً بالعوامل الرئيسية التالية:

1- مستوى الدخل القومي ومعدل نموه المتوقع، حيث يحكم هذا المعدل مستوى الطلب على الكهرباء إن لجهة استهلاك الطاقة الكهربائية في الإنتاج السلعي، أو في القطاع الخدمي. كما يحكم معدل النمو الاقتصادي معدل استهلاك الطاقة الكهربائية بحسب مستوى الدخل الفردي، فأى ارتفاع في مستوى الدخل الفردي سيزيد من معدل اقتناء الأجهزة الكهربائية الجديدة، واستهلاكها لكميات أكبر من الطاقة الكهربائية.

2- مدى انتشار الأنماط الجديدة من المعيشة واقتناء الأجهزة الكهربائية ومعدلات استخدامها

3- سعر الكهرباء وأسعار المشتقات التي تحكم معدلات الاستهلاك بما فيها معدلات استهلاك الكهرباء خاصة في المجالات التي يمكن فيها إحلال الكهرباء محل المازوت (أو الفيول) للتدفئة المنزلية مثلاً، وحتى في الإنتاج الصناعي والخدمي.

بالمقابل فإن إنتاج الكهرباء سيكون مرتبطاً بمدى تنفيذ المشاريع المتوجهة إلى توسيع قدرات توليد المنظومة الكهربائية، ومرتباً كذلك بالقدرة المالية لبناء محطات جديدة، وبإضافة استطاعات كبيرة للتوليد وتطوير استغلال الطاقة الكهربائية، وتخفيض نسبة الفاقد أثناء عمليات النقل والتوزيع.

بالتالي فإن التحديات الثلاثة التي تواجه قطاع الكهرباء والتي يجب العمل على تحقيقها في المدى القريب والمتوسط هي:

- تأمين التمويل اللازم للاستثمارات الواجبة والضرورية في البنية التحتية

- تحسين كفاءة استخدام ومردود الاستهلاك من عملية الإنتاج في المحطات إلى المستهلكين.

- تأمين مصادر الطاقة الأولية من غاز وفيول.

سادساً: الاحتياطي وإشكالية التجديد:

يبلغ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد حوالي 23.9 مليار برميل، والغالبية العظمى منه موجودة في شمال شرق سورية²⁰. ويتوزع احتياطي الشركة السورية للنفط الذي يعتبر من النفط الثقيل على حقول عديدة، أهمها يتوضع بمنطقة الحسكة كحقول السويدية (اكتشف عام 1968 ومازال قيد الإنتاج ويبقى الأهم) وكراتشوك ورميلان وعودة، وفي منطقة الجببسة كحقول الجببسة، وكبيبة وتشرين والهول. أما احتياطي شركة الفرات الذي يعتبر من النفط الخفيف، فموزع بين عدة حقول أهمها: عمر، التيم، سيجان، التنك، العزبة، المالح، وتم اكتشافها ما بين 1984-1992. أما حقول شركة توتال التي تحتوي أيضاً على النفط الخفيف، فأهمها حقول عطا الله وجفرا والقاهر والمزرعة، واكتشفت في الفترة الواقعة بين 1990-1994.

ضمن الاحتياطي الجيولوجي يقدر الاحتياطي القابل للإنتاج بحدود 6.8 مليار برميل، أنتج منه 3.8 مليار برميل. والمتبقي كاحتياطي قابل للإنتاج هو 3 مليار برميل. مع الإشارة إلى أن 40% من التراكيب الكامنة للبتروك كانت قد حفرت فقط. إن المسألة المطروحة هنا تتعلق بإمكانية المحافظة على مستوى الاحتياطي القابل للإنتاج تكنولوجياً وتجاريًا، (وليس فقط الاحتياطي الجيولوجي). فمتابعة خروج آبار الشركات العاملة من الإنتاج، حتى ولو كان ارتفاع سعر الخام منذ عام 2005 سيقلل من درجات نضوب الاحتياطي التجاري في السنوات القليلة القادمة، يفرض تحدي تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج، خاصة وأنه منذ عدة أعوام لم يتحقق أي اكتشاف جوهري²¹.

20) تخضع مسألة تقدير الاحتياطي في معظم الدول لمضاربات عديدة حول صحة الأرقام، والأمر لا يعود فقط إلى اختلاف منهجيات التقدير وما تتضمنه الأرقام (وضرورة التمييز بين الاحتياطي الجيولوجي المقدر والاحتياطي المكتشف والاحتياطي المؤكد والاحتياطي التكنولوجي والاحتياطي القابل للإنتاج والاحتياطي الاقتصادي والاحتياطي التجاري)، بل أيضاً إلى سعر النفط المعتمد أثناء التقدير، فأى تغيير في السعر ويستمر لفترة طويلة، سيؤثر حتماً على تقديرات معظم أنواع الاحتياطي. هذا بالإضافة إلى دوافع استراتيجية وسياسية تلجا إليها الدول والشركات بنشر أرقام لا تتطابق مع واقعها الفعلي.

21) إن الاحتياطي القابل للإنتاج لا يمكن استغلاله لدرء تدهور مستوى الإنتاج دون توفر الحد الأدنى من العائدية. فحفر الآبار الأفقية وتعزيز الإنتاج المدعم في المكامن المؤكدة ورفع مردود الاستخلاص من جهة وتطوير الاكتشافات في التراكيب الهامشية لتصبح إنتاجية من جهة ثانية يتطلب استثمارات كبيرة ولا يرتبط فقط بالكميات الكامنة بل بعوامل هامة كالكنولوجيا المطبقة وتطور سعر الخام عالمياً.

بالمقابل تمتلك الشركة السورية للنفط العديد من المزايا والفرص الاستثمارية، إن في حقولها أو في المناطق الأخرى. فالحقول الكبيرة والمتوسطة التي تعمل بها، وإن أصبحت قديمة، تحتوي على احتياطات كبيرة يمكن استغلالها بتطبيق نظم الاستخلاص المدعم. كذلك الأمر بالنسبة للحقول الهامشية التابعة للشركة السورية للنفط والشركات العاملة، والمناطق المعادة من قبل الشركات الأجنبية والمناطق الجديدة، حيث يمكن اعتماد تحالفات استراتيجية محدثة وابتكارية لمفهوم عقود الخدمة لزيادة مردود الحقول المنتجة . أيضا تمتلك سورية هامشاً كبيراً في مجال الاستكشاف في مناطق جديدة تماماً، حيث توجد مناطق شاسعة لم يتم فيها لغاية الآن حفر أي بئر استكشافي، أو حتى إجراء دراسات سائزمية معمقة كما هي الحال في مياه الساحل السوري²².

سابعاً: النفط والغاز والطاقة والعلاقة الجدلية:

لعب النفط في سورية دوراً أساسياً في التجارة الخارجية سلماً أم إيجاباً منذ زمن طويل، فبعد أن كانت سورية بلداً مستورداً للنفط لعقود كثيرة، تغير الحال منذ عام 1986 حين بدأت شركات المشاركة بالإنتاج أو ما أطلق عليه في سورية تسمية عقود الخدمة بإنتاج النفط، وكانت البداية مع شركة الفرات للنفط، وتحولت سورية من بلد مستورد إلى بلد مصدر للنفط، وهذا ما أدى إلى تغير في الميزان التجاري ، وبدأ النفط يلعب دوراً محورياً في حياة الناس في سورية.

وقد بدأت الدولة باستخدام هذا الأسلوب في إنتاج النفط منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، واستمر بها الحال إلى أيامنا هذه، حيث وصل عدد الشركات العاملة المنتجة للنفط في سورية إلى تسع شركات، وقد ساهم هذا الأسلوب (شركات عقود الخدمة) في تطور صناعة النفط في سورية بسبب استخدام تقنيات إنتاج النفط الحديثة (من مسح سائزمي إلى

(22) بشكل عام نوضح المقصود بالتعبير التالية:

- Primary methods: الاستخلاص الأولي وهو السائد في المراحل الأولى من الإنتاج.
- Reassessment of recovery rates: زيادة معامل المردود واستخلاص نسبة أكبر من الاحتياطي 50%.
- Modern recovery techniques such as secondary recovery methods & Tertiary recovery methods (EOR):

طرق الاستخلاص المدعمة والمعززة الثنائية والثلاثية تأتي بعد حفر البئر والإنتاج الأولي حيث بعد فترة من الإنتاج يمكن المحافظة على مستواه (الذي ينخفض بفعل انخفاض الضغط) بحقن الغاز أو الماء واللجوء إلى طرق استخلاص فيزيائية وكيميائية كتركيب المغاطس الكهربائية الترددية أي نظام الرفع بالمضخات الترددية (Sucker rod pumps) والمضخات الحلزونية (Screw pumps) والمضخات الغاطسة الكهربائية (ESP) والأساليب الكيميائية كإضافة مواد تخفف من اللزوجة (Visbreaker) تسمح بزيادة معدل الكسح خاصة بالنسبة لاستخراج النفط من الصخور.

- Modern techniques such as 3D seismic and horizontal drilling

اعتماد تكنولوجيا متطورة كالاستكشاف ثلاثي الأبعاد أو بأربعة أبعاد بإدخال عامل الزمن وليس فقط ببعدين، الأمر الذي يسمح بالتعرف الدقيق على التركيب الجيولوجي وبالتالي الحفر بشكل دقيق ومعرفة تطور الآبار المنتجة.

- Slim hole: حفر آبار بأقطار صغير بهدف تخفيض الكلفة (المناطق العميقة والصعبة تكون كلفة الحفر مرتفعة وقد لا يكون مجدياً أن يتم الاستمرار بالحفر بنفس القطر بعد عمق 2000 أو 3000 م حيث يتم تصغير قطر الحفر تبعاً). كذلك بالنسبة للآبار المنتجة قد يكون مجدي حفر آبار أفقية صغيرة للوصول إلى طبقات لم تكن منتجة).

- Work-over: صيانة الآبار المنتجة (عملية تسمح بزيادة المردود) وذلك بإصلاح وإعادة تجهيز البئر المنتج.

عمليات استكشاف إلى عمليات تنقيب حتى الوصول إلى الإعلان عن الاكتشاف التجاري ومرحلة الشركة العاملة) مما أدى إلى زيادة الإنتاج إلى حوالي (600) ألف برميل يومياً في تسعينات القرن الماضي، ما أدى أيضاً إلى زيادة مساهمة هذه العقود في المؤشرات الاقتصادية المختلفة:

- الإنتاج
- الناتج القومي
- الدخل القومي
- التصدير
- الميزان التجاري
- ميزان المدفوعات

أما في السنوات الأخيرة، فقد بدأت الدورة تعود من جديد تدريجياً إلى سابق عهدها من حيث انخفاض الإنتاج الخام، وعدم وجود اكتشافات نفطية أو غازية تجارية كافية، وأخيراً العقوبات الغربية التي أصابت القطاع النفطي بأضرار بالغة، وبالتالي بتنا نستورد الكثير من حاجات السوق الداخلية من المشتقات النفطية، وهذا ما أدى بالطبع إلى اختلال في الميزان التجاري من جديد لانخفاض مساهمة الصادرات النفطية مقابل الواردات.

ويمكن أن نعيد هذا إلى أكثر من سبب:

- 1- تراجع إنتاج النفط في شركات عقود تقاسم الإنتاج (عقود الخدمة).
 - 2- تراجع إنتاج المشتقات النفطية في المصافي النفطية.
 - 3- عدم مواكبة تطورات السوق المحلية والعالمية، وتنفيذ الخطط بإنشاء مصافي جديدة وبقاء هذا الأمر في درج وزارة النفط للاستهلاك الإعلامي فقط.
 - 4- عدم القدرة على استقطاب استثمارات جديدة في القطاع النفطي، وبالتالي عدم وجود عقود مشاركة جديدة تساهم في زيادة إنتاج النفط أو الغاز الخام، والتعويض عن النقص الحاصل تحديداً في إنتاج شركة الفرات للنفط.
- وكل هذا بدأ يمثل ضغطاً متزايداً على الميزان التجاري في السنوات القليلة الماضية، والأهم من كل هذا أخيراً أن الحصار الاقتصادي الغربي الخانق على القطاع النفطي السوري سيساهم في مفاقمة المشاكل التي أصابت الصناعة النفطية والذي سيسبب لاحقاً في الكثير من الضغط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ان قطاع الطاقة يعتبر العامل الأهم في تحقيق أي معدل للنمو بمساهمته المباشرة وغير المباشرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشكل لوحده نحو 18 بالمئة من هذا الناتج، ويساهم في تلبية حاجات سورية من المواد الاحتراقية والأولية .
- ان نمو الطلب على الطاقة في سورية يتزايد باستمرار، كما ان ارتفاع مستويات الاستهلاك يضغط على الميزان التجاري خاصة مع انخفاض إنتاج الخام وزيادة استهلاك المشتقات والكهرباء وبمعدلات تفوق معدلي النمو الاقتصادي والسكاني .

ويمكن القول: ان تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتعزيزه على المدى المتوسط والطويل يتطلب الارتباط المتبادل بين معدلات نمو الطلب على الطاقة ومعدلي نمو الناتج والنمو السكاني والحاجة الى القطع الاجنبي لتمويل المشاريع النفطية والغازية والكهربائية، وتمويل برنامج الاصلاح الاقتصادي المطلوب، وإدراك مدى تأثير سورية بتطور اسواق الطاقة العالمية، واهمية موقع سورية الإقليمي .

وبالتالي لابد من السيطرة على الهدر والفاقد الطاقوي بجميع أنواعه، وترشيد حقيقي لاستهلاك الطاقة واستكمال استغلال الموارد المائية في إنتاج الكهرباء، واستغلال الطاقات الجديدة والمتجددة، والاستفادة القصوى منها، واعتماد التسعير الاقتصادي الاجتماعي الرشيد لمشتقات النفط والغاز والكهرباء ضمن متطلبات الاقتصاد السوري تحديداً، وتنفيذ المشاريع الغازية في مناطق الاكتشافات المتحققة منذ عدة سنوات، واستكمال شبكة النقل²³.

إن أهمية النفط بالإضافة إلى أنه يغطي الحاجة الاستهلاكية المتزايدة للمحروقات، فقد أصبح لسنوات عديدة يشكل نسبة كبيرة من الصادرات، مكوناً بذلك الركيزة الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني، وأحد المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها في تأمين القطع النادر. كما إن الاعتماد على الغاز الطبيعي أخذ يحل لأسباب بيئية واقتصادية محل المشتقات النفطية في تشغيل المعامل والمصانع وفي توليد الكهرباء.

وحيث أن الغرب أدرك أن سلاح النفط يفوق بقدرته وقيمه أي سلاح متطور في العالم، وذلك من خلال أن منظمة أوبك (ومن ضمنها العالم العربي المنتج للنفط) بدأت بعد حرب تشرين 1973 تستعين بهذا السلاح لتفرض وجودها من خلال سيطرتها على سوق النفط العالمي، إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً، فقد بدأت أمريكا ومن وراءها الغرب بالبحث عن الوسائل الكفيلة بتقليص دور أوبك من السيطرة على سوق النفط العالمي وكانت الضربة القاضية من خلال حرب الخليج الأولى واحتلال العراق، وبالتالي السيطرة على منطقة الخليج وجوارها عسكرياً، مما مكنها من توزيع عقود إعادة الإعمار على شركاتها في العراق والسعودية والكويت، ولاحقاً حروبها العنيفة في ليبيا واليمن وسورية، وكلها كان الغاية البعيدة منها هو النفط.

وإذا ما استمر الإنتاج بالانخفاض في سورية، فإنها ستصبح مستوردة للنفط خلال العقد القادم، ما لم يتم اكتشاف كمية ضخمة من الاحتياطي الجديد، وهذا ما تعقد عليه الآمال في العقود النفطية الجديدة، والتنقيب عن النفط في السواحل السورية. إن هبوط الإنتاج وزيادة الاستهلاك، أديا إلى هبوط الصادرات النفطية، وتتلخص المسألة الرئيسية في كيفية تحقيق استقرار نسبي في القطع الأجنبي، وتلبية حاجات الاستهلاك الداخلية، ويمكن العمل هنا على تأمين الإمدادات من خلال العلاقات العربية والإقليمية، كما هو مخطط له.

²³ عربش، زياد، مستقبل الطاقة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق 2009.

وأما في جانب النفقات، فإن دعم المنتجات النفطية أصبح مشكلة حقيقية للاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، نظراً للكلفة الباهظة له. وسيؤدي الاستمرار بالدعم النفطي إلى نتائج كارثية، تبدأ بخزينة الدولة، وتنتهي في جيوب المواطنين. لذلك فإن الرفع التدريجي لدعم المنتجات النفطية مع تطبيق خطة متكاملة (زيادة في الأجور، إعفاءات ضريبية، تطبيق ضريبة القيمة المضافة...)، قد يمثل ركيزة هامة للتصحيح المالي الذي يحقق وفورات كبيرة، ويسهم في تصحيح ميزان المدفوعات، ويحقق فائضاً نفطياً أكبر للتصدير، ويخفض عمليات التهريب المتفشية، ويرفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وهذا كله يمكن سورية من مواجهة الانخفاض في الإيرادات النفطية²⁴.

كل هذا التحليل كان بعيداً عما حصل لاحقاً من سيطرة العصابات المسلحة على معظم الحقول النفطية والغازية من نهب وسرقة وتخريب ما فيها، وهذا ما سيغير بشكل عام من التصورات السابقة إلى تبني استراتيجية جديدة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات على الأرض، وما يتوقع له من إعادة بناء البنية التحتية لاحقاً، وما هو مؤمل من الإكتشافات على الساحل السوري.

²⁴ (عبد الكريم إبراهيم، قصي- أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية- سورية أنموذجاً، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

الفصل الثاني

نظام العقود النفطية السائدة عالميا وفي سورية

المبحث الأول: مفهوم العقود النفطية وتطورها في العالم.

المبحث الثاني: العقود النفطية في سورية

المبحث الأول: مفهوم العقود النفطية وتطورها في العالم.

تعريف العقود النفطية في مرحلة الامتياز:

يرى القانونيون والاقتصاديون أن هذه العقود تمثل اتفاقيات للتنمية الاقتصادية الدولية، وتكفل هذه العقود حقوقاً لجانبى التعاقد²⁵:

أ- حقوق الشركة صاحبة الامتياز:

هذه العقود تضمن للشركة صاحبة الامتياز حقوقاً أقرب إلى حقوق الملكية، مثل الحق في حيازة مساحة محددة من الأرض، وأهم هذه الحقوق: حق البحث والاستكشاف والإنتاج داخل منطقة الامتياز، وتملك جزء من النفط وتصديره دون دفع رسوم جمركية، وحرية اختيار الناقلات واستخدام الأجانب من الفنيين والإداريين بجانب حق الضمان وممارسة قدر معقول من السلطة، وغالباً ما تتدخل الدولة التي تنتمي إليها الشركة الأجنبية لحمايتها من الأضرار التي قد تلحق بها، وبطبيعة الحال تتفاوت حقوق الشركة صاحبة الامتياز من عقد إلى آخر، وحسب نوعية هذا العقد.

ب- حقوق الدولة المضيفة:

وتشمل حق الدولة في الهيمنة على ثرواته الطبيعية، وتتقاضى فوائد مالية، وتعديل العقد، وحصتها في النفط المنتج بحسب العقد المبرم ونوعيته.

هذا هو المفهوم العام لعقود الامتياز، وسنستعرض في هذا البحث كل أنواع العقود اللاحقة التي استجدت على الساحة النفطية.

وبشكل عام فإن العقود النفطية هي الشكل القانوني والعقدي الذي انتهت إليه كل أشكال الاتفاقيات والمعاهدات النفطية منذ بداية اكتشاف النفط وحتى الآن، ولكن غالباً ما كانت القوة هي التي تحكم العلاقة بين الدول المتقدمة ذات الخبرة التقنية والعنصر المالي وبين الدول النامية التي تبحث عن موارد مالية جديدة أو إضافية لكي تساعد في عملية التنمية، وهذه العقود تعبر بشكل عام عن ميزان القوى بين الدولة أو البلد الذي سيتم فيه التنقيب أو الاستكشاف، وبين المقلول الذي سيقوم بأعمال التنقيب، وبالتالي سينسحب هذا الميزان على النسب العقدية والقانونية للاسترداد وتقاسم الإنتاج بين الطرفين، وبشكل عام فإن هذه المعادلة كانت دائماً ما تكون لصالح المقلول صاحب الخبرة بكل التفاصيل القانونية والتعاقدية والمالية..... الخ.

وغالباً ما كانت هذه العلاقة تميّز العلاقة بين بلدان الانتداب الغربي والبلدان التي كانت مستعمرة في العالم، والتي بقيت لصالح الغرب المستعمر حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية استقلال الدول عن مستعمراتها، وبالتالي بدأت فيما بعد تتغير صيغة العقود (الامتيازات) إلى أشكال ومسميات أخرى، وذلك لتغير علاقة القوة التي تحكم بينهما.

²⁵ العشوش، أحمد، قانون النفط، دراسة مقارنة، دار شباب الجامعة، الاسكندرية 1989

وتتميز عقود البترول عن بقية العقود بالآتي:

- 1- أطراف عقد البترول غالباً ما تبرم بين إحدى الدول المنتجة للبترول أو أحد مؤسساتها العامة، وإحدى الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال .
- 2- من حيث المحل يتعلق عقد البترول بالتنقيب والاستخراج (التنمية).
- 3- من ناحية الحقوق والالتزامات فإن هذه العقود ترتب حقوقاً ليست تعاقدية مثل الحق في الاستيراد والتصدير والتمتع بالإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية.
- 4- تتضمن عقود البترول بعض الشروط غير المألوف إدراجها في العقود المبرمة بين الأشخاص الخاصة في المعاملات الدولية، وهي شرط الثبات التشريعي،²⁶ وشرط عدم المساس²⁷ بالعقد.

عرض تاريخي لمراحل تطور الاتفاقيات النفطية

ويمكن تقسيم تاريخ صناعة النفط في البلاد المنتجة إلى ثلاث مراحل:

- أولاً: مرحلة جاهلية النفط:

- ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقيام منظمة الأوبك:

- ثالثاً: مرحلة المشاركة الحقيقية :

رافق تطور الاتفاقيات النفطية المنعقدة بين الحكومات والشركات النفطية الأجنبية، تطور صناعة النفط ذاتها في البلدان المنتجة، ويمكن تقسيم تاريخ صناعة النفط في البلدان المنتجة إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

أولاً: مرحلة جاهلية النفط:

سميت كذلك لأن البلاد المنتجة للنفط وللأسف لم تكن تقدر النفط حق قدره، إما لجهل بعض حكومات تلك الدول أو لعدم قدرتها على إدارة مواردها بسبب الاحتلال الأجنبي المباشر لها.

و هذه المرحلة امتدت من نهاية القرن التاسع عشر، إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتميزت بسيطرة الشركات الكبرى على نفط البلاد المنتجة سيطرة تامة، ولهذه الغاية تم تشكيل (كارتل البترول الدولي) في عام 1928 من أجل السيطرة على الأسعار عن طريق السيطرة على الإنتاج بمختلف الأساليب و الأشكال، وكانت الصيغة القانونية للاتفاقيات المستعملة في تلك الفترة هي صيغة عقود الامتياز، أو ما يسمى بالإنكليزية Concession Agreement والترجمة الصحيحة لها هي (اتفاق أو عقد تنازل) وهي

²⁶ الثبات التشريعي: يقصد به تعهد الدولة بعدم تطبيق أي تشريع جديد على العقد الذي تبرمه مع الشركة الأجنبية.

²⁷ شرط عدم المساس: هو ذلك الشرط الي تتعهد الدولة بمقتضاه بعدم تعديل العقد بإرادتها المنفردة دون رضا الطرف الآخر مستخدمة في ذلك سلطتها العامة.

صيغة لا يجوز استخدامها في استغلال البترول الذي يعتبر من الأصول الهالكة، بمعنى أنه يعتبر مستهلكاً بمجرد استخراجِه من باطن الأرض.

يعتبر البترول ثروة قومية محدودة الكمية، ترتبط به حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وليس عقد الامتياز هنا سوى صك تنازل لصالح جيل واحد من الأجيال، ولذلك فقد كانت هذه العقود مجحفة بحق الدول المنتجة للنفط، كما يتبين من مرتكزاتها الأساسية والتي نوجزها فيما يلي:

يمنح الامتياز عادةً لمدة زمنية محددة بعدد من السنين و بمقتضاه تمنح الحكومة الشركات البترولية حق البحث عن البترول في مساحة معينة من البلاد، أو مياها الإقليمية، وفي حال العثور على البترول، يترتب للشركة الأجنبية حق شامل في استغلال الموارد البترولية في المنطقة المكتشف فيها، وبموجب هذه الطريقة لا يكون للحكومة مانحة الامتياز أية علاقة مباشرة بالعمليات النفطية، فليس هناك مشاركة بين شركات البترول و الحكومة، لذلك فإن سيطرة الحكومة كانت مستحيلة تماماً خاصة فيما يتعلق بالنواحي الفنية والاستثمارات، وتكلفة الإنتاج، لأنه لم يكن لدى هذه الحكومات الكوادر المختصة المؤهلة للقيام بعمليات المراقبة المطلوبة.

كانت الحكومات تحصل على حصتها من الأرباح عن طريق الضرائب فقط، التي تتألف من بندين، هما : الأتاوة وضريبة الدخل.

وهكذا فإن الحكومات لم يكن لها حصة في النفط المنتج تنصرف به كما تشاء ولم تكن تملك أي جزء من النفط المستخرج من أرضها.

الصفة الثالثة للامتيازات: هي طول المدة والتي بلغت حوالي / 75 / سنة ولا يسمح خلالها بإعادة النظر في أحكامها لتطويرها بما يتماشى مع تغير الزمن ، مما شكل سباجاً منيعاً يحمي الشركات الكبرى من أية منافسة مشروعة قد تظهر فيما بعد، كما حرم البلدان المانحة للامتياز فرصة استثمار ثرواتها الطبيعية بنفسها، ومن المفيد ذكره هنا، أن مدة الامتياز الإيراني الأصلي الممنوح لشركة النفط الأنكلوإيرانية كان يجب إن ينتهي في 1993/12/31، أما الامتياز العراقي فقد كان سينتهي في عام 2006 ،والكويتي في عام 2026 ،و العربي السعودي في عام 2003 .

تتضمن هذه الصفة إعفاء الشركات من كافة الضرائب المباشرة و غير المباشرة، والرسوم الجمركية، ورسوم التصدير، ولم تتضمن تلك العقود أي إلزام للشركات بتوريد جانب من حصيلة العملات الأجنبية ليستفيد منها البلد المنتج في أغراض التنمية، كما أنها حرمت رأس المال الوطني من حق المشاركة في استثمار الثروة النفطية مع الشركات الأجنبية.

بما أن هذه العقود تعتبر عقود إذعان، لأنها كانت تُفرض من قبل الشركات القوية على البلدان المنتجة للنفط والسائرة في طريق النمو، كما أنه عندما تكون الشروط المفروضة من أحد الأطراف على الآخر مجحفة، و بالغة التفاوت فإن العقد لا يدوم إلا دوام علاقة القوة التي يعبر عنها، لذلك فإن الدول المنتجة للنفط عندما وعت قيمة النفط وأهميته،

سارعت إلى بذل المحاولات الجدية لتغيير صيغة عقود الامتياز وتنتقل إلى مرحلة أخرى أفضل من التي سبقتها.

- ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقيام منظمة الأوبك:

لم يكن بالإمكان تجاهل النتائج الهامة التي ترتبت على الحربين العالميتين الأولى والثانية . فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى إضعاف الدول الأوروبية الاستعمارية، وظهور النظام الاشتراكي في بلاد تمتد من البلطيق إلى الباسيفيك، أما الحرب العالمية الثانية، فقد أنهت الاستعمار من معظم بلدان آسيا وأفريقيا، وفي فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الحركات القومية الناهضة تضرب حصاراً حول الكارتل البترولي، فتحدت المكسيك شركات الكارتل وأمت بترولها في عام 1938 ، وأعلن الفنزويليون مبدأ المناصفة بالأرباح عام 1943 - 1942 ، ووجه استقلال إندونيسيا ضربة قاسية إلى شركة /رويال دوتش /، وفي بداية الخمسينيات أقدم الدكتور محمد مصدق²⁸ على تأميم البترول الإيراني، وحصل ملوك وأمراء الصحراء على حصة النصف في الأرباح.

تتميز هذه المرحلة بقيام منظمة الأوبك في أيلول 1960 ، ففي اجتماع تم في بغداد اتفقت كل من المملكة العربية السعودية و الكويت و العراق وإيران وفنزويلا على تشكيل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) بهدف التعاون، وتنسيق السياسات النفطية، وحماية مصالحهم الفردية والجماعية، والحد من التقلبات غير الضرورية، وتأمين إمداد الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية ومنظمة، وضمان دخل ثابت للأعضاء، وقد انضمت إلى هذه المنظمة فيما بعد كل من دولة قطر وإندونيسيا وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة، ثم نيجيريا والإكوادور، وقبلت الغابون كعضو منتسب ، فأصبح مجموع أعضائها ثلاث عشرة دولة.

في كانون الثاني من عام 1968 تم تشكيل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، وذلك بمبادرة من ليبيا والكويت والعربية السعودية، وانضمت إليهما لاحقاً كل من الجزائر والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في أيار 1971 ، ثم العراق والجمهورية العربية السورية في عام 1972 ، ومصر في مطلع عام 1973 ، وأخيراً انضمت إليها تونس في مطلع عام 1982 ، اتجهت الدول المنتجة إلى إقامة شركاتها الوطنية التي تعتمد على خبرة أبنائها، فقد أنشأت إيران شركة النفط الإيرانية الوطنية عام 1951، وتبعتها إندونيسيا، وأنشأت (شركة النفط الإندونيسية الوطنية) في عام 1957 ، ثم هيئة النفط الفنزويلية عام 1960 ، ومن ثم شركة النفط الكويتية الوطنية عام 1960 ، ثم المؤسسة العامة للنفط والتعدين في المملكة العربية السعودية المعروفة باسم (بترومين)، في عام 1962 ، وشركة العراق الوطنية في عام 1964 ، وبقية الشركات الوطنية في ليبيا والجزائر وقطر وأبو ظبي وغيرها. وقد قامت سورية والجزائر و ليبيا و العراق بدور رائد في معركة تحرير النفط، ففي سورية كان قد تم إنشاء الهيئة العامة لشؤون

²⁸ محمد مصدق :رئيس وزراء إيران خلال الفترة 1951-1953

البترول بالقانون رقم 167 تاريخ 28 / 9 / 1958 التي أصبحت لاحقاً الشركة السورية للنفط، ومن ثم المؤسسة العامة للنفط.

هكذا نرى أنه قد أصبح بمقدور هذه البلدان انتزاع زمام المبادرة، و سحب البساط من تحت أقدام عمالقة الكارتل، كما تم كسر طوق احتكاراتها، وذلك بمساهمة الدول المنتجة جزئياً أو كلياً في استثمار نفطها، و لذلك فإن صيغة عقود الامتياز التي أشرنا إليها سابقاً في المرحلة الأولى لم تعد واردة، و أصبح من الضروري تغييرها بصيغ أفضل تتناسب مع التطور الحاصل، وهذه الصيغ أطلق عليها تسمية (اتفاقيات المشاركة) و هناك ثلاثة أنواع من اتفاقيات المشاركة:

1- المشاركة بالأقلية:

هي مشاركة الحكومة بنسبة / 50% / أو أقل من هذه النسبة، وتكون هذه المشاركة بعد أن يتم الاكتشاف التجاري، وتكون بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

الحكومة والشركة المساهمة معها تُنشئان شركة تابعة تكون مسؤولة عن جميع العمليات بما في ذلك بيع الناتج، وتقوم هذه الشركة بتوزيع الحصص على مساهميها بعد أن تدفع الضرائب المترتبة، و يمكن وصف هذا النوع من المشاركة بالمغامرة المشتركة، أي المشاركة بالمجازفة حسب الحصص.

أما الأسلوب الآخر فهو إنشاء مؤسسة عمليات فقط، تكون الإدارة الفنية فيها لتعاون الحكومة والشركة معاً، ومؤسسة العمليات هذه لا تخضع للضريبة بصورة منفصلة، حيث أن مهمتها هي توزيع الناتج على حملة الأسهم بسعر الكلفة، ولهذا فإنها لا تحقق أي ربح، والشريكان هما اللذان يتحملان مسؤولية دفع الضرائب كلاً منهما عن حصته الخاصة به فقط، و يمكن وصف هذا النوع من المشاركة باتفاقية تشغيل مشترك.

2- المشاركة بالأكثرية:

هي مشاركة الحكومة بنسبة لا تقل عن / 51% /، بحيث يكون بمقدورها ليس فقط السيطرة على برامج استثمار النفط، بل أيضاً إدارتها بصورة فعالة، وتتبع الحكومة في هذه الحالة طرقاً مختلفة، مثل:

- أن تقوم بالاحتكار جزئياً، و ذلك عن طريق تفويض الشركة الوطنية بأن تشارك شركة أجنبية على أن تحتفظ بسلطانها على العمليات، و بهذه الطريقة تستطيع الدولة أن تستفيد من الخبرة الفنية للشركات الأجنبية، ومن مصادر التمويل العائدة لهذه الشركات، كما أن الشركات الأجنبية بصورة عامة توافق على تحمل مخاطر الاستكشاف.

- أن تجعل صناعة النفط احتكاراً على الدولة، ويمكن أن يكون هذا الاحتكار مطلقاً مما يجبر الدولة أن تمول و تدير جميع العمليات بنفسها، وأن تتحمل جميع المخاطر الناتجة عن العمليات، مثل البرازيل والمكسيك وتشيلي، وهكذا فإن التدخل الأجنبي هنا يكون محدوداً بعقود مساعدة فنية واقتصادية فقط، وهذا يكون عادةً باتفاقيات تعقد بين

الحكومات مثل الهند وسيريلانكا، وهذا يسمح للشركات الحكومية الوطنية بأن تستفيد من مساعدة الشركات البترولية الأجنبية عن طريق توقيع عقود خدمة، أو عقود مجازفة.

3- ومن صيغ المشاركة بالأكثرية صيغة « اتفاقيات المشاركة بالإنتاج » أو ما تسمى بالإنكليزية « Production Sharing Contracts » ويستند هذا النوع من الاتفاقيات إلى تطبيق المبدأين الأساسيين التاليين:

- الدولة (عن طريق شركتها الوطنية) هي الوحيدة المالكة لحقوق امتياز استثمار الثروة البترولية، وإن مشاركة شركات أجنبية في هذا الاستثمار لا يعطيها الحق بتملك أي جزء من المصادر الطبيعية.

بالرغم من أن الدولة يمكن لها أن تطلب مساعدة فنية أو مالية من شركات أجنبية ، فإنها مع ذلك تبقى المالكة للإنتاج، وبالتالي لها الحصة الأكبر من الأرباح الناتجة عن العمليات عن طريق أن تبقي لنفسها حصة من الإنتاج تكون أكبر من نسبة 50% من الأرباح الناتجة عن الاستثمار، وبموجب ذلك، فإن الشركة الأجنبية يمكن أن تحصل فقط على تعويض لقاء الخدمات التي تقدمها، وهذا التعويض يكون على شكل حصة صغيرة من الأرباح المحتملة، والشركة الأجنبية هنا هي مقاول متعاقد لتقديم خدمات لقاء تعويض يدفع له على شكل حصة من النفط الخام المستخرج، ويبقى مسؤولاً عن إدارة العمليات البترولية إضافة إلى تحمله المجازفة أثناء عمليات الاستكشاف.

الشروط الرئيسية لعقود المشاركة بالإنتاج:

الشركة الأجنبية تعمل كمقاول عادي مسؤول عن جميع العمليات بدءاً من الاستكشاف ولغاية الاستثمار، وعليه أن يمول جميع الاستثمارات العائدة لهذه العمليات، مثل: الاستكشاف والتطوير والإنتاج، وجميع مخاطر الاستكشاف تكون على مسؤوليته.

عند البدء بالإنتاج التجاري فإن النفط الخام المستخرج يقسم عادة كما يلي:

- حصة الحكومة س %.
- للمتعاقد أن يبقي نسبة مئوية من الإنتاج من أجل تغطية تكاليف الاستكشاف والتطوير وتكاليف الإنتاج المستمرة (ويطلق عليها النفط المخصص لاسترداد التكلفة)، وطريقة الاسترداد هذه تبقى سارية المفعول إلى أن يسترد المقاول جميع التكاليف التي تحمّلها، وبعد ذلك يبقي المقاول ما يعادل تكاليف الإنتاج فقط، وفي حال عدم ظهور نفط في المنطقة التي يعمل بها فإنه لا يحق له أن يسترد أيّاً من التكاليف التي تحمّلها.
- الجزء المتبقي من الإنتاج يقسم بين الشركة الوطنية والمقاول بنسب تعتمد على أهمية المنطقة و كمية النفط الخام المتوقع استخراجه منها، وبموجب هذه الطريقة لا يتحمل المقاول أية ضرائب، حيث أن ما يعادل هذه الضريبة قد أدخلت مسبقاً ضمن حصة الشركة الوطنية من الإنتاج.

- تحسب النسب المشار إليها أعلاه بعد أن يتم حسم أتاوة الحكومة كما بينا آنفاً. إن استعمال هذه الطريقة قد تطور بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وتطبق في عدد كبير من الدول، ويمكن القول أنها الآن أكثر الطرق شيوعاً في عقود النفط.

- ثالثاً: مرحلة المشاركة الحقيقية :

بدأت هذه المرحلة فعلياً في السبعينيات، حين أصبحت الأقطار المنتجة للنفط تتبوأ مركزاً أقوى في مواجهة الشركات من حيث تحديد الأسعار عند فوهة البئر، أو تحديد الإنتاج في بعض الأقطار، فالزيادة العالمية المتعاضمة في الطلب على النفط من جهة، وسعي الأقطار المنتجة للنفط لاستكمال أسباب السيادة الوطنية والتقدم الحضاري من جهة أخرى، أتاح الفرصة أمام الدول المنتجة لتحكم قبضتها على ثرواتها كما لم يحدث من قبل.

إلى أن جاءت حرب تشرين في عام 1973 لتسقط الحجب التي أخفت حقائق صناعة النفط، وتطفو على سطح الأحداث بديهيات مسلم، بها ولكنها طُمست زمناً طويلاً، فالنفط هو عصب الحياة الحديثة، والعرب يملكون الجزء الأكبر منه.

لقد شهدت هذه المرحلة الثالثة تغييراً أساسياً وعميقاً وتاريخياً في صناعة النفط، فالدول المنتجة أضحت تسيطر على نفطها الذي تملكه وتواجه الشركات من موقع أقوى، وتشارك مشاركة حقيقية وحاسمة في تحديد الإنتاج والأسعار. ويدعم مركز الدول المنتجة هيئاتها وكوادرها الذاتية المتخصصة بصناعة النفط، والتي أصبحت على دراية واسعة في هذا المجال بكل مستوياتها.

وبشكل عام لابد من التوضيح على بعض المبادئ والأسس:

- لا يوجد طريقة ثابتة لإصدار أو تنفيذ الاتفاقيات الدولية / النظم المالية/.
- تصدر كل دولة نموذج الاتفاقيات المناسب لها./ أي النظم المالية التي تحقق أفضل ما يمكن من احتياجاتها السيادية/.
- البترول مادة استراتيجية لذا فمن المهم فهم الاتفاقيات البترولية/النظم المالية لأشكال الإنتاج والتقيب العالمية هي هامة جداً/ .
- وفي الحقيقة لا يوجد تمايزات بين الأشكال المختلفة لأنواع العقود النفطية. إن العامل الأكثر أهمية لتحديد مدى النجاح الاقتصادي هو هيكلية النظم المالية من حيث (الأتاوة، الضرائب، استرداد التكاليف،....الخ)²⁹

المبحث الثاني: العقود النفطية في سورية.

مقدمة تعريفية:

لمحة عن تطور عقود التنقيب عن النفط والغاز في سورية:

يمكن تقسيم أعمال البحث والتنقيب عن النفط والغاز في سورية إلى المراحل التالية :

أ . مرحلة ما قبل المرسوم التشريعي رقم /133/ تاريخ 1964/12/22

قبل صدور المرسوم التشريعي /133/ كانت العقود النفطية في سورية من نمط عقود الامتياز Concession Agreement ، ومن الجدير بالذكر أن هذه العقود كانت سائدة في معظم أرجاء العالم، ومن أهم صفات عقود الامتياز: الاختلال الكبير في التوازن لصالح شركات التنقيب ، إذ اتصفت تلك العقود بكونها امتيازات طويلة الأمد (قد تتجاوز 75 عاما") وقد تشمل أراضي الدولة بالكامل، وتنفرد شركة التنقيب دون غيرها في استغلال الثروة البترولية، فعلى سبيل المثال نصت المادة الأولى من امتياز التنقيب الذي منحته الحكومة السعودية عام 1933 لشركة أرامكو على أن للشركة وحدها يعود حق الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والنقل والتصدير للبترول ومشتقاته .

وكذلك نص الامتياز الممنوح في قطر عام 1935 لشركة الزيت البريطانية - الإيرانية على حق الشركة وحدها في الاستكشاف والتنقيب والتصدير والتكرير والبيع، ونص الامتياز على حق الشركة في العمل في كامل الإمارة . ولم يكن المقابل العائد إلى الدولة مانحة الامتياز سوى نسبة مقطوعة من الناتج وفي ظل هذه العقود حصلت شركات البترول على النسبة الأكبر من الثروة البترولية الكامنة في باطن اليابسة، أو تمت المياه الإقليمية ، ولكن بدأت الأمور بالتغير منذ الأربعينات، فعلى سبيل المثال تمكنت فنزويلا عام 1943 من التوصل إلى اقتسام عوائد النفط مناصفة مع الشركات (عن طريق التفاوض) ، وبدأ التحول من نظام الامتيازات البترولية إلى صور أخرى أكثر عدلاً كنظام عقود المشاركة وطبقاً لهذه العقود التي تتميز بالمجازفة من قبل الشركات تلتزم شركات التنقيب بإنفاق مبالغ يتفق على حدودها الدنيا في البحث والتنقيب في مناطق محددة، وتسترد الشركات ما تنفقه تدريجياً" من عوائد الإنتاج كما تلتزم الشركات بالتخلي عن منطقة البحث تدريجياً" إذا لم توفق إلى اكتشاف تجاري . ومن الناحية القانونية استقر مبدآن أساسيان في كافة العقود لصالح الدول صاحبة الثروة :

1. ملكية الدولة لكامل ثرواتها الطبيعية الكامنة في باطن الأرض .
 2. حق الدولة صاحبة الثروة في التأميم الذي يعتبر ممارسة مشروعة لحقها في ثرواتها، وذلك بشروط معينة مع الحفاظ على حق الشركات بالتعويض العادل.
 3. ونذكر على سبيل المثال بعض عقود الامتياز للشركات الأجنبية في سورية (قبل صدور المرسوم -133) :
- امتياز شركة نفط سورية S.P.C .

- تم توقيع الاتفاقية Concession Agreement عام 1938 وتمت المصادقة عليها بالمرسوم التشريعي رقم 47/ لعام 1940 .

- مدة الامتياز 75 سنة .

- منطقة الامتياز : كل الأراضي التابعة للسيادة السورية .

- شروط الامتياز :

1. تدفع الشركة علاوة توقيع (50) ألف جنيه إنكليزي ذهب .
2. تدفع الشركة للحكومة سنويا " مبلغا " يتدرج من 15-80 ألف جنيه إنكليزي ذهب .
3. تدفع الشركة للحكومة سنويا " 100.000 جنيه ذهب إذا باشرت الشركة بالإنتاج .
4. تمنح الشركة قروضا " للحكومة بمقدار 100.000 جنيه ذهب إذا اكتشفت البترول التجاري .
5. تمنح الشركة قروضا " للحكومة بمقدار 300.000 جنيه ذهب إذا صدرت أكثر من مليون طن من النفط ويتم تسديد القرض من الأتاوة .
6. تدفع الشركة أتاوة للحكومة تتراوح بين 4 شلن ذهب لكل طن مصدر إلى 1/ بنس للطن وذلك حسب نوعية النفط .
7. تقوم الشركة بتسليم الحكومة وبشكل مجاني :
أ . نفط خام 10.000 طن سنويا "

ب. كيروسين 250 م3 سنويا " .

ج. مخلفات النفط (الأسفلت) .

ب. مرحلة ما بعد المرسوم التشريعي 133 لعام 1964 :

يعتبر صدور المرسوم التشريعي رقم 133/ تاريخ 1964/12/22 مفصلا " هاما " في تاريخ عمليات التنقيب عن النفط والغاز في سورية، حيث منع هذا المرسوم إعطاء أي امتياز لأي شخص طبيعي أو اعتباري ، وهكذا أخذت الدولة على عاتقها تحمل المخاطرة برأس المال اللازم لعمليات التنقيب، ومما شجع على ذلك الاكتشافات النفطية في حقل سويدي وكراتشوك، وأنه يمكن تغطية عمليات التنقيب اللاحقة في مناطق أخرى من الأرباح الناجمة عن استثمار هذين الحقلين، ولكن ذلك فرض مواجهة بعض الصعوبات، مثل، تأمين الخبرات الفنية التي تم التغلب عليها عن طريق الاستعانة بالخبراء الأجانب والتركيز على تدريب الكادر الوطني ، إلا أنه وتحديدًا " بعد 1973 برزت الأهمية الكبرى، للنفط وتبين أن الشركة السورية للنفط لا تستطيع القيام بإنجاز عمليات التنقيب والإنتاج بالسرعة المطلوبة، لذلك تمت الاستعانة بشركات أجنبية عن طريق توقيع عقود مشاركة بالإنتاج، وتمهيدا " لذلك تم تقييم الأراضي السورية من الناحية الجيولوجية، وبالتالي من ناحية درجة المأمولية النفطية حيث تركت بعض المناطق للتابع فيها الشركات السورية عملها بينما قسمت باقي أراضي سورية إلى مناطق من أجل منحها كمناطق عقود للشركات الأجنبية .

تم الإعلان الأول عن مناطق مفتوحة في 1973/12/31 ، وأول المتقدمين كانت شركة توتال التي تقدمت بعرض يعطي للحكومة 80% من الربح ، ولكنها وضعت

شروطاً" غير مرضية مما دفع إلى عدم إمكانية توقيع العقد، والجدول التالي يبين أهم عقود التنمية والإنتاج التي وقعت حتى عام 2010 :

جدول رقم (16)

اسم الشركة وجنسيته	نوع العقد	اسم الشركة وجنسيته	نوع العقد
شركة تريكو بداية (1975) أمريكية	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج	شركة الكوكب-صينية	عقد تنمية
شركة ساموكو _ ديلور _ بداية (1977) - أمريكية	عقد تنقيب وتنمية	شركة دبلن- كندية	عقد تنمية
شركة شل (الفرات) بريطانية-هولندية	عقد تنقيب وتنمية	شركة سيوز البلوك (14) روسية	عقد تنقيب
شركة دير الزور (توتال) - فرنسية	عقد تنقيب وتنمية	شركة غالغ ساندز	عقد تنقيب
. شركة بتروكندا : مؤسسة قائمة بموجب قوانين برمودا (عقد القامشلي)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج	. شركة تات نفط الروسية (عقد البوكمال)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج
شركة IPR : قائمة بموجب جزر العذراء البريطانية (عقد الرشيد)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج	شركة HBS&SONS مؤسسة قائمة بموجب قوانين البهاما (عقد الرقة)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج
. شركة DNOSA نرويجية شركة DOV.Energgy بريطانية (عقد عفرين)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج	شركة اوشن انرجي الأمريكية وشركة غالغ ساندز القائمة بموجب قوانين جزر (كيما) (	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج
. شركة اينما الكرواتية (عقد أفاميا)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج	. شركة ستراتيك كوربوريشن الكندية والشركة الكويتية للاستكشافات الخارجية	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج
شركة اينما الكرواتية (عقد حيان)	عقد تنقيب وتنمية وإنتاج		

وفيما يلي لمحة عن خطوات إجراءات التعاقد في سورية:

أولاً: إجراءات ما قبل الإعلان .

- أ. تقييم الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية للمنطقة بشكل عام ويتضمن ذلك :
 1. تقسيم المنطقة حسب تاريخها الجيولوجي إلى أحواض رسوبية ومرتفعات .
 2. الدراسة الأولية لإمكانية تولد الهيدروكربون وحفظه في الأحواض المختلفة .
 3. استناداً لما سبق يتم تقدير مدى الأهمية النفطية أو الغازية لكل منطقة على حده .
 4. تقدير الاحتياطي المتوقع للنفط والغاز في المناطق المختلفة .
- ب. يتم تقسيم المنطقة إلى أجزاء (بلوكات) يعطى كل منها رقماً ويراعى في عملية التقسيم هذه :
 1. أن تحتوي كل منطقة على أكثر من وحدة تكتونية أو أجزاء لوحات تكتونية مختلفة .
 2. أن تكون مساحات البلوكات (مناسبة) .
 - ج. يتم إجراء دراسة اقتصادية أولية لكل بلوك على حده بهدف تحديد الشروط الاقتصادية الدنيا التي يمكن قبولها أثناء التفاوض مع المقاولين.
- إجراءات الإعلان عن منح فرص للتنقيب والتنمية، أو التنمية والإنتاج، يتم دعوة شركات النفط للمشاركة في الإعلان (Bid bound) من قبل الحكومة الوطنية، وشركة النفط الوطنية المملوكة كلياً للحكومة، ويحدد في الإعلان عدة نقاط أهمها:

1. تاريخ بداية تقديم العروض وتاريخ الإغلاق.
2. عدد البلوكات المطروحة في الإعلان وأرقامها.
3. تقدم مديرية الاستكشاف في الشركة السورية للنفط للراغبين بتقديم عروض التسهيلات التالية :

- أ . ملخص فني عن كل قطاع من القطاعات ((كتب ترويجية)) .
- ب. الشروط التعاقدية الرئيسية ((مسودة مشروع عقد)) .
- ج. فتح غرفة البيانات للدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية لإجراء التقييم من قبل الشركات .
4. يجب أن يتضمن العرض: الالتزامات الفنية، والمالية، في مراحل الاستكشاف والشروط التجارية لتنمية حقول النفط والغاز المكتشفة، وذلك وفق الاستثمار المتوفرة في غرفة البيانات .

ثانياً: إجراءات ما بعد استلام العروض .

1. دراسة تأهيل الشركات لأعمال الاستكشاف والتنمية، فالشركات المؤهلة سابقاً يمكن متابعة دراسة عروضها، أما الشركات التي لم تكن مؤهلة لدينا سابقاً فيتم

- دراسة وثائقها المؤهلة عن طريق لجنة خاصة في الوزارة تعنى بتأهيل الشركات، وفي حال اقتناع اللجنة بمؤهلات الشركة يتم دراسة عرضها .
2. يتم تصنيف الشركات المؤهلة حسب المناطق التي تقدمت للاستثمار فيها .
3. تتم مقارنة العروض للشركات المتقدمة واحدة من خلال عدة بارامترات كما هو موضح في الجدول المرفق .
4. يتم إجراء دراسة اقتصادية لكل عرض من العروض بهدف تحديد الأفضل لجهة مصلحة الجانب الوطني .
5. يتم اختيار أفضل العروض لكل بلوك من البلوكات، وتوجيه دعوة للشركة ذات العرض الأفضل بهدف التفاوض على شروط وأحكام العقد .
6. يتم استبعاد العروض الضعيفة، أو عروض الشركات غير المؤهلة ويرسل لها رسائل اعتذار .

ثالثاً: مرحلة المفاوضات .

يتم في هذه المرحلة :

1. الوصول إلى شروط اقتصادية مرضية للطرفين من حيث :
 - برنامج العمل والالتزامات الفنية والمالية وشروط التحاصص .
 2. مراجعة تفصيلية لكل بنود العقد التي تتضمن :
 - الحثثيات .
 - التعاريف .
 - برنامج العمل والنفقات .
 - منح الحقوق والمدة .
 - التخليات الاختيارية والإجبارية .
 - العمليات بعد الاكتشاف التجاري .
 3. بعد الاتفاق على كل تفاصيل العقد، يقوم المقاول بتجهيز الكفالة في المصرف الذي يتم الاتفاق عليه .
 4. بعد إنجاز الكفالة يتم تحديد موعد للتوقيع النهائي للعقد من قبل وزير النفط ممثلاً للحكومة من جهة، والشركة والمقاول من جهة ثانية .
 5. بعد توقيع العقد من قبل السيد الوزير، يتم تحويل العقد إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث تقوم بدراسته لجنة اقتصادية، وبعد اقراره في مجلس الوزراء يتم تحويله إلى مجلس الشعب، وثم إلى السيد الرئيس ليصبح العقد نافذاً عند صدوره .
- وهنا لابد من التنويه بأن هناك نوعان من عقود الخدمة يجري العمل بها في سورية وتنطبق عليها كل الإجراءات السابقة وهما :

أ. عقود التنقيب والاستثمار .
ب. عقود التنمية والإنتاج .
في عقود التنقيب تتحمل الشركة الأجنبية مجازفة البحث عن النفط كونها تعمل في منطقة لم يثبت وجود النفط فيها، وتتحول عقود التنقيب إلى مرحلة التنمية بعد حصول الاكتشاف التجاري الذي توافق عليه الحكومة .

أما عقود التنمية والإنتاج، فيتم بموجبها منح بعض الحقوق المنتجة لشركة أجنبية بهدف تطوير وتنمية الإنتاج عن طريق تطبيق طرق حديثة في الإنتاج وتحسين مردود الطبقات المنتجة، ويتم الاتفاق بين الشركة الوطنية والشركة الأجنبية على تحديد قيمة نفط الأساس الذي ينبغي أن تعود ملكيته بالكامل للشركة السورية، ويتم اقتسام الفائض مع الشركة الأجنبية حسب الأسس التي يتفق عليها .

مميزات عقود الخدمة في سورية:

في البدء وللولوج في تقديم منطقي لموضوعنا الذي سيتم بحثه لابد من إعطاء فكرة ولو أولية عن ما يسمى عقود الخدمة:

إن التوصيف الأقرب لهذه العقود هو أنها مشابهة إلى حد بعيد لعقود المشاركة بالإنتاج، ومن المفهوم أنه في مثل هذه الشركات، فإن المقاول يعمل كأجير لدى الدولة أو الحكومة المعنية، حيث يتحمل المخاطرة ويقوم بكل أعمال الاستكشاف والتنقيب على مسؤوليته، ويسترد هذه النفقات والأموال والتكاليف في حالة الاكتشاف التجاري فقط، مع تقاسم الإنتاج بعد حسم قيمة نفط استرداد التكاليف، أما في حال عدم اكتشاف النفط، فإن المقاول يتحمل كافة التكاليف، و كل ما يتعلق بالمخزون والاحتياطي فهو ملك للحكومة حتماً لأنها صاحبة الامتياز بكل ما يتعلق بهذا العقد.

سنتناول في هذا المبحث أمرين الأول هو العقود التي تم العمل بها فعلياً في سورية، والثاني: هو مميزات هذه العقود من الناحية العقدية والمالية:

أولاً: ماهية عقود الخدمة في سورية.

تشتق العقود السورية مفاهيمها من عقود تقاسم الإنتاج (Production Sharing Contract) التي استحدثت لأول مرة في اندونيسيا بعام 1960 وانتشرت في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في مصر منذ عام 1973 (وفي أغلب البلدان النفطية، لتحل محل عقود الامتياز (Concession) إضافة لاحقاً. وكافة العقود في سورية والتي أبرمت مع الشركات الأجنبية هي عقود "تقاسم الإنتاج مع خطر"، تسمى رسمياً في سورية عقود الخدمة.

في هذا النوع من العقود تعتبر الشركة الأجنبية مقاولاً (Contractor) في المنطقة (Bloc) التي تحصل عليها بعد التفاوض مع الشركة السورية للنفط ال (SPC) سابقاً ثم لاحقاً مع المؤسسة العامة للنفط ال (GPC). حيث تتعهد الشركة الأجنبية لوحدها أو

ضمن مجموعة شركات مؤلفة لاتحاد (Consortium) بحفر عدد من الآبار وإنفاق مبلغ محدد ضمن فترة معينة. في حال عدم تحقيق أي اكتشاف نفطي أو غازي تتحمل الشركة الأجنبية وحدها كافة النفقات الموافقة لتعهداتها الأولية. عندما يتحقق اكتشاف تجاري يتم إنشاء شركة عاملة (Joint-Venture) وتتحول المنطقة إلى منطقة تنمية، وتنتقل كافة العمليات المتفق عليها في العقد إلى الشركة العاملة التي يتولى الطرفان تأسيسها مناصفة بين الشركة السورية للنفط والمقاول الأجنبي (Contractor)، الذي يقوم بكافة أعمال التطوير والإنتاج، والغرض الوحيد لهذه الشركة هو القيام بكافة العمليات المتفق عليها في العقد نيابة عن الطرفين وليس لها مزاولة أي عمل، أو القيام بأي نشاط يتجاوز تلك العمليات.

وفي حال تحقيق اكتشاف قابل للاستغلال التجاري، فيتم تقاسم الإنتاج، لتغطية النفقات وتقاسم الأرباح بين الشركة الأجنبية والجانب السوري حسب نسب تقاسم وفقاً لما هو منصوص عليه في كل عقد، حيث تختلف هذه النسبة من عقد إلى آخر، وبحسب الإنتاج، لكنها تتبع نفس المبدأ: تقتطع الحكومة مباشرة أتاوة (Royalty) تمثل حق الدولة، وتكون عادة بنسبة 12.5% من الإنتاج. يخصص بعدها نسبة محددة تسمى نفط التكلفة (Cost oil) أو ما يسمى نفط استرداد التكاليف، وهو لتغطية النفقات التي دفعتها الشركة الأجنبية أثناء الاستكشاف والتطوير والاستغلال. وعادة ما تكون نسبة استرداد التكاليف بشكل تقريبي 25% من الإنتاج بعد طرح أتاوة الحكومة. الإنتاج المتبقي (بعد الأتاوة واسترداد التكاليف) يمثل نفط الربح (Profit oil)، حيث يتم تقاسمه بين الشركة الأجنبية والحكومة السورية بنسبة تقريبية هي 75/25% لصالح الدولة. النسبة التي تحصل عليها الشركة الأجنبية هي تعويض لخدماتها وللخطر الذي تتحمله. أما تغطية النفقات فيتم بالشكل الآتي:

اعتباراً من بدء الإنتاج التجاري تسترد نفقات الاستكشاف بنسبة 25% في السنة ونفقات التطوير بنسبة 20% في السنة، أما نفقات التشغيل فتسترد كاملة خلال السنة التي صرفت فيها. وعندما يكون المجموع المحاسبي لهذه النفقات الفعلية أكثر من الجزء المخصص من الإنتاج لتغطيتها، فيتم ترحيل الفرق للسنوات التالية ليتم استردادها. أما عندما يكون مجموع النفقات القابلة للاسترداد لسنة ما أقل من الجزء المخصص من الإنتاج لتغطيتها فالفرق يعود إلى الحكومة السورية.

أما بالنسبة لمدة ومساحة العقد، فكل عقد نفطي يتضمن فترتين مميزتين: الاستكشاف والإنتاج. الأولى تتراوح بين 2-9 سنوات، وترتبط بمساحة المنطقة موضع العقد وبالتراكيب الجيولوجية. تتألف هذه الفترة من فترة أولية قد تمتد من 2 إلى 4 سنوات، ومن فترتين تاليتين اختيارييتين، وذلك بعد أن تكون الشركة الأجنبية قد أوفت بالتزاماتها المتعلقة بالأعمال السائزمية وحفر الآبار وإنفاق المبالغ المحددة بالعقد. الفترة الثانية هي فترة الإنتاج فتبدأ مع بداية الإنتاج التجاري وتمتد لفترة 20 عاماً قابلة للتجديد لـ 5 أو 10 سنوات أخرى، أما بالنسبة لمساحة العقود فتتراوح بين 3-20 ألف كم². لكن المساحات التي تتجاوز 50 ألف كم² فهي قليلة جداً والاستثناء يكون للتعويض عن الأهمية القليلة للمنطقة لجهة احتمال وجود مكامن نفطية وللعوائق الطبيعية الموجودة. وفي معظم العقود يتوجب على المقاول إعادة 25% من مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية كل فترة

استكشاف. وفي حال تحقيق اكتشاف تجاري تصبح المنطقة منطقة تنمية وإنتاج، ويتخلى المقاول عن بقية المناطق عند انتهاء فترة الاستكشاف.

نشير إلى أن الالتزامات التعاقدية وخاصة نسب تقاسم الإنتاج (وهي الأهم نسبياً في العقد النفطي) تختلف من عقد لآخر وحسب أهمية المنطقة موضع العقد، وهذا ما هو موضح بشكل مبسط في الجدول التالي:

جدول رقم (17)

مثال شامل لعقد تقاسم الإنتاج (Production Sharing Contract)

الدولة	100 برميل	الشركة الأجنبية
اتأوة الحكومة 12 ب	12%	
88 ب		
66 ب		25%
		كلفة النفط 22 ب
ربح الشركة السورية للنفط 53 ب	80%	20%
		ربح الشركة 13 ب
65 برميل		35 برميل

■ الالتزامات التعاقدية ونسب تقاسم الإنتاج (الأهم نسبياً في العقد النفطي) تختلف من عقد لآخر حسب أهمية منطقة العقد وعلاقات القوى والمصالح السائدة بين الطرفين في السياق الزمني المعني

والجدولان التاليان يعطيان فكرة عن إنتاج النفط للفترة الزمنية القريبة قبل وبعد بداية الأحداث التي جرت في سورية، تتضمن:

- إنتاج الشركات العاملة (شركات عقود الخدمة).
- الإنتاج الكلي للنفط في سورية.

جدول رقم(18): اجمالي إنتاج النفط في القطر

العام	النفط		اجمالي	متوسط اليومي ألف برميل / يوم
	ثقيل	خفيف		
2006	67,157,177	78,992,863	146,150,040	405,972
2007	70,106,387	68,748,925	138,855,312	385,709
2008	76,656,582	62,424,011	139,080,593	386,335
2009	81,750,028	55,747,356	137,497,384	381,937
2010	84,351,287	56,579,555	140,930,842	391,475
2011	73,842,545	51,181,318	125,023,863	347,289
2012	40,400,462	21,749,112	62,149,574	172,638
2013	5,234,980	4,899,945	10,134,925	28,153
المجموع	499,499,448	400,323,085	899,822,533	2,499,507

جدول رقم(19):

إنتاج النفط الخام في الشركات العاملة.

العام	النفط		اجمالي	متوسط الإنتاج اليومي ألف برميل / اليوم
	ثقيل	خفيف		
2006	6,966,502	68,853,302	75,819,804	210610.5667
2007	7,472,530	59,945,594	67,418,124	187272.5667
2008	12,305,819	55,033,014	67,338,833	187052.3139
2009	16,827,733	48,831,546	65,659,279	182386.8861
2010	18,049,183	49,123,151	67,172,334	186589.8167
2011	15,292,514	44,971,757	60,264,271	167400.7528
2012	6,625,174	18864436	25,489,610	70804.47222
2013	222,495	3,890,508	4,113,003	11425.00833
المجموع	83,761,950	349,513,308	429,162,255	1192117.375

نلاحظ من الجدولين أعلاه مدى الهبوط الكبير لإنتاج النفط، سواء من قبل الشركات العاملة (عقود الخدمة)، أو إنتاج النفط الكلي في سورية، وهذا يبين ببساطة مدى تأثير هذا

الإنتاج بالعقوبات التي حدثت أولاً ومن ثم ما تبع ذلك من سرقة ونهب وتخريب للبنية التحتية، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري من خلال تراجع مساهمة هذا القطاع في الموازنة العامة والناتج المحلي، سيما وأن هذا القطاع كان يمثل خمس إيرادات هذه الموازنة.

ثانياً: السمات الأساسية لعقود التنقيب عن النفط وتنميته وإنتاجه في سورية:

سوف نعطي فكرة مبسطة عن العقود التي استلهمتها سورية من عقود النفط العالمية وتطبيقها في العملية النفطية مع الشركاء الأجانب لنتمكن من فهم آلية ما يسمى عقود الخدمة في سورية وبالتالي الشركات العاملة أي تلك الشركات التي تنشأ نتيجة للاكتشاف التجاري من قبل الشريك الأجنبي.

- الشكل القانوني لعقد النفط في سورية:

- تقوم وزارة النفط والثروة المعدنية باعتبارها ممثلة لحكومة الجمهورية العربية السورية بإعلان مناقصة عالمية للتنقيب عن النفط وتنميته وإنتاجه في مناطق محددة في سورية للتعاقد مع المؤسسة العامة للنفط والشركة الأجنبية باعتبارها مقاولاً لدى المؤسسة للقيام بالأنشطة المحددة في العقد.
- بعد استكمال كافة الإجراءات اللازمة لإبرام العقد مع المقاول الأجنبي التي رست عليه عملية التنقيب عن النفط في المنطقة المحددة في العقد.
- يتم تصديق العقد من الحكومة بنص تشريعي (قانون – أو مرسوم تشريعي) بالموافقة على أحكامه بغض النظر عن أية نصوص تشريعية حكومية مخالفة لأحكامه.

ويتألف العقد من مرحلتين :

1 - مرحلة التنقيب الأولية وتمديداتها:

- يكون فيها للمقاول الأجنبي الحق الحصري في التنقيب عن النفط في المنطقة المحددة في العقد حسب نصوص العقد.
- يقع على عاتق المقاول الأجنبي خلال هذه المرحلة مسؤولية تمويل التنقيب عن النفط فلا تلزم المؤسسة العامة للنفط بالمشاركة بالنفقات.
- تقوم لجنة مشتركة من قبل المقاول الأجنبي، والمؤسسة العامة للنفط بالإدارة تسمى لجنة التنقيب الاستشارية.

2- مرحلة العمليات بعد الاكتشاف التجاري

- تؤسس المؤسسة العامة للنفط والمقاول الأجنبي شركة عاملة في سورية تسمى مثلاً (شركة ---- للنفط) تتمتع بجنسية الجمهورية العربية السورية، وتخضع إلى القوانين والأنظمة النافذة في سورية، إلى المدى الذي لا تتعارض فيه مع الأحكام الواردة في العقد المبرم بينهما .

- تعفى الشركة العاملة والمقاول الأجنبي من تطبيق القوانين التالية: وتعديلاتها الحالية والمستقبلية .
- 1- قرار رئيس الجمهورية رقم 11 لعام 1961 المتضمن نظام الرقابة على القطع الأجنبي، ولوائحه التنفيذية.؟؟؟
- 2- القانون 149 لعام 1949 المتضمن قانون التجارة .
- 3- القانون 114 لعام 1961 المتضمن كيفية تشكيل مجالس الإدارة .
- 4- المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1994 .
- غرض الشركة الوحيد هو القيام بكافة العمليات اللازمة للتنمية والإنتاج المتفق عليها بالعقد نيابة عن الطرفين المؤسسة والمقاول الأجنبي، ولا يحق لها القيام بأي نشاط أو عمل يتجاوز تلك العمليات.
- يتم تقاسم الإنتاج بين الحكومة والمؤسسة والمقاول الأجنبي كل حسب حصته المتفق عليها في العقد .
- في هذه المرحلة تنتقل كافة العمليات اللازمة للتنمية والإنتاج المتفق عليها في العقد إلى الشركة العاملة.
- يتم إدارة الشركة العاملة من مجلس إدارة، مؤلف من المؤسسة والمقاول الأجنبي، حيث يتم تعيين المدير العام من قبل المقاول الأجنبي ورئيس مجلس الإدارة من قبل المؤسسة العامة للنفط .
- يقع على عاتق المقاول الأجنبي مسؤولية تمويل الشركة العاملة، فلا تلتزم المؤسسة العامة للنفط بالمشاركة بالنفقات، ولكنها تلتزم بتسديدها فيما بعد خلال فترة معينه .
- يعفى المقاول الأجنبي من أية ضرائب ورسوم وتلتزم المؤسسة بتسديدها نيابة عن المقاول الأجنبي .

ثالثاً: الخصائص المشتركة لعقود التنقيب عن النفط أو حقوق الأطراف المتعاقدة.

1^أ - استرداد النفقات والتكاليف والمصروفات .

يحق للمقاول أن يسترد كافة التكاليف والمصروفات والنفقات في كل ما يتعلق بالتنقيب والاستكشاف والتنمية بالطريقة المنصوص عنها في العقد

2^أ - حق الشركة العاملة والمقاول الأجنبي في التمتع في الإعفاءات الجمركية

- لقد خول عقد التنقيب المقاول الأجنبي والشركة العاملة ولمقاوليهما من غير السوريين الحق في الاستيراد من الخارج جميع الآلات والمعدات وغيرها من الأجهزة اللازمة لتنفيذ عمليات العقد، والإعفاء من الضرائب والرسوم وأحكام أنظمة التجارة الخارجية.

- جواز إعادة تصدير المواد والأشياء التي قام المقاول الأجنبي باستيرادها مع الإعفاء من أية ضرائب أو رسوم تصدير أيًا كان نوعها.
- جواز بيع الأشياء أو المواد المستوردة داخل سورية، مع وجوب سداد جميع الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها، ما لم يكن البيع قد تم لشركة أجنبية نفطية أخرى تتمتع بهذه الإعفاءات، أو بيعت إلى المؤسسة أو تم التنازل إليها.
- لا تسري هذه الإعفاءات على الأشياء المستوردة إذا كانت هذه الأشياء تصنع محلياً، وتتماثل مع الأشياء المستوردة في الصنف والجودة، ويمكن الحصول عليها بسهولة بأسعار مناسبة.
- تسري هذه الإعفاءات على الموظفين الأجانب للمقاول الأجنبي والشركة العاملة، شريطة أن يكون للاستعمال الشخصي للموظف الأجنبي وأسرته.

3 - حق الحكومة في الإشراف والرقابة

- لممثلي الحكومة المفوضين الحق في الدخول إلى المنطقة موضوع العقد، وإلى موقع العمليات.
- حق ممثلي الحكومة المفوضين فحص دفاتر وسجلات وبيانات المقاول الأجنبي والشركة العاملة، وإجراء عدد معقول من المسوحات والاختبارات بغرض تنفيذ العقد.
- تلتزم الشركة العاملة أن تقدم لهؤلاء الممثلين كافة المزايا والتسهيلات التي تقدمها إلى موظفيها في الحقل.
- يلتزم ممثلو الحكومة بعدم إفشاء أية معلومات طوال مدة العقد.

4 - القوانين والأنظمة التي تنظم حقوق والتزامات المقاول الأجنبي والشركة العاملة

- يخضع المقاول والشركة العاملة لجميع القوانين والأنظمة النافذة في سورية، شريطة أن لا تخالف نصوص وأحكام العقد.
- يعفى المقاولون الثانويون من غير السوريين المتعاقدين مع المقاول الأجنبي - بموافقة المؤسسة العامة - للنفط من الضرائب والرسوم ورسم الطابع خلال فترة التنقيب.
- يخضع المقاولون، والمقاولون الثانويون العاملون لدى المقاول الأجنبي، لجميع القوانين والأنظمة النافذة محلياً، ولكن دون المساس بنصوص العقد.
- تنظم النصوص الواردة في العقد حقوق والتزامات المؤسسة والمقاول الأجنبي موضوع العقد، ولا يمكن تغييرها، أو تعديلها، إلا باتفاق متبادل بين الأطراف.
- يعفى المقاول الأجنبي من جميع الضرائب والرسوم، وتلتزم المؤسسة العامة للنفط بتسديدها نيابة عن المقاول الأجنبي.
- تطبق على عمليات المقاول الأجنبي مبادئ السيادة الوطنية المنصوص عنها في القوانين النافذة.

5 - حق الحكومة في الاستيلاء على الإنتاج وحقل النفط .

- نصت جميع عقود المشاركة بالإنتاج على النص: أنه في حالة الطوارئ الوطنية أو بسبب الحرب أو توقعها أو لأسباب داخلية، يجوز للحكومة أن تستولي على كل أو جزء من الإنتاج الذي يتم الحصول عليه من المنطقة التي يشملها العقد.
- يجوز للحكومة أن تطلب من الشركة العاملة زيادة الإنتاج.
- يجوز للحكومة أن تستولي على حقل النفط على أن لا يخل ذلك في حق المكاو الأجنبي في التعويض العاا.
- أي ضرر يحدث نتيجة لهجوم العدو لا يدخل في نطاق التعويض.

6- حق المكاو الأجنبي في التنازل عن العقد

- يجوز للمكاو الأجنبي الطرف في العقد أن يتنازل عن كل أو بعض حقوقه أو التزاماته الناشئة عن العقد إلى شركة أخرى سواء كانت مستقلة أو شركة تابعة بعد توفر الشروط التالية :
- 1- أن يكون المكاو الأجنبي قد أوفى بكافة التزاماته الناشئة عن العقد على أحسن وجه حتى تاريخ التنازل.
- 2- أن تقدم الشركة المتنازل إليها ااايل المعقول للحكومة على قدرتها المالية.
- 3- أن تشمل وثيقة التنازل على نصوص تقرر صراحة، وعلى وجه ااقة، أن المتنازل إليه يلتزم بكافة الأحكام والشروط الواردة في العقد وما أاا علىها من تعديلات حتى تاريخ طلب تاريخ التنازل، ونفرق بين حالتين:
أ- حالة تنازل المكاو الأجنبي عن واجباته أو التزاماته موضوع العقد إلى شركة أخرى مستقلة يشترط موافقة الحكومة.
- ب- حال تنازل المكاو الأجنبي إلى شركة تابعة، حيث يجوز ذلك دون موافقة مسبقة من الحكومة.

7 - حق الحكومة في إنهاء العقد أو إنهائه

يحق للحكومة إنهاء هذا العقد بمرسوم جمهوري بالنسبة للمكاو في الأحوال التالية :

- إذا ااا المكاو الأجنبي إلى الحكومة بيانات غير صحيحة.
 - إذا تنازل عن أي من حقوقه أو مصالحة على وجه مخالف لما تم الاتفاق عليه (المادة 20).
 - إذا أشهر إفلاسه بحكم صادر عن محكمة مختصة بهذا الإشهار.
 - إذا لم ينفذ أي حكم قضاا صدر نتيجة لإجراءات قضائية.
 - إذا ارتكب مخالفة جوهرية لهذا العقد أو القانون رقم 7/ لعام 1953 .
- ## 8 - حق المؤسسة والمكاو الأجنبي بالإعفاء من التزاماته في حال تعرضه للقوة القاهرة.

يعفى المكاو الأجنبي والمؤسسة من الوفاء بأي التزام إذا كان ناشئا عن قوة القاهرة في ااا ما تفرضه القوة القاهرة وقد وردت في العقد في الحالات التالية :

- أي أمر أو توجيه من الحكومة سواء صدر بقانون أو أي شكل آخر.
- ما يحدث قضاء وقدرًا.
- أي تمرد أو عصيان أو شغب أو حرب سواء كانت معلنة أو غير معلنة.
- 9- المنازعات والتحكيم بين المفاوض الأجنبي والمؤسسة.**
- تؤسس الأطراف علاقتها فيما يتعلق بهذا العقد على مبادئ حسن النية وسلامة القصد .
- أي نزاع ينشأ بين الحكومة والمفاوض يتم تسويته عن طريق القضاء السوري .
- أي نزاع بين المؤسسة والمفاوض يتم تسويته عن طريق التحكيم .
- 10 - الوضع القانوني للمؤسسة والمفاوض الأجنبي.**
- تعتبر الحقوق والواجبات والمسؤوليات الخاصة بالمؤسسة والمفاوض منفصلة وغير تضامنية ولا جماعية.
- هذا العقد لا يؤدي إلى قيام شركة أشخاص أو شركة أموال أو شركة محدودة المسؤولية.
- 11 - حق الحكومة في ممارسة حق الشفعة.**

يحق للحكومة أن تمارس كلياً أو جزئياً حق الشفعة على النفط الخام الذي يستحقه كل من المؤسسة والمفاوض الأجنبي على أن تدفع الحكومة بالكامل إلى كل من المؤسسة والمفاوض الأجنبي قيمة النفط التي مارست عليه هذا الحق.

12- حق المؤسسة في علاوات التوقيع.

يدفع المفاوض الأجنبي للمؤسسة مبلغاً من المال متفق عليه في العقد بمجرد تصديق العقد بنص تشريعي، بغض النظر عن قيام المفاوض الأجنبي بعمليات التنقيب من عدمه، وبصرف النظر عن النتائج التي تسفر عنها عمليات التنقيب.

تعريف بعقود المشاركة الجديدة (عقود التنمية والتطوير) في سورية:

أما الشكل الجديد من العقود الذي تم العمل به في سوق الإنتاج النفطية السورية، فهو عقود التنمية والتطوير التي ارتأت فيها إدارة القطاع النفطي في حينه أنها تساهم في زيادة الإنتاج من خلال زيادة المردود النفطي.

ولإعطاء فكرة عن هذه العقود الجديدة نذكر بأن عقود التنقيب تتحمل الشركة الأجنبية مجازفة البحث عن النفط، كونها تعمل في منطقة لم يثبت وجود النفط فيها، وتتحول عقود التنقيب إلى مرحلة التنمية بعد حصول الاكتشاف التجاري فيها لاحقاً وعلى أساس ذلك توافق الحكومة على إنتاج النفط منها .

أما عقود التنمية والإنتاج، فيتم بموجبها منح حقل ما، أو منطقة فيها بعض الحقول المنتجة لشركة أجنبية بهدف تطوير وتنمية الإنتاج عن طريق تطبيق طرق حديثة في الإنتاج وتحسين مردود الطبقات المنتجة، ويتم الاتفاق بين الشركة الوطنية والشركة الأجنبية على تحديد كمية نفط الأساس الذي تعود ملكيته بالكامل للشركة السورية ويتم اقتسام الفائض (

الإنتاج الزائد على نفط الأساس الذي كان منتجاً سابقاً) مع الشركة الأجنبية حسب الأسس التي يتفق عليها .

إنما يؤخذ على هذا النمط من العقود النفطية على أنه أهدى الشريك الأجنبي أرضاً خصبة، أو بمعنى آخر حقولاً مكتشفة سابقاً ومنتجة، وكانت من اكتشافات الشركة السورية للنفط، وبقليل من التطوير والجهد والدأب والإرادة كان من الممكن تطوير الإنتاج فيها دون مساعدة أحد، بل على العكس تماماً كانت هناك بعض الحقول التي لا تحتاج إلى الكثير من المهارة، والعناء لتطويرها بل كانت بحاجة إلى بعض القرارات الجريئة، وهو ما تم تبريره لاحقاً بحجة وجود طرق للإنتاج المدعّم لا تستطيع الكوادر والطاقات المحلية الضلوع بها بل لابد من مساعدة الأطراف الأجنبية للقيام بذلك.

وقد جرى الإعلان عن طرح عدد من المناطق للتنقيب و الإنتاج، أو للتطوير بهدف زيادة الإنتاج والمردود واستخدام طرق الإنتاج المدعّم، وعلى مبدأ تقاسم الإنتاج الإضافي وقد تقدمت 7 شركات لهذا الإعلان.

وبعد تقديم العروض من هذه الشركات ودراستها تم الإرساء على أفضلها وتوقيع العقود معها كما يلي:

- عقد الشركة الوطنية الصينية **CNPC** (كوكب) لعام 2003:

- عقد شركة دبلن (عودة) لعام 2003:

- عقد شركة دبلن (تشرين و الشيخ منصور) لعام 2005:

الفصل الثالث

العقوبات وآثارها على قطاع النفط والاقتصاد السوري

المبحث الأول : العقوبات مفهومها وأشكالها وأسبابها.

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على سورية واستهداف موقعها الجيوسياسي.

المبحث الثالث: أثر العقوبات النفطية على شركات عقود الخدمة.

المبحث الأول: العقوبات أهدافها وأشكالها وأسبابها.

ماهية العقوبات الاقتصادية؟

إن العقوبات الاقتصادية هي نوع من أنواع الجزاء الدولي، والتي أصبحت لها أهمية قصوى في العلاقات الدولية الحديثة، حيث تحتل العقوبات الاقتصادية الدولية مكانة هامة في النظام القانوني العقابي الدولي، فهي مجموعة من التدابير التي برز استعمالها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، بأسلوبين: واحد "تقليدي"، والآخر جديد "ذكي"، وسنحاول إدراك مفهوم العقوبات الاقتصادية التقليدية بشكل موسع.

لقد تم الاعتماد على العقوبات الاقتصادية كأسلوب أو نهج لحل الخلافات، باعتبارها الأداة السياسية المفضلة للتعامل مع التهديدات التي لا تعد ولا تحصى للسلم والأمن الدوليين، حيث تعد العقوبات الاقتصادية أكثر أساليب الردع انتشاراً وتأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة، فهي تمثل علاجاً صامتاً وقاتلاً في الوقت نفسه بوسائل أقل عنفاً، كما أثبتت التجربة أنها المعادل الاقتصادي لما يسمى في الحروب بالقصف الشامل، وهي من الأساليب التي انتهجتها كل من المنظمات الدولية، والدول أثناء الحرب الباردة، وازداد استعمالها أكثر مع نهاية الحرب الباردة، حيث فرضتها الأمم المتحدة مرتين فقط، ضد روديسيا عام 1966 م، وجنوب إفريقيا عام 1977، لیتصاعد استخدامها كاستراتيجية متكررة ابتداء من 1990 من خلال قيام الأمم المتحدة بفرضها أكثر من 12 مرة خلال الفترة (1990-2002 م) بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية من جانب واحد وثنائية وإقليمية، لذلك سنحلل تحديد مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية والهدف منها وأساسها القانوني.

مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية والهدف منها:

إن العقوبات الاقتصادية الدولية تعبير قانوني تقني يستعمله العديد من الناس - بما فيهم رجال القانون -، دون دقة لوصف تشكيلة من التصرفات التي تدخل أحياناً في مفهوم الحصار الاقتصادي، لذلك سنقوم ببيان مفهوم العقوبات الاقتصادية والهدف المرجو منها.

إن العقبة الأولى التي يصطدم بها الباحث عند محاولته تحديد العقوبات الاقتصادية الدولية هي: تعدد المصطلحات التي تطلق عليها، فهناك العديد من الباحثين والسياسيين والكتاب من يطلق عليها، المقاطعة الاقتصادية، وهناك من يسميها الحظر الاقتصادي، وفريق ثالث يعرفها بالحرب الاقتصادية، ورابع بالعدوان الاقتصادي، وخامس يطلق عليها العزل الاقتصادي، أو القهر الاقتصادي، وكل ذلك بسبب تداخل المضامين السياسية والاقتصادية والقانونية فيها، ولدرء هذا الاختلاف سنستخدم مصطلح (العقوبات الاقتصادية) لأنه يحمل معنى العقاب القانوني، وسنستعرض أولاً تعريف العقوبات الاقتصادية في موانئ المنظمات الدولية

أولاً: غياب تعريف للعقوبات الاقتصادية في ميثاق المنظمات الدولية.

إن تعريف العقوبات الاقتصادية شيء هام وأي توسع في هذا التعريف سيؤدي حتماً إلى توسع الضغوطات عمومًا، والضغوطات الاقتصادية خصوصاً، مما يشكل فوضى، ويضفي الشرعية على جميع أشكالها، على المستوى الدولي وتغيب الضوابط التي تحكم العمل بها.

لذلك لم يحتو كل من عهد العصبة، وميثاق الأمم المتحدة، على تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية، وإنما تم الاختصار على تعداد بعض الوسائل المستخدمة لتطبيق هذا النوع من العقوبات التي وردت على سبيل المثال لا الحصر.

ويبدو أن إعراض كل من عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة على إعطاء تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية، إنما يرجع أساساً إلى تطور المجتمع الدولي، وتطور الوسائل التي يستخدمها للضغط على الدول المنتهكة، حيث يصعب حوصلتها وجمعها في مجموعة واحدة.

ثانياً: تعدد التعاريف الفقهية للعقوبات الاقتصادية الدولية.

اختلف الفقه في تعريف العقوبات الاقتصادية، فقد اعتبرها "Marc-Blanchard Jean"، "Norrrin ripsman": (أنها أداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية للدولة التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع دولة أخرى...، من أجل حمل الدولة المستهدفة على تغيير سلوكها).

في حين يراها البعض أنها : مرادفة " للمقاطعة الاقتصادية" بمعناها العام والتي تعني " وقف العلاقات التجارية مع فردٍ، أو جماعةٍ، أو دولةٍ، لتحقيق غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري، في السلم والحرب " .

وعرّفها "Kimberly Ann Elliott" في دراسته: " العقوبات أسلحة السلام" على أنها : "رد فعل اعتبر غير مقبول في السياسة الخارجية أو الداخلية، يمكن لدولة معينة أن تظهر شجبها له باتخاذ عقوبة اقتصادية معينة، ولا يمكن تحديد هذه العقوبة بقطع أو تهديد بقطع يجري بحثه وإقراره على الصعيد الرسمي للعلاقات المالية، أو التجارية الجارية في الدولة المستهدفة".

ويعرفها "Jentleson" بأنها: " الحرمان الفعلي أو التهديد باستعمال العلاقات الاقتصادية من جانب دولة واحدة أو أكثر (المرسل) بهدف التأثير على سلوك دولة أخرى (الهدف) في القضايا غير الاقتصادية أو الحد من قدراته العسكرية".

وهو ما يؤكد "Morgan –Schwebach": على أن العقوبات الاقتصادية ليست إلا جانباً واحداً من إدارة الصراع، واستخدامها يمكن أن يمنح للمرسل وسيلة للضغط أكبر على الهدف لانتزاع تنازلات أفضل".

ويعرفها "محمد مصطفى يونس" على أنها: إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي".

وفي تعريف أكثر دقة ذهب صاحبه إلى أن: العقوبات الاقتصادية "هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي، وهذا التعريف الأخير أضاف تحديداً لفكرة العقوبات الاقتصادية، حيث حدد الهدف من وراء العقوبة، وهو التأثير على الدولة لحثها على احترام قواعد القانون الدولي، وفي إضافة لمجال توقيع العقوبات الدولية الاقتصادية عرفها جانب من الفقه على أنها: "الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي تطبقها الدول على دولة معتدية إما لمنعها من ارتكاب عمل عدواني، أو إيقاف عمل عدواني كانت قد بدأت"، وهو ما أكدته لجنة العقوبات الدولية التابعة لعصبة الأمم والتي تشكلت سنة 1931م، حيث أن هدف العقوبات الاقتصادية هو الإضرار بمصالح الدولة التجارية والصناعية في سبيل تغيير سياسة الدولة العدوانية، وتعريف اللجنة يتشابه مع هذا التعريف في التركيز على منع الدول من انتهاج سياسات عدائية ضد الدول الأخرى، وقد أضاف "كلسن" إلى هذا التعريف: "أن العقوبات الاقتصادية لا تستهدف حفظ وحماية القانون، ولكن تستهدف حفظ وحماية السلام والذي لا يتفق بالضرورة مع القانون".

ثالثاً: المبادئ الأساسية للعقوبات الاقتصادية:

من خلال مجمل تلك التعاريف تبرز العقوبات الاقتصادية الدولية في كونها:

أ_ إجراء دولي اقتصادي: أي أنها تصرف دولي، تقوم به منظمات دولية، أو دول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية، وتستهدف مصالح الدول التجارية، والصناعية، وبنشأ هذا الإجراء إما بشكل مباشر في القانون الدولي عندما يفرضه مجلس الأمن الدولي، أو عندما تتطلب مصالح الدول الكبرى في سياساتها الخارجية أن تفرض من جانب واحد، وتاريخياً الجهة الفارضة اعتادت أن تكون إما دول أو مجموعات، وتقليدياً الفارض للعقوبات يسمى "المرسل" والمتلقي لها يسمى "المستهدف".

ب_ إجراء دولي قسري: أي أنه تستخدم في الشؤون الدولية باعتبارها شكلاً من أشكال القسر وأقل عدوانية من الحرب مع تكاليف إنسانية أقل، ومجدية أكثر من الناحية السياسية كما يؤكد "Joy Gordon" أن فرض العقوبات شيئاً أكثر أهمية من مجرد الاحتجاجات الدبلوماسية وأقل عنفاً من العمليات العسكرية، وأنها تجنباً لمواجهة في كل المجالات من السياسة والأخلاق"، وهي إجراء يغطي أكثر من أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية، قيود على تدفق (البضائع، الخدمات، الأموال، ورقابة على الأسواق".

ج_ إجراء دولي عقابي ناجم عن إخلال بالتزام قانوني: أي أن يكون نتيجة لوقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على العلاقات الدولية، سواء السياسية أو الاقتصادية، وهي بهذا من التدابير المشروعة التي تستخدم من قبل المجتمع الدولي، سواء كإجراء وقائي ضد مثلاً

انتهاكات حقوق الإنسان، أو كعقوبة عندما تكون "الجرائم" قد ارتكبت، كما أنها جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الدولية، وأداة لإجبار الحكومات المستهدفة إلى مجالات معينة للاستجابة. وفي معظم الحالات فإن استخدام العقوبات يفترض من المرسل استعدادة للتدخل في عملية صنع القرار في حكومة ذات سيادة، ولكن بالطريقة المدروسة التي تكمل الدبلوماسية دون لوم على تطبيق فوري للقوة العسكرية.

د_ إجراء دولي يهدف إلى إصلاح السلوك العدواني: أي أنه تستهدف إصلاح السلوك العدواني وحماية مصالح الدول الأخرى، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حيث أن الهدف المشترك في كل حالات العقوبات الاقتصادية هو العقاب والتأديب للدولة، فالعقوبات الاقتصادية يجب أن تفهم باعتبارها أداة تستخدم لوضع التكاليف (من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على حد سواء) لسلوك غير مرغوب فيه، في محاولة وسعي للحصول على تغيير سلوك المستهدف. ونجد أن العقوبات الاقتصادية باعتبارها سياسة قائمة بذاتها، كثيراً ما صوّرت كبديل مفضل عن استخدام القوة العسكرية، أو لمجرد عدم القيام بأي شيء، وهي الحل الوسط بين الدبلوماسية والعمل العسكري، لكونها تفتقر إلى العنف المباشر المتوفر في القسر العسكري، حيث يتصرف من خلالها دون سفك دماء، إلا أن العقوبات الاقتصادية من الناحية الواقعية تبرز في كونها:

- 1- شكل من أشكال الحرب.
- 2- إجراء عشوائي في آثاره يؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية البشرية والاقتصادية ويترك تأثيره الاجتماعي والنفسي لدى عامة المجتمع.
- 3- إجراء ذو طابع انتقامي يمس المدنيين الأبرياء بالدرجة الأولى.
- 4- إجراء سلمي في ظاهره مدمر في باطنه، فهو يشكل "علاجاً سلمياً صامتاً ومميتاً في الوقت نفسه بوسائل أقل عنفاً".
- 5- سلاح اقتصادي متشعب الأفق ذو خلفيات وانعكاسات وغير محدود التداعيات لا بالزمان ولا بالمكان.
- 6- أسلوب من أساليب المناورة السياسية في العمل السياسي، وهذا يفسر ما تشهده الكواليس السياسية.

لذلك لا يمكن حصر العقوبات في إطارها النظري أو القانوني، لأنها في النهاية ستفرض على الشعوب في الواقع، وهي ليست معزولة عن الظروف أو المعطيات الدولية، فالعقوبات الاقتصادية - بمفهومها التقليدي -، تتميز بأنها تهدف إلى التسبب في ضرر اقتصادي لدولة أخرى، فهي تشبه الحرب لأنها تستخدم لإيذاء دولة أخرى من أجل جعلها تغير سياساتها أو السلوك، والفكرة الأساسية هي أن عبء الضائقة الاقتصادية سوف يصبح لا يطاق لشعب الدولة المستهدفة والذي في المقابل سيكون ورقة ضغط على الزعماء لتغيير السياسات.

وفي النتيجة نرى أن هذه العقوبات مورست بأشكال عدة وعلى العديد من الدول ابتداءً من كوبا إلى كوريا الشمالية، فإلراق، فليبييا، حتى الوصول إلى سورية.

إن القاسم المشترك الأعظم لهذه العقوبات الاقتصادية، والعنوان الأبرز لها كان إخضاع إرادة الشعوب قبل الدول لمصالح الدول الكبرى ومشيتها، في الوصول إلى تغيير النظم الوطنية، أو تقسيم دولها، أو الخضوع لإملاءاتها، وفي النهاية كان العنوان الأبرز لهذه العقوبات، يتجسد بشكل مباشر أو غير مباشر بأنه شكل من أشكال الحرب، وبمنظرة سريعة وتحليل مباشر نجد أن هذه العقوبات نجحت في تدمير بعض الدول بشكلٍ سافر، وتدمير بنيتها التحتية، والوقوف أمام التنمية الاقتصادية للبعض الآخر، وباءت بالفشل في انطلاقة دول أخرى، وغالباً ما كان يتم ذلك من خلال سطوة وجبروت وهيمنة الدول الكبرى، خارج أطر وقوانين الأمم المتحدة. ويمكن أن نعطي بعض الأمثلة على ذلك:

- توقف كل أشكال التنمية الاقتصادية والبشرية وتدمير البنى التحتية لبعض الدول التي خضعت للعقوبات، كما حصل في العراق، فيما بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991.

- الخضوع لإرادة الدول الكبرى كما حصل مع القذافي في مسألة مطار لوكربي.

- الحصار الخانق على الدولة من جميع النواحي الاقتصادية والمالية والتقنية وحتى الغذائية مع عدم القدرة على كسر إرادة التحدي وعدم الرضوخ لمشية الغرب، كما حصل مع حالي كوبا وكوريا الشمالية.

- عدم القدرة على إفشال برامج التنمية والتطوير والتحديث رغم كل محاولات الغرب وأمريكا، كما حصل في حالة إيران.

- الوصول إلى حالة تقسيم البلد وإخضاعه بشكلٍ كامل لإرادة الدول الغربية الكبرى صاحبة القرار، كما في حالة السودان، ورغم هذا الخضوع التام لإرادة هذه الدول إلا أنه مازال مهياً لمزيد من التقسيم.

- تنفيذ كل أشكال العقوبات الاقتصادية والتقنية والإنسانية حتى الوصول إلى حالة الحرب المباشرة مع سورية.

من كل ذلك نستنتج أن هذه العقوبات التي تهيمن عليها الدول الغربية ذات الماضي الاستعماري لم تحقق أهدافها في كثير من الدول كما في حالة كوريا الشمالية وكوبا، والأهم في إيران رغم كل أشكال الحصار والعقوبات ومحاولات النفوذ إليها من عمقها الداخلي إلا أنها حققت الاختراق وكسرت كل أنواع هذه العقوبات ووصلت إلى نادي الدول النووية الكبرى، أما في حالة بلدٍ صغيرٍ مثل سورية فقد أثبتت الوقائع بأن الشعوب يمكن بصمودها وجلدها وإرادتها أن تتحدى كل ما خطط لها من عقوباتٍ، حتى في الحرب المباشرة ورغم كل التخريب الذي أصاب البنية التحتية وسرقة نفطها ونسف خططها التنموية.

- الهدف من العقوبات الاقتصادية الدولية

نتناول الهدف من العقوبات الاقتصادية من خلال سرد الآراء الفقهية المتعلقة بوجهات النظر المتباينة حول الهدف من العقوبات الاقتصادية، ثم نتناول مدى ارتباط الهدف من

العقوبات الاقتصادية بالسياسة الخارجية، لننتهي إلى الانحرافات التي تشهدها العقوبات الاقتصادية في الواقع الدولي.

أولاً : اختلاف الفقه في تحديد الهدف من العقوبات الاقتصادية:

انطلاقاً من الفكرة القائلة أن العقوبات الاقتصادية هي الأداة السياسية المفضلة للتعامل مع التهديدات التي لا تعد ولا تحصى للسلم والأمن الدوليين، وأن العقوبات الاقتصادية قد تكون بديلاً عن الأعمال العدائية المسلحة باعتبارها سياسة قائمة بذاتها، فإن الأهداف المنشودة من استخدام العقوبات قد اختلف الفقه فيها:

1-الإتجاه الأول: يرى أن الهدف يتمثل في عقاب الدولة المرتكبة لمخالفة قانونية وليس إصلاح هذه المخالفة، مستنداً على العقوبات التي فرضت على العراق خلال الفترة الممتدة بين عام 1990-2003 م، فلم تقف عند حد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الأراضي الكويتية أو تعويض الكويت عن الخسائر الناجمة عن الغزو، لكن تجاوزت هذه الأهداف واستمرت العقوبات لتحقيق هدف معين وهو ردع العراق وعقابه والتأكد من عدم قدرته على ارتكاب هذا الفعل مجدداً.

2-الإتجاه الثاني: يرى أن الهدف يتمثل في إصلاح آثار الضرر الناشئ عن مخالفة القانون الدولي هدفاً أساسياً في توقيع العقوبات الاقتصادية، فالدولة المتضررة من فعل مخالف للقانون، تحرص بشكل أساسي على إصلاح الأضرار التي لحقت بها والحصول على التعويض المناسب، أما الردع فهو أمر غير مجدي بالنسبة لها، وهذا الإتجاه يتميز بالموضوعية في تحديد الهدف من وراء العقوبة.

3-الإتجاه الثالث: يرى أن الهدف يكمن في التأثير على دولة ما، لإجبارها على تغيير سياساتها التي تتعارض وأحكام القانون الدولي.

4-الإتجاه الرابع: يرى هذا الإتجاه أن الهدف من العقوبات سياسي بالدرجة الأولى، كمحاولة لتدعيم نفوذ دولة كبرى في منطقة معينة أو غير ذلك من الأهداف السياسية التي قد تكون واضحة جلية أو غامضة خفية.

ومن خلال هذا التباين في الآراء، نجد أن الغرض الأساسي من العقوبات الاقتصادية من الناحية النظرية ينبغي أن يتحقق عندما يتم حل النزاع، إلا أن الاعتماد على العقوبات الدولية على نحو مكثف خلال عقد التسعينيات يبين أن العقوبات الاقتصادية أصبحت تخدم أغراضاً متعددة، فنجد أن مجلس الأمن عند اعتماده العقوبات الاقتصادية حقق عدة أهداف منها: محاولته في تعديل السلوك العدواني كما حدث في العراق، وفي هايتي للمساعدة على استعادة القادة المنتخبين ديمقراطياً، وضد حركة طالبان في أفغانستان لمعاقبة وردع الإرهاب، وضد حركة "unita" لإجبار المتمردين على الامتثال لاتفاق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي روديسيا الجنوبية وجنوب إفريقيا والصومال... وغيرها، لفرض تغيير في السياسات الداخلية للدول، وحث حكوماتها على التخلي عن سياسات التمييز العرقي، ووقف الجرائم ضد الإنسانية وحماية حقوق الإنسان ومنح الشعوب حق تقرير مصيرها، في حين نجد أن القضية الليبية ذات طابع فريد فكان

الهدف من العقوبات هو إجبار القيادة الليبية على تسليم مواطنيها المشتبه في قضية تفجير الطائرة الأمريكية وإثبات تخليها عن دعم الإرهاب الدولي وتلقيها درساً. هذا طبعاً قبل مهاجمة ليبيا، وحشد تحالف غربي كبير للإطاحة بنظام القذافي، ومن ثم قتله ولاحقاً تشريع الباب واسعاً للفوضى في هذا البلد الغني بكل الثروات الباطنية³⁰.

ثانياً: ارتباط أهداف العقوبات الاقتصادية بأهداف السياسة الخارجية:

عكست الفلسفة الكامنة خلف العقوبات والتي عبر عنها، سواء في صورة مبررات لها أو أهداف يترجى تحقيقها من ورائها، أو مسوغات لتطبيقها، مدى رسوخ هذه الوسيلة وأهميتها في تحقيق مصالح الدول التي تفرضها وتنفيذها، ففي الحالات التي تمت دراستها منذ الحرب العالمية الأولى إلى الآن تعددت الأهداف من وراء فرض العقوبات لتغطي مختلف أبعاد السياسة الخارجية للدول الغربية ومصالحها الدولية، ويمكن إيجاز تلك الأهداف في الآتي:

أ- تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغييراً جذرياً: بتحويلها من توجه سياسي /إيديولوجي إلى آخر، أو إعادة تشكيل النظام السياسي برمته، حيث تم ملاحظة اللجوء المتكرر إلى فرض عقوبات في محاولة صريحة أو ضمنية لتغيير النظام في عدد من البلدان المستهدفة خلال الحرب الباردة، حيث فرضت عقوبات أمريكية ضد كوبا، جمهورية الدومينيكان، البرازيل، شيلي، وقد ساهمت هذه العقوبات بتواضع في الإطاحة بـ "Trujillo Rafael" في الجمهورية الدومينيكية عام 1961م، والرئيس البرازيلي "Goulart Joao" في العام 1964 م، والرئيس التشيلي "Salvador Allende" في العام 1973 م، إلا أنه من ناحية أخرى فإن الرئيس الكوبي "Fidel Castro" لم يستسلم لأكثر من أربعة عقود من الضغوط الاقتصادية الأمريكية نتيجة الدعم الذي كان يتلقاه من عدد من الأطراف.

ب- تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغييراً جزئياً: يتعلق هذا بموضوع محدد مثل:

1- منع انتشار الأسلحة النووية وإيقاف برامجها في الدولة المستهدفة: حيث فرضت الولايات المتحدة وكندا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي عقوبات اقتصادية

³⁰ كما بينه الخبير في معهد الدراسات الاستراتيجية الروسي فلاديمير كوزين من أن بعض الدول الغربية تتدخل بالشؤون الداخلية والسيادية لسورية وتصرح علناً برفضها لبيان جنيف وقال "إن بيان جنيف كان وسيبقى أفضل أساس دبلوماسي لتسوية الأزمة في سورية سياسياً"، وأوضح أن القوى الغربية تلعب لعبة كبيرة تهدف إلى تغيير الأنظمة التي لا تلائمها مستخدمة تركيا كنقطة انطلاق لتنفيذ مخططاتها عبر تقديم السلاح لمجموعات معينة وهذا ما يتجلى بما تفعله تركيا عن طريق حدودها المشتركة مع سورية مشيراً إلى أن سورية ستتضرر عاجلاً أو آجلاً على المجموعات المسلحة التي لن تتمكن من الاستمرار في صراعها ضد الشعب السوري على الرغم من تلقيها الدعم من دول في حلف الناتو. مضيفاً "إن سورية ستبقى دولة مستقلة وحرّة وذات سيادة نظراً لوقوف الشعب السوري إلى جانب قيادته وهذا هو الأساس".

على باكستان والهند لمنعها من المضي قدماً في برنامجيهما النوويين، وفي وقت لاحق فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شحنات من الوقود والتكنولوجيا النووية لجنوب افريقيا، تايوان، البرازيل، الأرجنتين، الهند، باكستان في محاولة للحيلولة دون حيازتها للتكنولوجيات التي يمكن أن تساهم في تطوير الأسلحة النووية، وهذه الجهود المتنوعة كانت ناجحة للغاية بالنسبة لكوريا وتايوان، ولكنها لعبت دوراً محدوداً في كل من جنوب افريقيا، البرازيل، الأرجنتين، من أن تصبح قوى نووية، وفشلت فيما يتعلق بالهند وباكستان، في حين نجحت مع كل من العراق وليبيا، وتحاول حالياً إحباط طموحات إيران وكوريا الشمالية النووية.

2- حماية حقوق الإنسان: باعتبار العقوبات الاقتصادية وسيلة أساسية لمعاقبة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على قضايا حقوق الإنسان كأولوية في سياساتها العقابية، لمعاقبة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، إلا أن هذا غالباً ما يكون بانتقائية، وتحت ذرائع ومسوغات لا علاقة لها بحقوق الإنسان.

ورغم ذلك تم تسجيل بعض من الحالات التي ارتبطت فيها العقوبات الاقتصادية بقضايا حقوق الإنسان، فالأنظمة القمعية في نصف الكرة الغربي ومناطق أخرى وجدت نفسها تحت ضغوط متزايدة لتحسين سجلها لحقوق الإنسان، وقد حدثت تغييرات طفيفة نسبياً في السياسة العامة في بعض الحالات، وفي حالات أخرى نجحت قضية (نيكاراغوا، وإنهاء دعمها نظام "Anastasio Somoza" وفي حالات أخرى أخفقت) نظام "Alfredo Stroessner" في باراغواي، الأنظمة العسكرية في الأرجنتين والسلفادور).

3- محاربة الإرهاب الدولي: وجهت العمليات الاقتصادية في البداية ضد عمليات خطف الطائرات الدولية بين أعوام 1960-1970 م، ليتم استخدامها في الثمانينيات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد أربع دول اعتبرت إرهابية (ليبيا، سورية، العراق، اليمن الجنوبي)، لتضاف منذ عام 1986 م إلى القائمة كل من (كوبا، كوريا الشمالية، إيران، السودان، أفغانستان) إلى قائمة البلدان المستهدفة بسبب دعمها للإرهاب، ليتم بعد ذلك شطب العراق من القائمة في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 م ثم ليبيا في عام 2006 م، وفي أعقاب الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11/9/2001، فرضت عقوبات على شبكة واسعة من كيانات إرهابية ليست دولاً.

4- تحقيق عدم الاستقرار في الدول المستهدفة: استخدمت العقوبات الاقتصادية لهذا الهدف منذ الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا (15) مرة وبصفة خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، نيكاراغوا، البرازيل، شيلي، بنما، هايتي، كولومبيا، ...، كما استخدمها الاتحاد السوفيتي ضد يوغسلافيا في عهد "تيتو"، ألبانيا في عام 1961، فنلندا عام 1958 م، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة فإن ما يقرب نصف العقوبات التي بدأت خلال 1990 م، والتي تمثل في المقام الأول عقوبات

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهادفة إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية أو استعادة الديمقراطية في أعقاب انقلاب نجد أنها لعبت دوراً هاماً في إحداث أول انتخابات تعددية منذ الاستقلال في ملاوي وإنهاء(30) عاماً من حكم الرئيس "Hastings Kamuzu Banda"، كما أنها قدمت مساهمة متواضعة لاستعادة الحكم الديمقراطي في النيجر في عام 2000 م ، إلا أن النجاح لم يتأت في عدد من الحالات :توغو ،غينيا الاستوائية ،الكاميرون، بورندي، غامبيا، ساحل العاج .

5- إجهاض مغامرات عسكرية: في الفترة ما بين الحربين العالميتين بدأت العقوبات الاقتصادية تستقل بذاتها عن حالة الحرب، وتصبح أداة مستقلة، وقد سعي من خلالها لتعطيل مغامرات عسكرية، أو لتكملة جهود الحرب ،حيث تم تسجيل 11 حالة بين عامي 1914-1940 م اثنان منها ارتبطت بعمل عسكري وأربعة فقط منها ارتبطت بمحاولات عصبة الأمم لتسوية المنازعات من خلال عمل جماعي هو العقوبات الاقتصادية، وقد أسفرت عن نتائج متفاوتة، حيث نجحت مثلاً في إجبار اليونان على التراجع عن غزو بلغاريا في عام 1925 م ، لكنها فشلت في إجبار إيطاليا على الخروج من الحبشة في منتصف الثلاثينات .وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ،ظلت العقوبات في بعض الأحيان تسعى لسحب قوات البلد المستهدف من المناوشات الحدودية إلى التخلي عن خطط لاكتساب الأراضي أو الكشف عن المغامرات العسكرية الأخرى. على سبيل المثال في عام 1956م ضغطت الولايات المتحدة على الفرنسيين والبريطانيين لسحب قواتهما من منطقة السويس ،ومع ذلك فإن المحاولات الرامية إلى تغيير مغامرات عسكرية لم تنجح، حيث بقيت القوات التركية في قبرص أكثر من 30 عاماً بعد الغزو في تموز عام 1974م ، والضغط الاقتصادي الأمريكي في منتصف 1970م - الحصار عن طريق الحبوب والمقاطعة لأولمبياد موسكو 1980م- لم تقوض من الاحتلال السوفياتي لأفغانستان ، في الواقع بعيداً عن حادث السويس في عام 1956م، القوى الكبرى لم تكن قادرة على ردع المغامرات العسكرية للقوى الكبرى الأخرى، ببساطة عن طريق استخدام العقوبات الاقتصادية ، والرئيس "جورج بوش الأب" اعترف في وقت لاحق أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على العراق في عام 1990م بعد غزو صدام حسين للكويت، والتي كانت تعتبر في البداية تمهيداً لعمل عسكري.

6- القضاء على الإمكانيات العسكرية في الدولة المستهدفة: إن الهدف الفوري للعقوبات الاقتصادية عملياً في كل حلقة من حلقات العقوبات، هو التقليل من إمكانيات توليد الطاقة في البلد المستهدف، ومن أبرز الحالات العقوبات التي فرضتها الدول الغربية في كل من الحربين العالميتين ضد الدول المعادية، وضد الاتحاد السوفياتي ، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى تقييد الصادرات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والصين، لمنع - أو على الأقل- لتأخير التقدم التكنولوجي لأسلحتها وإلى إضعاف قدرة الاقتصاديات السوفياتية والصينية الداعمة لآلة عسكرية موسعة قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية ،إضافة إلى العقوبات على العراق في عام 1990م.

7- إجبار بعض الدول على تسليم مطالبات اقتصادية للدولة التي تفرض العقوبات، أو لبعض رعاياها: سواء كانت تلك المطالبات أراضي أو ممتلكات أفراد، فقد استخدمت الولايات المتحدة هذه العقوبات في مثل هذه القضايا _ قليلة الأهمية الاستراتيجية والتي لا ترقى إلى حصار شعب كامل _ منذ 1945 إلى غاية 1990 تسع مرات، آخرها ضد أثيوبيا في عام 1976 ، واستخدمتها " الهند" ضد " النيبال" ، الولايات المتحدة وبريطانيا ضد "إيران" في عهد حكومة "مصدق" في أوائل الخمسينيات، والبرازيل في عهد "Goulart" وشيلي في عهد " الليندي" ولم تكن الممتلكات إلا ذريعة، والسبب الأساسي يكمن في الخلاف حول الفلسفة السياسية للدول المستهدفة بالعقوبات، أو بسبب صراع إيديولوجي مع تلك الدول.

ثالثاً: انحراف أهداف العقوبات الاقتصادية:

إن العقوبات الاقتصادية لا تحقق دائماً أهدافها، وهذا لوجود عدة ثغرات وتحديات تتخلل تطبيقها، كعدم تحديد أهداف العقوبات، وتحولها مع مرور الوقت إلى أهداف مختلفة أو إضافية، وهو ما خلص إليه الأمين العام للأمم المتحدة "بترس بطرس غالي" الذي كان واحداً من الأوائل الذين عبروا عن قلقهم هذا في تقريره الملحق بـ"خطة السلام" الذي قدمه في 1995/1/30 م في الفقرة 68 حيث لاحظ أن: "الأهداف التي من أجلها فرضت أنظمة العقوبات في حالات خاصة لم تكن دائماً واضحة المعالم ويبدو أنها في بعض الأحيان تتغير بمرور الوقت ، وأن هذا المزيج من عدم الثقة والقابلية على التحول يجعل من الصعب الموافقة على متى يمكن اعتبار الأهداف قد تحققت ، ويمكن بالتالي رفع العقوبات، في الحقيقة إنه حتى لو كانت الأهداف محددة بوضوح ومطبقة تماماً فإنها تأخذ أحياناً قاعدة لفرض عقوبات جديدة ولتحقيق أهداف مختلفة.

■ أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية:

أوردت المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة صوراً لبعض التدابير غير العسكرية على سبيل المثال لا الحصر، والتي من ضمنها: العقوبات الاقتصادية التي تنصرف إلى مجموعة الإجراءات التي لا تشمل الاستخدام المباشر للقوة المسلحة والتي تتمثل في إجراءات الحظر التجارية، المالية، المواصلات، السياحية...، أي على الجوانب الاقتصادية دون غيرها من الجوانب العسكرية أو الدبلوماسية، وهذه الإجراءات الاقتصادية تمت ممارستها بطرق وأساليب مختلفة، ما ترتب عنه بروز أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية من أهمها نجد ما يلي:

أولاً - الحظر:

إن التعريف التقليدي للحظر ينحصر في مفهوم مجال الحظر للحق البحري، حيث كان يقصد بكلمة "الحظر" وضع اليد على المراكب الخارجية للضغط على الدولة التي ترفع هذه المركبة علمها ،ومنذ نهاية القرن 19م، جرى توسيع هذا التعريف حتى أصبح له معنيان، أحدهما واسع جداً والآخر أقل اتساعاً ،فالمعنى الواسع يتعلق بمنع إرسال

الصادرات لدولة أو عدة دول، أما المعنى الأوسع يتضمن الواردات إلى درجة اختلاطه بمفهوم المقاطعة.

وقد عرفت موسوعة الأمم المتحدة "الحظر" بأنه مصطلح دولي للمقاطعة الاقتصادية لبلد جزئياً أو كلياً بمنع التجارة في بعض المواد، ويعتبر شكلاً من العدوان الاقتصادي المخالف للقانون الدولي، إذا لم يكن بصيغة الدفاع الشرعي ضد عدوان أجنبي.

غير أن الأخذ بالمفهوم الضيق لهذا المصطلح - يعني فقط تحريم وصول الصادرات إلى دولة أو دول أخرى- يكون أصدق في الدلالة.

ثانياً: الحصار البحري السلمي:

يعد الحصار البحري من أهم الوسائل لممارسة الضغط على دولة ما لحثها على الالتزام بأحكام القانون الدولي ، حيث يعد من الإجراءات المكتملة لإحكام الضغط على الدولة المعاقبة، وذلك لزعزعة النظام الاقتصادي بها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى انصياعها لأحكام القانون الدولي، كما يعد من أهم وأشد الإجراءات العقابية الاقتصادية التي توقع على الدولة المخالفة للشرعية الدولية، ويصنفه البعض، على أنه صورة من صور القمع (إيذاء الدولة وزعزعة اقتصادها)، والأصل فيه أنه عمل حربي ،إلا أن تطور الآراء كما يسميه البعض الحصار الاقتصادي، هو إجراء سلمي يقصد منه "منع دخول وخروج السفن من وإلى موانئ وشواطئ دولة ما بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر" ويتم من خلال قيام سفن أجنبية بمحاصرة موانئ الدولة المعاقبة لمنع سفن تلك الدولة من مغادرة موانئها والحيلولة دون وصول سفن أجنبية أخرى لهذه الدولة، كما يشمل إغلاق الموانئ في وجه سفن الدولة المعاقبة.

كما يسمح للدولة الضاغطة بوقف كل تجارة بحرية بين الدولة المستهدفة وبقية العالم، ولم يكن الغرض فقط منع البضائع من الوصول إلى الدولة المستهدفة بل أيضاً منعها من التصدير إلى العالم الخارجي ومنعها من تعزيز اقتصادها الحربي ، والحصار السلمي أقل عنفاً وأكثر مرونة من الحرب، يرى البعض فيه أنه إجراء جماعي الغرض منه تسهيل الوصول لتسوية المنازعات بين الدول ،مع العلم أن الحصار شكلان تقليديان، هما: حصار سلمي أو (الحصار البحري) وحربي أو (الحصار الاستراتيجي)، ويبقى الحصار سلمياً متى رغب الطرفان المعنيان في اعتباره كذلك ،كما أن الدول المحايدة لا تستطيع التمسك بحيادها لعدم وجود حالة حرب رسمية.

ثالثاً: المقاطعة:

تعد المقاطعة أهم عقوبة اقتصادية توقعها دولة أو مجموعة دول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها، لكونها تمثل النموذج الأمثل للعقوبات الاقتصادية، ولأنها تشدد الخناق على الطرف المعتدي، حتى يتم تحقيق الهدف المرجو منها ، وقد تمت ممارستها منذ قرون في العلاقات الدولية، إذ كان الاتحاد الألماني المعروف بـ (الهانسا) يطبقها خلال

القرنين (14 و 15م) في علاقاته الدولية، وكان قراره في ذلك ملزماً لجميع الأطراف ، حيث كانت إجراءات المقاطعة ذات طابع سلمي.

و يرادف لفظ المقاطعة في اللغة العربية لفظ (Boycottage) في اللغة الفرنسية المقتبس من لفظ (Boycott) في اللغة الانجليزية ،وتعرف المقاطعة الاقتصادية بـ: " الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى معتدية عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما"، وتعني تعليق التعاملات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع دولة ما، والمقاطعة الاقتصادية بمفهومها الضيق تختص بتعليق الواردات فقط أما بمفهومها الواسع فإنها تتحدد بفرض إقامة العلاقات التجارية و المالية والاستثمارية والاجتماعية مع الدولة المستهدفة أو بعض مؤسساتها أو رعاياها، و لا تقتصر على جانب واحد ،بل تمتد إلى كل القطاعات بغية تحقيق أغراض اقتصادية أو سياسية أو عسكرية ولعل هذه أهم ميزة تميز المقاطعة عن الحظر الذي لا يمثل إلا نوعاً من إجراءات المقاطعة³¹.

وبشكل عام فإن العقوبات الاقتصادية هي وسيلة تمارسها الدول بهدف معاقبة دول أخرى ترى أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية. وقد أصبحت هذه الوسيلة في الوقت الحاضر أكثر قبولاً لدى المجتمع الدولي من مهاجمة ما يسمى بالدول المارقة عسكرياً أو غزوها.

ويمكن للعقوبات الاقتصادية أن تكون متعددة الأطراف، بمعنى اشتراك عدد من البلدان في فرضها، وغالباً ما يتم ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، أو أحادية بمعنى قيام بلد من البلدان بفرض العقوبات على بلد آخر نتيجة خلافات بين البلدين .

وثمة جدل واسع يدور الآن حول فعالية العقوبات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوة منها. وطبقاً لإحدى الدراسات، فإن الفترة بين عام 1914 وعام 1990 قد حفلت بنحو 116 مناسبة فرضت خلالها بلدان مختلفة عقوبات اقتصادية على بلدان أخرى. غير أن ثلثي هذه العقوبات فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها .

ويشير خبراء إلى أن التكاليف التي يتحملها البلد الذي يمارس فرض العقوبات الاقتصادية غالباً ما تكون باهظة، وخصوصاً إذا كان هذا البلد يتصرف بمفرده .وقد قدر أن الاقتصاد الأمريكي قد تحمل في عام 1995 خسائر قيمتها 15 مليار دولار نجمت عن إقدام الولايات المتحدة على فرض عقوبات اقتصادية على بلدان أخرى. وقد تمثلت هذه الخسائر بفقدان في الصادرات وبخسارة نحو 200 ألف وظيفة داخل قطاع الصناعات التصديرية .

³¹ ما سبق هو بعض الأفكار المأخوذة عن رسالة ماجستير بعنوان: العقوبات الذكية- مدى اعتبارها بديلاً عن العقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان، إعداد الطالب قردوح رضا وإشراف الدكتورة شمامة خير الدين، جامعة العقيد الحاج لخضر الجزائرية - باتنة - كلية الحقوق والعلوم السياسية -قسم الحقوق

غير أن هناك من يشير إلى أن العقوبات الاقتصادية قد حققت نجاحا ملحوظا ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، رغم أن بعض الاقتصاديين يشكون في الدور الذي لعبته العقوبات الاقتصادية في وضع نهاية لذلك النظام³²

وبشكل عام فإنه غالباً ما يتداخل الأثر الاقتصادي للعقوبات مع الأثر السياسي. إذ أن هدف العقوبات هو إلحاق خلل بنيوي بالتوازن الكلي للاقتصاد (توازن الموازنة العامة ، توازن ميزان المدفوعات، سعر الصرف والاحتياطي وفقاً لمعايير الحيلة الدولية ، الدين ، التضخم، البطالة ، الكتلة النقدية..)، الذي ينتج عنه مباشرة اهتزاز البنية الاقتصادية الاجتماعية السياسية، ووضعها في حالة أزمة بنيوية. وفي النهاية فإن التوازن الاقتصادي الكلي في أي بلد هو تعبير اقتصادي عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وتهدف العقوبات بشكل عام إلى أمور كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- 1- الضغط على تلك الحكومات المستهدفة لتغيير سياساتها .
 - 2- وقف الدعم المباشر وغير المباشر للبلد المستهدف .
 - 3- عدم استقرار حكومة البلد المستهدف .
 - 4- إضعاف القوة العسكرية للبلد المستهدف .
 - 5- إضعاف الاقتصاد الوطني للبلد المستهدف مما يجبره على الخضوع للدول التي قامت بهذه العقوبات.
- في الوقت نفسه هناك ثمة فوائد مهمة للعقوبات الاقتصادية على مستوى البلد ومن أهمها ما يلي :

- 1- التخلص من التبعية والهيمنة الأجنبية على تلك الدول.
- 2- ترشيد عادة الاستهلاك المفرط لدى بعض الشعوب .
- 3- ترشيد أزمة الدولار المستحكمة.
- 5- تشجيع صناعاتنا المحلية والقومية .
- 6- تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- 7- توظيف أسواقنا في خدمة أمن شعوبنا وقضاياها .
- 9- إذكاء الشعور الوطني ضد الدول التي قامت بهذه العقوبات³³.

³² <http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10786>

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الفوائد يمكن أن تكون حقيقية وممكنة إلا أن البعض منها سيكون مستحيل التطبيق والتنفيذ في حالة سورية كونها لا تتعرض فقط لعقوبات اقتصادية، وإنما لحرب كونية على مستوى الخارج ولحرب عصابات تكفيرية وإرهابية مدعومة من تلك الدول التي طبقت هذه العقوبات عليها.

³³ الرشودي، تركي بن عبد الله بن فهد، المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الإسلامي، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن،، العام الجامعي 1424/ 1425هـ

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية على سورية واستهداف موقعها الجيوسياسي

يتناول هذا المبحث غايات العقوبات الاقتصادية على سورية واستهداف موقعها الجيوسياسي، أي ما وراء العقوبات الاقتصادية الغربية وهدفها النهائي السياسي والاقتصادي (بمكونه النفطي والغازي).

- مآل العقوبات الاقتصادية والنفطية على بعض دول العالم والحالة السورية:

تتعرض الكثير من دول العالم لعقوبات اقتصادية ونفطية صارمة، من حيث منع التكنولوجيا وقطع الغيار الضرورية لعمل مثل هذه الصناعة التي تعتمد بشكل رئيسي على التطور العلمي. وقد واجهت دول العالم هذه العقوبات بطرق شتى نعرض أهمها:

- حيث أن دولة مثل كوبا، وهي جزيرة في بحر الكاريبي أضحت من أهم الدول في العالم في بعض الزراعات الاستراتيجية، وفي المجال الطبي والصناعة الطبية، وفي مجالات أخرى عديدة، وذلك رغم الحصار الجوي والبحري المستمر منذ أكثر من ستين عاماً.
- أن بلداً مثل كوريا الشمالية أصبحت تهدد الغرب والدول المساندة له في كل أنحاء العالم عن طريق التطور التقني الكبير الذي أحدثته في الحقل النووي.
- إن دولة مثل إيران فرض عليها الحصار الاقتصادي البحث عن البدائل اللازمة الضرورية لتجاوز مثل هذا الأمر فباتت تسابق الزمن للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات والصناعات المختلفة، حيث وصلت في الفترة الأخيرة إلى تصنيع كل ما تحتاجه دولة عظمى من أصغر الصناعات وحتى الأقمار الصناعية والتقنية النووية.
- طبعاً وهناك الكثير من دول العالم التي تعرضت لمثل هذه العقوبات وكانت النتائج أحياناً كارثية، كما حصل في العراق والصومال وليبيا لحسابات نفطية وغازية ومعادن ثمينة، آنية ومؤجلة.

أما إذا ما توقفنا قليلاً عند العقوبات المترافقة مع المؤامرة والحرب الكونية على سورية فيمكن تصنيفها بـ:

- 1- العقوبات الأمريكية: وبدأت بشكل أساسي منذ أيام عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2003 تحت مسمى (قانون محاسبة سورية)، وكان من أهمها (وقف الصادرات الأمريكية ماعدا الغذاء والدواء - وقف الاستثمارات والأنشطة التجارية - منع الطائرات السورية من الهبوط في المطارات الأمريكية - في عام 2006 تم توقيف كل التعاملات المالية مع البنك التجاري السوري، وفي عام 2011 وتحديدًا بتاريخ 2011/8/10 بتوقيف كل التعاملات المصرفية وحظر توريد الأسلحة ومنع استيراد النفط والغاز وتجميد أصول الحكومة السورية وتوقيف العمل ببطاقة (فيزا كارد وماستر كارد).

- 2- عقوبات الاتحاد الأوروبي: وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات هي التي كان لها التأثير الأكبر بسبب أن الاتحاد الأوروبي كان الشريك الأكبر لسورية في مجال التجارة

الخارجية (المستوردات والصادرات) فقد كان معدل التبادل التجاري بحدود 55%، وفي مجال النفط أكثر من 90%، ومع فرض العقوبات الأوروبية في عام 2011 والتي تضمنت العديد من القطاعات، ومن أهمها: (إيقاف شراء السندات السورية ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في أوروبا وتوقيف التعاون المالي والاستفادة من التسهيلات الائتمانية والفنية التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي... الخ.

3- عقوبات جامعة الدول العربية وبدأت في 2011/10/27 بعد أن علقت عضوية سورية في جامعة الدول العربية، وتضمنت: منع التعاون في (السلع غير الضرورية ووقف التعاملات المالية مع البنك المركزي، وكل التعاملات المالية، ووقف تمويل المشروعات الاستثمارية، وتجميد الأصول المالية لبعض الشخصيات السورية ومنع سفرهم... الخ.

4-العقوبات التركية: وتم فرضها بعد أسبوع من فرض العقوبات العربية، وتجسدت في عقوبات مالية وتجارية وتجميد الأصول السورية ووقف جميع أنواع التعاون مع البنك المركزي السوري وتوقيف اتفاقية التجارة الحرة... الخ³⁴.

وفي التفاصيل فقد أعلن الاتحاد الأوروبي مجموعة من القوانين التي تفرض العقوبات على سورية، لتصل إلى أكثر من (18) حزمة من هذه القوانين، وقد شملت العقوبات الأمريكية والأوروبية على قطاع النفط: حظر شراء النفط السوري أو نقله ومنع الشركات من التعامل مع سورية أو الاستثمار فيها مع سحب جميع الخبراء والكوادر الفنية والتقنية، وإيقاف تمويل جميع الأعمال وفرض عقوبات على جميع الشركات والمؤسسات النفطية السورية ومنها شركة محروقات التي تقوم بمهمة توزيع المواد البترولية.

و هذه العقوبات تصدر من خلال الجريدة الرسمية التي تنشر قوانين الاتحاد الأوروبي، والتي يصدر عنها كل مدة مجموعة من القوانين التي تخص الاتحاد الأوروبي ومنها العقوبات الخاصة بسورية وكان بعضها شمل القطاع المصرفي حتى الخاص منه

وهذا ما أدى طبعاً إلى وجود صعوبات ومشاكل كثيرة تعترض تأمين المشتقات النفطية، وهذا ما أكدته وزارة النفط السورية معتبرة أن سبب الأزمة الحالية في مادة الغاز المنزلي والبنزين ومازوت التدفئة وباقي المشتقات النفطية هو إجراءات الاتحاد الأوروبي المتخذة خارج إطار العقوبات التي استهدف بها قطاع النفط في سورية، ومنع شركات النقل والتوريد من التعامل مع شركة محروقات والوصول إلى سورية، رغم العقود المبرمة مع هذه الشركات سابقاً، الأمر الذي دفع بالوزارة إلى البحث عن البدائل الممكنة مع بعض الدول الصديقة لسد النقص الحاصل في هذه المشتقات.

وفي رأينا فإن هناك أكثر من مآرب لهذه العقوبات الغربية التي فرضت على سورية وبشكل خاص الغايات الطاقوية. وبهدف الإحاطة بهذه الغايات لابد من تحليل المكانة

³⁴ <http://www.alwehdaonline.sy/index.php/rever/5334-2014-04-05-10-37-13>

الجيوستراتيجية الطاقوية التي تحتلها سورية في الإقليم ككل وعلى مستوى الإمدادات النفطية والغازية العالمية.

أولاً- دور سورية الإقليمي المحتمل كبلد عبور للنفط والغاز وتأمين الإمدادات عبر البحر المتوسط :

على الرغم من هامشية مواردها النفطية والغازية الحالية مقارنة باحتياجات دول الخليج العربي، أو استهلاكها الداخلي مقارنة باستهلاك الدول الصناعية والصاعدة، فإن سورية بحكم موقعها الجيو اقتصادي تقع في قلب النظام النفطي العالمي، (وبدرجة أقل النظام الغازي) وبتأثير غير مباشر النظام العالمي للطاقة)، حيث ستزداد مكانة سورية أهمية في السنوات والعقود القادمة لتلبية الطلب المتنامي على هاتين المادتين في جميع أنحاء العالم، خاصة مع احتفاظ دول الخليج العربي بما يقارب ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط ونحو ثلث الاحتياطي العالمي للغاز، ونضوبهما في مناطق الإنتاج الأخرى، وبقائهما سلعتين استراتيجيتين بامتياز على الأقل للأجل 2030-2040، مع تزايد حاجة الدول الصناعية والصاعدة للمزيد من الإمدادات النفطية والغازية من خارج مناطقها.

فانطلاقاً من موقعها الجغرافي المتميز، فإن مكانة سورية كإحدى أهم ممرات عبور النفط والغاز من منطقة الخليج العربي باتجاه البحر المتوسط، ستكون أهمية بالغة، وسيجعلها تلعب دوراً إقليمياً مهماً في تأمين الإمدادات النفطية والغازية المطلوبة عالمياً. لكن لعبها لهذا الدور يتطلب تعظيم منافعها الطاقوية والاقتصادية والسياسية تبعاً لمصالحها القومية العليا، والإلمام بأهم النقاط الرئيسية المطلوب أخذها بعين الاعتبار لكي تستغل نقاط قوتها في تموضع صلب³⁵.

إن دور سورية المحتمل كبلد عبور للنفط والغاز، يربط مكان العرض الحالية والكامنة في دول الخليج العربي مع أماكن الاستهلاك في الدول المتشاطئة على المتوسط والأمريكيتين، سيتم عبر أنابيب ومرافئ سيتوجب تطويرها في سورية في حال تصدير النفط كخام، وعبر مصافي جديدة ومعامل معالجة وتسييل سيتطلب إقامتها في حال تصدير جزء من النفط والغاز كمشتقات.

³⁵ (يميل البعض على تحليل الأزمة من جانب حرب النفط في سورية، حيث يبدو أن للصراع في سورية أبعاداً نفطية خفية، خصوصاً في ضوء ما كشفه الدكتور عماد فوزي الشعيبي لفضائية الميادين عن اكتشاف 14 حوضاً نفطياً في المياه الإقليمية السورية، واعتداءات المسلحين المعارضين على آبار نفطية في دير الزور، حيث فرضت الولايات المتحدة وأوروبا حظراً لاستيراد النفط من سورية منذ بداية الأزمة. كما كشف الدكتور عماد فوزي الشعيبي رئيس مركز الدراسات والمعطيات الاستراتيجية في دمشق عن اكتشاف 14 حوضاً نفطياً في المياه الإقليمية السورية، في ظل تعميم على نتائج المسح الذي أجرته شركة نرويجية. وضمن حلقة من برنامج "حوار الساعة" على قناة "الميادين" قال الشعيبي "إن مسحاً تأشيرياً لمنطقة الساحل السوري لما يقارب 5000 كيلو متر مربع قامت به شركة نرويجية تدعى "انسيس" توصل إلى اكتشاف 14 حقلاً نفطياً." مبيناً أن من بين الحقول الـ 14 "هناك أربعة حقول من المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية إلى منطقة بانياس تضم إنتاجاً نفطياً يعادل إنتاج دولة الكويت من النفط، ومجموعه يتخطى ما هو موجود في لبنان وقبرص وفلسطين مجتمعين." واعتبر الشعيبي أن هذا المخزون النفطي هو "تقمة"، متابعاً "السؤال هو هل من المسموح أن تمتلك دولة واحدة كل هذا؟". كلام الشعيبي يطرح تساؤلات حول دور المخزون النفطي والغازي الموجود في سورية والغير مستثمر في الأزمة التي تشهدها البلاد، حيث تم اكتشاف آبار غاز في منطقة ريفي حمص ودمشق باحتياطيات كبيرة، بالإضافة إلى ما يحكى عن حرب أنابيب الغاز وموقع سورية الاستراتيجي لمد هذه الخطوط.

إن تصدير النفط يتمتع من الناحية الفنية واللوجستية والزمنية باحتمالية مرتفعة نسبياً مقارنة بتصدير الغاز. كما أن تفاوض سورية الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول المنتجة في السابق كما يمكن أن يحدث في المستقبل (السعودية، العراق، قطر وإيران) ودول العبور الأخرى (الأردن، العراق، لبنان، تركيا)، سيكون مبنياً على التوازنات الجيوسياسية العالمية والإقليمية ومآلها خلال الأجل 2040، بما فيها محددات العرض والطلب على مصادر الطاقة عالمياً وإقليمياً، واستراتيجية التنمية السورية بمكوناتها الاقتصادية والطاقوية والبيئية، كون مرور أنابيب النفط أو/و الغاز عبر سورية ليس فقط عبور جغرافي يؤمن لها مصادر جديدة من عوائد الربح بل سيلبي حاجاتها المتنامية من هاتين المادتين، وسيضمن لها تحقيق أمنها الطاقوي وتعزيز مكانتها الاستراتيجية والجيواقتصادية كلاعب أساسي، ولدرء تكاليف ومطامح القوى الكبرى والإقليمية بالسيطرة على مكامن النفوذ.

ثانياً- فضاء الطاقة العالمي واستراتيجيات الدول المختلفة وموقع سورية الجيوسياسي:

وسنحاول دراسة هذا الفضاء من خلال المعطيات التالية:

1- دور مكون الطاقة: إتاحة موارد الطاقة والإمدادات وطرق العبور وتكاليف الإنتاج وارتفاع تكاليف النقل:

إن توفر موارد الطاقة الآمنة وعبورها من أماكن الإنتاج إلى التكرير والاستهلاك وبأقل الأسعار، أصبحت عاملاً حاسماً في تنافسية منطقة ما والبلد ومناطقه، فتحقيق الأمن الطاقوي وتأمين الإمدادات من حقول الدول المصدرة إلى مصافي التكرير أو موانئ التصدير عبر جسور العبور (أنابيب وحاملات النفط والغاز والمرافئ المجهزة) إلى أماكن الاستهلاك يتطلب سياسات تعاون مشتركة بين الدول المنتجة ودول العبور والدول المستوردة.

فدول الخليج العربي (التي تحوز على ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط وأكثر من ثلث الاحتياطي العالمي للغاز)، والدول المتشاطئة على بحر قزوين، ستكون مدعوة لزيادة إنتاجها ومد الأنابيب باتجاه القارات كافة بما فيها منطقة أوربا، وتصدير النفط عبر الأنابيب والمرافئ التي ستبنى على أراضي دول العبور، والمناطق التي تربط بين الخليج العربي ومنطقة قزوين (والبحر الثلاث الأخرى الأسود، والمتوسط، والبحر الأحمر).

إن دول العبور يمكنها أن تعظم منافعها و"تفعّل" مكانتها الجغرافية الحاسمة وتأخذ ثمنها لدورها كعامل استقرار إقليمي في تلاقي مصالح دول الاحتياطي ومصالح دول الاستهلاك، كما يمكن أن تنزود هي بنفسها من مصادر الطاقة.

إن ارتفاع نسبة مكون الطاقة في تكاليف وأسعار عمليات التوريد والإنتاج والتصدير والتوزيع نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته (والغاز) وارتفاع تكاليف الشحن وتكاليف التأمين، أدى إلى الضغط باتجاه تعزيز التبادل التجاري والخدمي بين مناطق متقاربة لتخفيض كلفة النقل (نقل النفط الخام ومشتقاته وبشكل أهم نقل البضائع) والتخزين والشحن (وسلسلة التبريد والحفظ للمنتجات الغذائية والحيوانية إلخ)، فعندما يرتفع سعر النفط يزداد

عدد السلع التي تصبح كلفة نقلها أكثر من كلفة الإنتاج (بعض المحاصيل تترك بأرضها تتلف لأن كلفة نقلها تتجاوز أسعار مثيلاتها أقرب جغرافياً).

2 - دول منطقة الخليج العربي وميزان الطاقة العالمي:

إن تحليل توزيع الاحتياطي النفطي العالمي (نهاية 2010)³⁶ يظهر تمايزاً واضحاً بين دول العالم، حيث تتمركز الاحتياطيات في منطقة الخليج العربي، وتتفرد السعودية بخمس الاحتياطي العالمي (19.1 %)، تليها أهمية إيران (9.9 %) والعراق (8.3 %) والكويت (7.3 %) والإمارات العربية المتحدة (7.1 %). وهذه الدول الخمس تشكل "دول المركز" ونواة الأوبك في قلب النظام النفطي العالمي، ويشكل مجموع احتياطي الدول العربية مجتمعة حوالي (51.1 %) ومع إيران تصبح النسبة (61 %)، بينما لا يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة نسبة (2.4 %) ولا يتعدى مجموع احتياطي الصين والهند واليابان مجتمعة 2 %. فالصين والهند اللتان تشكلان ما نسبته (40 %) من سكان العالم لا تملك إلا (1.8 %) من الاحتياطي النفطي العالمي.

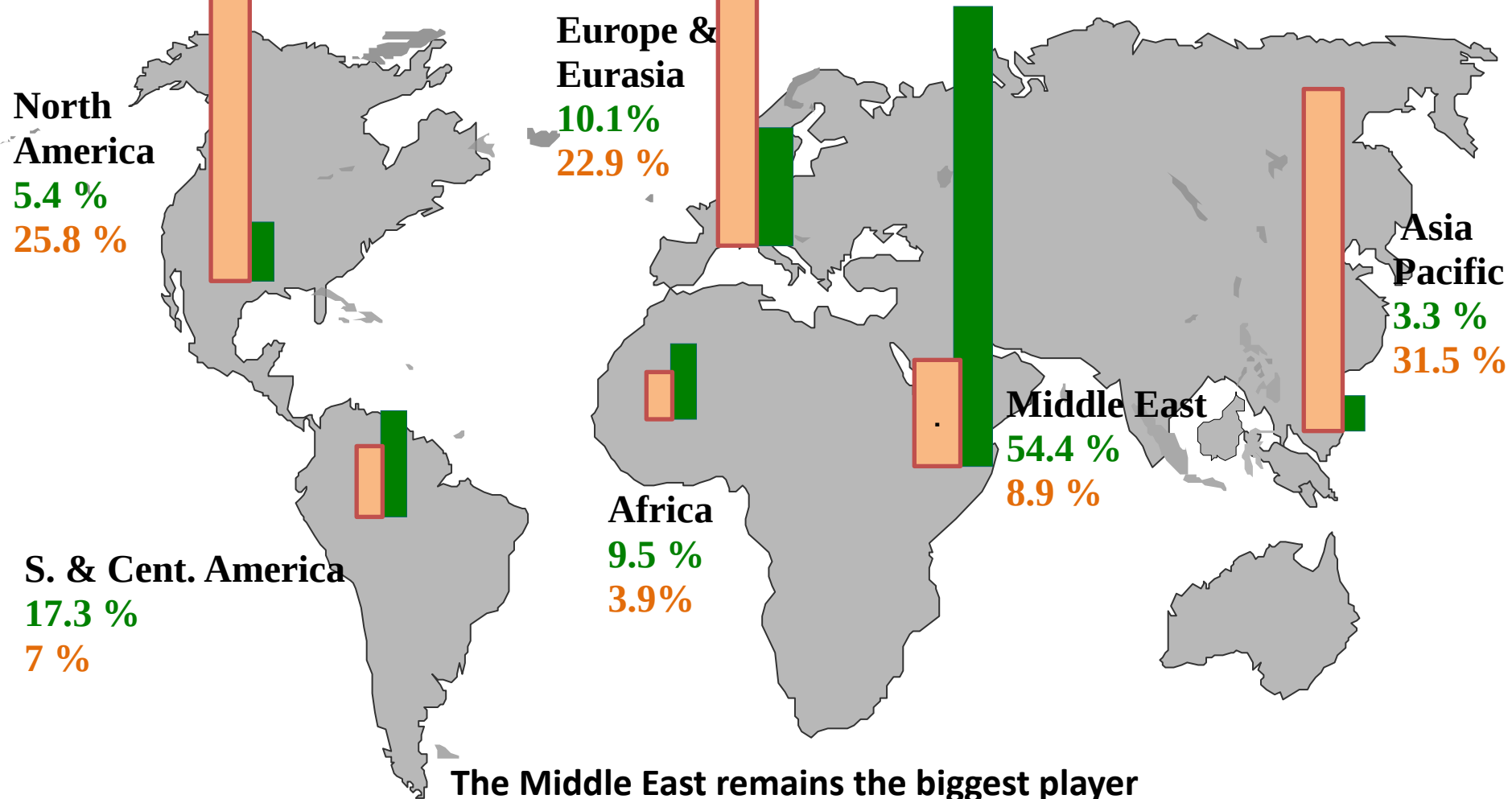
وإذا ما قوبلت هذه المؤشرات مع الاستهلاك، فيلاحظ التفاوت الكبير، حيث تنفرد الولايات المتحدة بأكثر من خمس الاستهلاك العالمي، (19.1) مليون ب/ي مقارنة بمستوى الإنتاج العالمي (87.3) مليون ب/ي (2010)، أي: تستهلك برميلاً واحداً من كل خمسة براميل منتجة عالمياً، هذا يعني أن محور واشنطن-الرياض (السعودية بحوزتها على خمس احتياطي العالم) بشكل خاص والخليج بشكل عام، يكتسب دلالة جيوسياسية واضحة، ليس فقط لجهة العرض والطلب بل الفاعلين الرئيسيين كالشركات النفطية الدولية، وطرق الإمدادات الجغرافية البرية والبحرية تجاه أهم مناطق الاستهلاك، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي الذي يستهلك ما يقارب (20 %) من الاستهلاك العالمي، والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية الذين يستهلكون (22.1 %). كما أن تطور الاكتشافات الجديدة على مستوى العالم مقارنة بما أنتج حتى الآن (منحنى ذروة الموارد البترولية)، أي العلاقة بين الاحتياطي والإنتاج (R/P)، يظهر وصول المنحنى إلى الذروة (Peak)، وأن دولاً قليلة لديها "أفق" نفطي بعيد الأمد، كدول الخليج المشار إليها أعلاه والتي يفوق أمدها النفطي لعقودٍ عديدة تتجاوز أحياناً (100 سنة) مقارنة بدولٍ مهمةٍ لجهة الاستهلاك والتي لا يتعدى أفق الإنتاج فيها سنوات قليلة بما فيها أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

وبالنظر إلى قطاع الغاز، فأيضاً يلاحظ أن الاحتياطيات العالمية متمركزة في عددٍ محدودٍ من الدول، حيث تحتل روسيا الصدارة بحيازتها على ما يقارب ربع الاحتياطي العالمي (23.9 %) تليها أهمية إيران (15.8 %) وقطر (13.5 %)، بينما لا تملك الدول الصناعية مجتمعة إضافة إلى الصين والهند إلا (8 %) من هذا الاحتياطي، تستهلك بالمقابل ما يزيد عن (70 %) من الاستهلاك العالمي، حيث تستهلك الولايات المتحدة لوحدها أكثر من خمس إنتاج الغاز العالمي. والخريطة التالية توضح توزيع احتياطي النفط والغاز في العالم شكل رقم (6)

36 (استناداً إلى التقرير الأخير لـ "بريتش بتروليوم" الجاد والشامل، حزيران 2011، BP Statistical Review of World Energy June 2011

مكانة سورية الحالية والرؤية المستقبلية في محيطها الإقليمي والعالمي

توضع الاحتياطي والاستهلاك العالمي للنفط: سورية وتركيا في قلب النظام العالمي



Source of data: BP Statistical Review of World Energy June 2011

إن الواقع الحالي لميزان الطاقة الأولية العالمي نهاية العام (2010)، يظهر أن النفط والغاز يشكلان (58%) من هذا الميزان، وتصبح هذه النسبة بإضافة الفحم الحجري بحدود (88%). أما الطاقة الكهرونيوية والكهرومائية وباقي الطاقات المتجددة فتصل مجتمعة إلى (12%).

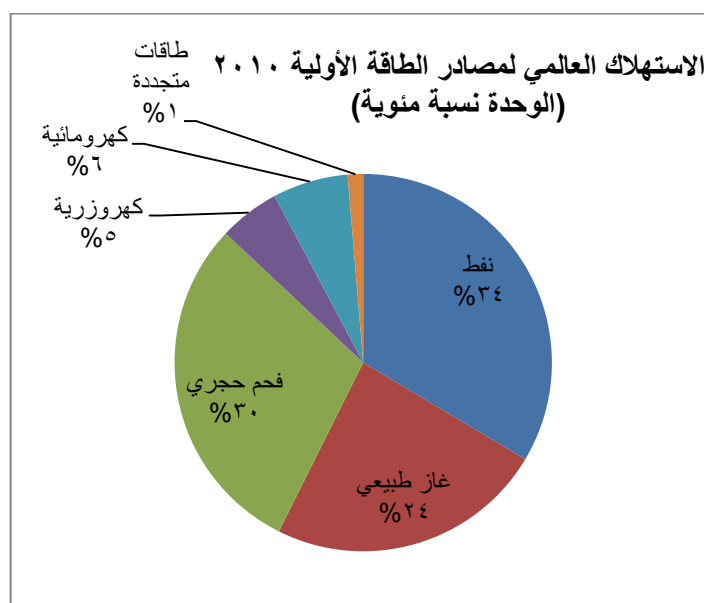
والجدول التالي يبين توزيع استهلاك الطاقة الأولية العالمي حسب مصادر الطاقة.

جدول رقم (20)

توزيع استهلاك الطاقة الأولية العالمي حسب مصادر الطاقة، 2010							
الكميات:	نفط	غاز طبيعي	فحم حجري	طاقة ذرية	طاقة كهرومائية	طاقات متجددة	المجموع
مليون طن نفط مكافئ	4028.1	2858.1	3555.8	626.2	775.6	158.6	2002.4
النسبة من الكلي	33.6%	23.8%	29.6%	5.2%	6.5%	1.3%	100%

والشكل التالي يبين هذا الاستهلاك بالنسب المئوية.

شكل رقم (7):



إن هذا الميزان لن يخضع لتغير جوهري على الأقل على المستوى العالمي. فالنفط والغاز سيبقيان سلعتين استراتيجيتين على الأقل للأجل 2035-2040، كونهما يدخلان في تركيب ما يقارب (500) ألف منتج، ولا يمكن تصور خروج النفط من حضارة الإنسانية قبل عقود وبشرط توفر مقومات الدخول في حضارة قد تكون منفصلة عما يعيشه العالم. وبالتالي سيبقى دور النفط والغاز جوهرياً في آلية عمل الاقتصاد العالمي خاصة وأن

ارتباط قطاع النقل بالنفط وتحديدًا الجوي والبحري منه سيبقى شاملاً، وأن ارتباط إنتاج الكهرباء بالغاز سيبقى جوهرياً حتى مع تطور الطاقة الكهرونووية والطاقات الجديدة. فاحتلال الطاقات الجديدة الأخرى موقعاً مهماً قبل عقدين من الزمن على الأقل لن يكون ممكناً فنياً واقتصادياً ولكافة دول العالم، أو على الأقل على حساب موقع الفحم الحجري في ميزان الطاقة العالمي (باستثناء الصين)، هذا إذا ما لعبت العوامل البيئية دوراً حاسماً.

إن مقارنة مستوى الإنتاج النفطي وتطوره المستقبلي بما سيكون متاحاً، يبرر نظرية نضوب الاحتياطي، وأن النفط سيبقى سلعة استراتيجية نادرة بامتياز، على عكس ما ساد من قناعات في العقد الماضي من أن النفط أصبح سلعة (Goods) كغيرها من "البضائع" (Commodities)، حيث سيبقى (مع الغاز طبعاً) المصدر الرئيسي للطاقة خلال ثلاثة عقود على الأقل.

كما أن أمن إمدادات الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي سيكون محكوماً بمخاطر عديدة، حيث ستكون نسبة ارتباطه بالطاقة من خارج دول منطقة الاتحاد الأوروبي، قد وصلت إلى (70%) عام (2030)، كونه سيستورد في ذلك الأجل (90%) من حاجته للنفط، و أكثر من (80%) حاجاته للغاز³⁷.

إن مصادر الإنتاج في دول أوربا الغربية (بحر الشمال) وفي أمريكا الشمالية، أصبحت محدودة نسبياً وتتابع مستويات الإنتاج انخفاضها، بينما الطلب على مشتقات هاتين المادتين يزداد باستمرار في جميع أنحاء دول العالم، خاصة في دول شبه قارية كالصين والهند اللتين تسجلان معدلات نمو اقتصادي تفوق الرقمين.

بالمقابل، فإن منطقة الخليج العربي التي تتمتع بتكلفة استخراج تعتبر الأقل عالمياً، ستلعب أكثر من أي وقت مضى الدور الأهم في توازنات الطاقة العالمية وتأمين الإمدادات النفطية والغازية وتلبية حاجة السوق الدولية باتجاه جنوب شرق آسيا (خصوصاً اليابان والصين والهند) وباتجاه أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، كون استمرار نمو الطلب على النفط والغاز لا يمكن تغطيته إلا من خلال احتياطات هامة شرط إمكانية تطويرها اقتصادياً وضخها في السوق الدولية. إن هذا الاستنتاج يفسر إلى حد كبير مدى خضوع منطقة الخليج تحديداً ودول العبور أيضاً (البحرية والبرية بما فيها سورية) لتجاذب التنارع بين الأقطاب العالمية الثلاث (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، واليابان) وما سيتبعها من بروز محتمل للصين والهند، نحو الولوج إلى النفط والغاز.

(37) تتفق معظم الدراسات الاستشرافية المتعلقة بحاجة الاتحاد الأوروبي من مصادر الطاقة على هذه النسب، وهي ملخصة في الدراسة المعمقة لقطاع الطاقة عالمياً (د. زياد أيوب عربش، "المسألة الطاقوية السورية: الواقع، الوظائف والتحديات: استشراف الأفق والبدائل للأجل 2025"، مشروع الرؤية الاستشرافية لمسارات التنمية في سورية، دمشق، عربي).

وبالتالي، سيبقى النفط والغاز السلعة الاستراتيجية بامتياز لغاية العام 2040 على الأقل، وستكون دول الخليج العربي تحديداً "مدعوة" أكثر من أي وقت مضى لزيادة إنتاجها من النفط والغاز وتلبية الطلب المتنامي من الدول المستهلكة الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان)، ومن الدول الكبرى الأخرى كالصين والهند ومن الدول الصاعدة، خاصة في ظل تناقص العرض في أهم مناطق الاستهلاك الأخرى (وتحديداً أوروبا الغربية والولايات المتحدة)، وفي ظل المحدودية الفيزيائية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية لمصادر الطاقة الأخرى (الفحم الحجري، الطاقة الكهرونووية، الطاقات المتجددة والجديدة) والتي لا يمكن أن تشكل تهديداً حقيقياً للنفط والغاز ومشتقاتهما في الاستخدامات غير القابلة للإحلال. وسيتعاضد دور دول الإنتاج والعبور في تأمين الإمدادات المطلوبة مع اشتداد صراع القوى الكبرى الحالية (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، وروسيا واليابان) وتلك قيد التشكل (الصين، والهند) فيما بينها، ومع دول منطقة الخليج العربي المنتجة، ومع دول العبور الأخرى في شرق المتوسط وفي البحر الأحمر (تركيا، سورية، لبنان، الأردن، "إسرائيل"، ومصر)، للسيطرة على مناطق النفوذ وسعيًا لضمان عرض وإمدادات النفط والغاز وممرات العبور البرية والبحرية.

وتحديداً بالنسبة لدول منطقة الخليج، فإن كل من العراق والسعودية وإيران على الأقل، لديها مصلحة اقتصادية بحتة بإنشاء أنابيب النفط (والغاز بالنسبة لقطر وإيران) التي تربط الحقول النفطية والغازية بالمتوسط. فبالنسبة للعراق تحديداً تعتبر سورية الممر الأمثل اقتصادياً لتصدير نفطه باتجاه الغرب. أما بالنسبة للسعودية فمد أنابيب النفط سيخفف من اعتمادها على مضيق هرمز وعلى قناة السويس، خاصة وأن إنتاجها سيزداد بكميات أكبر مما تنتجه الآن.

3- استراتيجية الاتحاد الأوروبي:

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الطاقوية تجاه المنطقة تتمثل بالآتي:

- استكمال الربط الكهربائي بين كافة دول المنطقة العربية ومع دول جنوب أوروبا.
- تنويع مصادر الإمدادات الغازية، حيث يمثل خط الغاز العربي أهمية مباشرة. فحتى ولو لم يتم تصدير الغاز المصري عبر هذا الخط باتجاه أوروبا، فإن الاحتياطات الغازية في كل من قطر والعراق تبرر الاستراتيجية الأوروبية بتنويع مصادر الغاز وعدم الارتهان لمصدر واحد أو مصدرين فقط (كما حدث مؤخراً مع أوكرانيا التي يمر عبرها 30% من الغاز الروسي باتجاه دول أوروبا الغربية، وكاد الأمر يتحول إلى أزمة طاقوية). ويمثل الغاز العراقي والإيراني والقطري مصادر كامنة للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال التصدير البري عبر تركيا أو/و سورية (ثم عبر المتوسط)، مع الإشارة إلى عبور الغاز القطري باتجاه الغرب يجب أن يمر فيزيائياً بالأراضي السعودية (ثم العراقية أو الأردنية)، مقارنة باقتصار تصدير الغاز الإيراني على الأراضي التركية، واقتصار الغاز العراقي على الأراضي السورية.

- تأمين العرض النفطي الآمن، وتنويع مصادر التزود وزيادة وضمان الإمدادات من الخليج العربي، ومن أهم دوله (العراق، والسعودية، وإيران)، فضلاً عن التزود من شمال أفريقيا (الجزائر، ليبيا ومصر) ونيجريا وروسيا.
- الدفع بمشروع الديزريتيك (Desertic) الذي يضم 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية بهدف إنتاج الطاقة الكهروشمسية من دول الجنوب وتوريدها إلى دول الشمال باستثمار 5 مليار يورو خلال عدة سنوات، حيث تشارك سورية في هذا المشروع الذي تلكت أعمال تنفيذه بفعل المتغيرات داخل الاتحاد الأوروبي وفي المنطقة.
- علماً بأن الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من اعتماده سياسة طاوقية بعيدة الأمد، فإن مصالح دوله ليست دائماً متفقة وتختلف الرؤية تجاه مصادر التزود النفطية (وحتى الغازية).

4- الرؤية التركية:

منذ منتصف العقد المنصرم بدأت القيادة التركية بتجسيد الرؤية الجديدة، و"إعادة" تموضع تركيا الاستراتيجية في علاقاتها مع دول المنطقة، والعالم خاصة، بعد التغيرات الجوهرية في التوازنات العالمية والإقليمية. وانطلاقاً من موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط بين البحار الخمس: (الأسود، قزوين، الخليج العربي، الأحمر، المتوسط)، ومواكبة لنمو اقتصادها الذي يسجل باستمرار معدلات مرتفعة، عمدت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ونسج علاقات استراتيجية جديدة، شمالاً وشرقاً وجنوباً، خاصة مع الدول العربية وإيران، حيث يُعتبر مكون الطاقة ركناً أساسياً في هذه الرؤية. فعلى الرغم من أنها لا تملك المصادر النفطية والغازية الضرورية لمتابعة نموها الاقتصادي، تسعى تركيا من خلال سياساتها الحالية إلى تقوية دورها كدولة ناقلة لحزام الطاقة ما بين الشرق والغرب وما بين الشمال والجنوب. فبالإضافة إلى سعيها تنويع سلتها الطاوقية وتحقيق أمنها الطاوقى بتنويع مسارات الإمدادات، تهدف السياسة الطاوقية التركية إلى الاستفادة القصوى من موقعها الجغرافي كونها تقع في "مفترق" طرق العبور النفطي الإقليمي النفطي والغازي، لا بل تلعب دور رأس الحربة في صراعات النفوذ خاصة بين المشروع الأمريكي والأوروبي بالإحكام على مصادر الطاقة وممراتها من منطقة الخليج تحديداً والاستراتيجية الروسية كلاعب عالمي في قطاع النفط، والغاز تحديداً.

بالمقابل فإن منطقة الخليج العربي التي تقع في قلب النظام النفطي والغازي العالمي كونها تزخر بـ 66% من احتياطي النفط العالمي و 41% من احتياطي الغاز وتتمتع بتكلفة استخراج تعتبر الأقل عالمياً، ستلعب أكثر من أي وقت مضى (أو ستدفع للعب) الدور الأهم في تأمين الإمدادات وتلبية حاجة السوق الإقليمية والعالمية، كون استمرار نمو الطلب على النفط والغاز لا يمكن تغطيته إلا من خلال احتياطات هامة شرط ضخها في السوق الدولية. والسؤال المركزي: هل يمكن لتركيا أن تلعب باستقلالية تامة هذا الدور؟ وماهي مصالح التعاون مع دول الجوار؟ فكيف يمكن أن تصبح تركيا ممراً لعبور الغاز الإيراني مع سعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمحاصرة إيران تحت غطاء ما يسمى الملف النووي؟ وكيف يمكنها أيضاً تعزيز علاقاتها مع أوروبا كمرر لعبور الغاز من منطقة قزوين أو إيران دون تهديد المصالح الروسية التي تريد أن تبقى الشريك الأساسي

المورد للغاز باتجاه دول الاتحاد الأوروبي؟ كيف يمكن تعظيم مصالح ودور سورية الحيوي كبلد عبور وتأمين إمداداتها باستقلالية اقتصادية؟ بالتالي فإن المسألة الطاقوية تفسر إلى حد بعيد "تكالب" القوى الكبرى والإقليمية على مكانة سورية الجيواقتصادية³⁸.

5- مكانة سورية في الإمدادات النفطية والغازية

تقع سورية في قلب طرق العبور النفطي الإقليمي النفطي (والغازي) والتي تشكل مناطقه قلب النظام النفطي العالمي، وذلك بمطابقة الخارطة النفطية العالمية إمداداً واستهلاكاً مع الخارطة الجغرافية. إن أهمية هذا الموقع تنبع من أنه يربط جغرافياً منطقة الخليج العربي (التي تحوز على 66% من الاحتياطي العالمي) وتحديداً السعودية والعراق وإيران، مع منطقة البحر المتوسط، التي من خلالها تعبر الإمدادات (بشكل أساسي النفطية منها) باتجاه الدول الأوروبية الغربية خاصة، وباتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا الدور قد لعبته سورية في فترات سابقة ومنذ زمن بعيد. فبفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي، كانت سورية بلد عبور للنفط العراقي خلال الفترة 1934-1982 (شركة ال-IPC لغاية 1972 ثم للنفط العراقي المؤمّم من 1973-1982)، والنفط السعودي خلال الفترة 1951-1970 (شركة ال-Tapline فرع Aramco)، حيث كان أكثر من 70% من النفط العراقي و35% من النفط السعودي يمر عبر سورية.

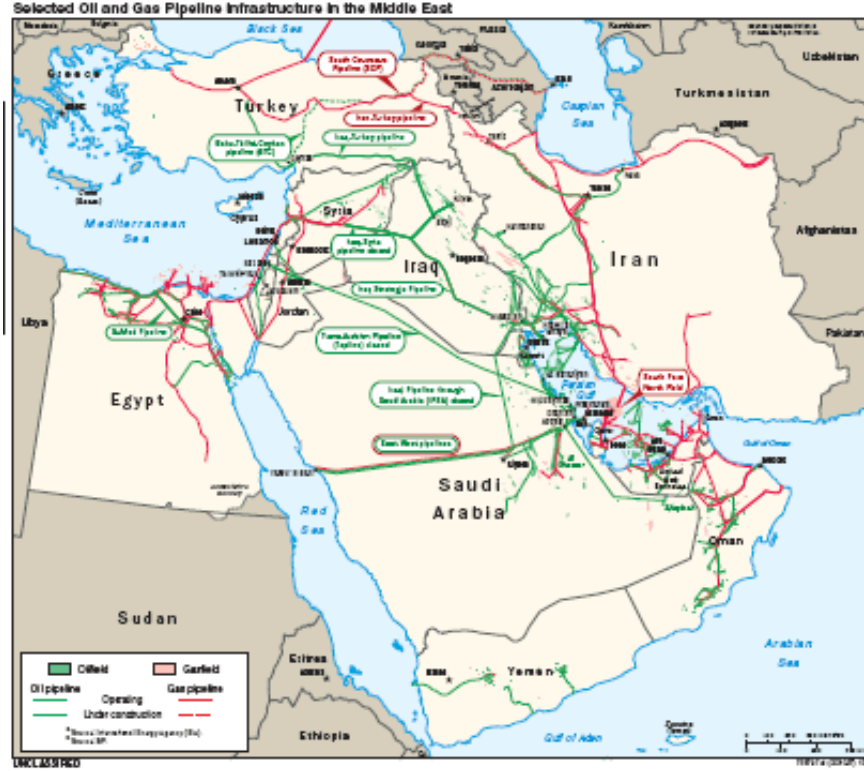
لكن هذا الدور أصبح غائباً منذ توقف الصادرات النفطية العراقية عام 1982، حيث عمدت دول الخليج وتحديداً السعودية والعراق إلى تنويع طرق الإمداد البرية والبحرية مع بداية عقد الثمانينات، وذلك بالتصدير المباشر عبر مرافئ الخليج العربي، الذي كان محفوفاً بالمخاطر (مضيق هرمز) أثناء حرب الخليج الأولى (1980-1988)، باتجاه دول شرق وجنوب آسيا وباتجاه المتوسط بالمرور عبر مرافئ البحر الأحمر كالسعودية واليمن اللتين لديهما مصبات مباشرة على البحر الأحمر وعبر قناة السويس، والتصدير عبر الأراضي التركية والمتوسط بالنسبة للنفط العراقي الذي يعاني منذ أمد بعيد من محدودية منافذه البحرية جغرافياً وبالمساحة (شط العرب).

إن توقف مرور النفط العراقي منذ عام 1982 عبر الأراضي السورية، ساعد سورية في استغلال هذه البنية التحتية بتصدير النفط السوري المكتشف منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات.

³⁸ كان الدور الأكثر خطورة وقذارة على صعيد الأحداث الدراماتيكية التي حصلت في سورية هو الدور التركي الوقح والمكشوف وذو النوايا الخبيثة. إذ أن مشروع المنطقة العازلة التي ترغب الحكومة التركية خلقها بالدم والنار والتخريب من خلال زرع وتحريك المسلحين على الحدود الشمالية والشمالية الغربية لسورية، ابتداء من باب السلامة في الريف الشمالي مروراً بريف ادلب المحاذي للحدود نزولاً إلى الساحل الشمالي و تتوزع النقاط الرئيسية المستهدفة لتكون مناطق عازلة: تركيا تسعى جاهدة لخلق منطقة عازلة على الأراضي السورية وذلك بهدف توسيع وبجحة حماية اللاجئين السوريين المتواجدين على أراضيها، الأمر الذي دفع أنقرة لتمويل ومساعدة المسلحين في المناطق السورية القريبة من حدودها، في محاولة لإعادة العهد العثماني إلى المنطقة وبالأخص في سورية. توب نيوز - أحداث سلوم عبدالله 2012-10-14

ومع بداية العقد المنصرم سعت روسيا وفرنسا لإحياء هذا الخط بإنشاء خط جديد بطاقة 1.4 مليون ب/ي، بحيث يربط الاحتياطات التي كان من المفروض تطويرها، بالبحر المتوسط عبر سورية. لكن وعلى الرغم من البحث في تفاصيل إنشاء هذا الأنبوب، توقفت المفاوضات النهائية مع احتلال العراق.

والشكل التالي يبين أهم حقول وأنابيب النفط والغاز في الشرق الأوسط. شكل رقم (8).



والشكل التالي يضم هذه الخطوط، وطرق عبورها بالمنطقة، إضافة إلى روسيا. شكل رقم (9).



أما فيما يتعلق بالغاز فقد بدأت سورية بالفعل لعب دور مهم في خط الغاز العربي (غاز المشرق أو الغاز الرباعي) والذي يربط مواقع الإنتاج في مصر مع كل من الأردن وسورية ولبنان. ويمكن تشبيه هذا الخط مجازياً بالشجرة التي تمتلك جذوراً في مصر وبدرجة أكبر وإن كانت كامنة في كل من العراق مباشرة، وإيران عبر تركيا أو العراق، وربما قطر عبر السعودية، والسعودية عبر الأردن، ولديها ساق وفروع تمثل التصدير إلى سورية ولبنان وتركيا وغيرها. حيث يهدف المشروع لنقل الغاز المصري بمرحلته الحالية إلى كل من الأردن وسورية ولبنان، حيث بدأت كميات الغاز بالوصول بداية إلى الأردن ثم مؤخراً إلى سورية (2009)، وإن بكميات قليلة بحدود 1.2 مليون م³/ي) ومن ثم لاحقاً لبنان، سيما وأن الخط أصبح جاهزاً كونه يصل من العريش في مصر إلى منطقة حمص (العريان) عبر الأردن. لكن هذا الخط يتعرض منذ فترة لعمليات تفجير في الجانب المصري مما يؤدي إلى توقف الغاز المصدر إلى سورية.

أما الخيار القبرصي أي استكمال الخط من بانياس باتجاه قبرص، فقد تفاوضت الأخيرة مع مصر ودول العبور لإمدادها بالغاز، لكن الاحتياطات الغازية المؤكدة في مصر لم تسمح لمصر بالتعهد بتسليم كميات جوهرية واقتصادية تبرر انضمام قبرص إلى هذا الخط.

وتسعى سورية لاستكمال هذا الخط من منطقة حلب باتجاه الحدود التركية (عبر محطة جبرين، حلب) وذلك بترك الخيارات مفتوحة، إما بتصدير الغاز المصري (في حال سمحت بذلك احتياطات الغاز في مصر) عبر سورية باتجاه تركيا ومن ثم باتجاه دول جنوب شرق أوروبا (رومانيا وبلغاريا وهنغاريا والنمسا حيث تم التوقيع سابقاً على اتفاق حسن نوايا)، أو استيراد الغاز من إيران إلى سورية عبر تركيا لتغذية محطة جبرين بشكل رئيسي. خاصة مع وجود احتمال ربط الغاز العراقي بالشبكة السورية (من خلال خط الغاز المحوري) التي ستكون بدورها مربوطة بالغاز المصري.

أما خط الغاز المحوري (العراقي-السوري) الذي مازال مشروعاً، فيهدف إلى نقل الغاز من العراق بحدود 6 مليون م³/ي في المرحلة الأولى، ثم يرتفع في المرحلة الثانية إلى 12 مليون م³/ي، ليتم تزويد سورية و/أو لبنان بالغاز العراقي مع عدم استبعاد تصدير الغاز العراقي إلى جنوب غرب تركيا وبعض الدول الأوروبية، في حال تم ربطه بخط الغاز العربي، لكن التعاون مع الجانب العراقي توقف مع احتلال العراق.

وفي السنوات الأخيرة تم التوقيع على اتفاقية تطوير حقول الغاز في عكاس (محافظة الأنبار) بين سورية والعراق، ليتم استهلاك حوالي 1.4 مليون م³/ي في سورية عبر معامل الغاز الموجودة في سورية والتي انخفض إنتاجها مع انخفاض إنتاج الغاز في حقول شركتي الفرات ودير الزور، مع إمكانية تصدير كميات أخرى عبر خط الغاز العربي، في حال سمحت الاحتياطات بذلك.

كما وقعت سورية مذكرة تفاهم مع الجانب الإيراني لاستيراد الغاز بحدود 3 مليون م³/ي في المرحلة الأولى (نهاية عام 2009) ثم إلى 12 مليون م³/ي بعد ثلاث سنوات وذلك عبر الشبكة التركية باتجاه خط الغاز العربي (بعد استكمال الجزء السوري من منطقة العريان في حمص إلى الحدود التركية).

لكن واقعياً كلا المشروعين يحتاجان إلى مدة زمنية أكبر مما هو وارد في الاتفاقيات، كما أن مشروع الغاز العراقي يتمتع باحتمالية تنفيذ أسرع من مشروع الغاز الإيراني. مع ذلك، فقد تم فعلياً دراسة نقل الغاز الإيراني والعراقي عبر سورية، حيث تم التوقيع مؤخراً على مذكرة تفاهم بين كل من إيران والعراق وسورية لتوريد ما مقداره 50 مليون م³/ي من الغاز.

ثالثاً: الاكتشافات الغازية الجديدة ومشاريع النفط والغاز في منطقة تشكل سورية جغرافياً واسطة العقد فيها:

- سورية والغاز والموقع الجغرافي:

إذ كثر الحديث في الفترة الحالية عن احتمالات وجود الغاز في سورية عموماً وتحديداً في الساحل السوري ولا نغفل حتماً عن أن كلا العملاقين قد رصدوا هذا الأمر بشكل شبه مؤكد وبالطبع من خلال التقنيات الحديثة لمثل هذه الاكتشافات، ولاننسى العملاق الأصفر الصيني طبعاً حيث بات اللاعب الذي يحسب له ألف حساب في الميزان الاقتصادي العالمي.

وقد قامت معظم دول المنطقة بمثل هذه المسوحات التي تعطي نبوءات شبه مؤكدة عن وجود النفط والغاز في المنطقة. وبالطبع بدأت سورية مثل هذه المسوحات منذ سنين عديدة عن طريق شركة نرويجية (أنسيس).

ومع ظهور هذه القوى الصاعدة كالصين والهند و البرازيل وجنوب إفريقيا.. إضافة لروسيا التي فهمت درسها جيداً وباتت تعي أهمية الطاقة لأي دولة صناعية ترسم لنفسها دوراً تحت الشمس. وبات واضحاً أنّ البحث عن مكن القوة لم يعد في الترسانات العسكرية بل في الاقتصاد بشكل عام وأهم محرك لهذا الاقتصاد هو مصادر الطاقة وفي مقدمتها طبعاً النفط والغاز.

إن استهداف سورية بهذا الشكل غير المسبوق من قبل الغرب، ليس ببعيد عن الصراع على النفط والغاز في العالم وكون سورية هي المركز الأهم لتجميع وإنتاج الطاقة المستقبلية في العالم والممر الطبيعي جغرافياً من إيران وآسيا الوسطى إلى المتوسط فيمكن أن نتوقع أن الغاز سيكون طاقة رئيسية موازية للنفط في القرن الحادي والعشرين في ظل تراجع احتياطي النفط العالمية ومن حيث نظافة هذه الطاقة.

- خط الغاز العربي المشرقي:

بدأ التفكير بهذا الخط منذ ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي إلا أن التداخلات السياسية والضغط (أمريكا وإسرائيل) التي مورست على بلدان الخليج ظاهرياً على الأقل لم تجعل هذا المشروع يرى النور خصوصاً في وجود حد أدنى من التفاهم العربي

وعدم قدرة إمارات الخليج من خلع برقع الحياء بشكل فاضح مثلما يحصل اليوم، وبشكل عام فهناك منطقتان واعدتان لهذا المشروع الحيوي الذي لم ير النور حتى الآن، هما:

- خط الغاز المقبل من الربع الخالي السعودي الذي لا طريق له إلا سورية.

-خط الغاز القطري الذي لا طريق له نحو أوروبا إلا سورية أيضاً والذي يجب منع مروره لأنه عتلة المنافسة الأميركية لسيطرة روسيا على عصر الغاز.

وبشكل عام فهذا الخط بتفرعاته بات يخضع للمنافسة الحادة جداً بعد الاكتشافات الغازية الضخمة قبالة سواحل فلسطين المحتلة وبالتالي فهو أضحى أسيراً لمصالح (إسرائيل) وطموحاتها الاقتصادية.

- خطوط النفط والغاز الإيراني العراقي:

وهي مشاريع قيد الدراسة والبحث منذ أعوام ، وقد عقدت بشأنها الكثير من الندوات والاجتماعات في البلدان الثلاثة (سورية والعراق وإيران) حيث أن بعضها قد يتم الأخذ بتنفيذه في أقرب وقت ممكن، مثل: خط نفط الجنوب (العراق) الواصل إلى سواحل سورية والذي قد يصل حجم الضخ فيه (2-4) مليون برميل نفط يومياً. وبالقرار الذي اتخذته إيران ووقعت اتفاقيته لنقل الغاز عبر العراق إلى سورية في شهر تموز/يوليو 2011 تصبح سورية مركزاً جديداً لتجميع النفط وليس فقط الغاز كما ذكرنا سابقاً يضم العراق وإيران وسورية. وهو من الأمور التي لا يرضى عنها الغرب وأمريكا كونها مشاريع إقليمية ليست له فيها أي مصالح أو فوائد؛ وهذا ما يفسر حجم الصراع على سورية ولبنان في هذه المرحلة ومحاولة فرنسا للبحث عن دور لها في هذا اليم الهائل من الصراعات والطموحات كونها تعتبر منطقة شرق المتوسط منطقة نفوذ تاريخية خاصة بعد أن خرجت من (مولد) ليبيا النفط والغازي دون فائدة تذكر.

رابعاً-الأزمة المالية العالمية الراهنة ورحلة البحث عن حلول:

إن أسهل الحلول بالنسبة للعقل الأوروبي تاريخياً ولاحقاً وحالياً هو في الاتكاء على الغير ومن أسهل وأقرب من العرب إلى هذا الغير وقد بدأت القصة باختلاق قصة الربيع العربي وسلسلة تنفيذها في تونس الهشة وفي مصر لتقويض الأخ الأكبر، تمهيداً للوصول إلى تدمير ليبيا واليمن وصولاً إلى سورية. وكل هذا ليس فقط لسواد عيني الكيان الصهيوني وجعله اليد العليا في المنطقة بل إن الأهم من ذلك هو دفع نفقات الحروب المخطط لها

المنطقة من خلال ميزانيات إنتاج النفط الكبيرة في الخليج والدول القزمة المستعدة للدفع وبسخاء طالما أن عروشها لن تهدد³⁹.

-وبشكل عام، يشهد المجتمع الدولي خلافات شديدة عن كيفية التعامل عما يحصل في سورية، حيث تطالب مجموعة من المنظمات والدول على رأسها الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي إضافة إلى أميركا بتشديد العقوبات على السلطات السورية لوقف "العنف"، في حين ترى مجموعة أخرى على رأسها الصين وروسيا أن ما يحدث في سورية شأن داخلي يجب حله عبر حوار وطني، رافضة أي تدخل خارجي بالشأن الداخلي السوري⁴⁰.

وبشكل عام فإن الازمة المالية العالمية هي أحد أسباب ما نراه اليوم من حرب على سورية والمنطقة وما أفرزته من ربيع عربي كان غايته ومنتهاه في سورية استهدافاً لموقعها الجيوسياسي الهام. إن ما نشهده اليوم من تقلبات، ومن ثم انتعاش، في أسواق المال العالمية قد يتحول إلى انهيار حاد، حال ظهور بيانات اقتصادية سيئة، وفي حال تراجع الثقة في مدى فعالية الإجراءات التي يتخذها الساسة الغربيون.

إن هذا المشهد سوف يطيل الأحداث التي تعصف بسورية إلى أمد طويل، وسوف يجعل مما يجري في سورية هو الانعطاف التاريخي لما سيجري في العالم مستقبلاً⁴¹.

³⁹ (لعل ما سمي بالربيع العربي كان مداه الأعظمي هو الوصول إلى تدمير الدولة السورية بكل مكوناتها الثقافية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق الهدف النهائي لتحقيق ما سمي بالشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة وتنفذه بعض دول المنطقة بطاعة عمياء للوصي الأمريكي وهو بالمحصلة النهائية لتحقيق أهداف وغايات المشروع الصهيوني.

إن السبب المباشر لهذه العقوبات هو تمسك سورية بقرارها السيادي ورفض مشاريع الهيمنة والفوضى الخلاقة وكما هو معروف تتعرض سورية منذ أكثر من ثلاث سنوات لمؤامرة كبيرة هدفها تدمير الإنسان والتاريخ والدولة السورية بكل مقوماتها وأبعادها وبنيتها التحتية ومرتكزات الاقتصاد الوطني... الخ، وتتدخل عوامل هذه المؤامرة التي لم يشهد التاريخ مثيلاً لها حيث تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية ومن جهة ثانية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولذلك تأثرت بتداعياتها كل مؤشرات الاقتصاد السوري من جراء عمل العصابات الإرهابية المدعومة من قبل دول الاستعمار القديم والحديث ورؤوس المثلث الشيطاني مجسدة في عائلة آل ثاني وآل سعود وعشيرة الإخوان المسلمين المتضامنة مع حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغانية ودعم صهيوني غربي، وركزت العصابات الإجرامية على اغتيال العلماء والكوادر والخبرات الوطنية إضافة إلى ضرب وتدمير مرتكزات البنية التحتية مثل آبار النفط ومحطات التوليد الكهربائية والمواقع الإنتاجية والمؤسسات الخدمية وسرقة المعامل وترحيلها إلى تركيا وتهديد الصناعيين والفعاليات الاقتصادية وسرقة المواسم الزراعية والصناعية والنفط وإخراج الكثير من الآبار من العمل وتقطيع أوصال الطرق بين المناطق الزراعية والمواقع الصناعية، وكل هذا أثر سلباً على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن السوري

13-37-10-05-04-2014-5334<http://www.alwehdaonline.sy/index.php/rever/>

⁴⁰
&story_fbid=288454961183663<https://www.facebook.com/permalink.php?id=443869168975574>

⁴¹ وكالات الخبير الاقتصادي الأمريكي الشهير نوريل روبيني

خامساً- استهداف الاقتصاد السوري من خلال التأثير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة

كان من أهم أهداف العقوبات وأسرعها: هو التأثير على الميزان التجاري من خلال ضرب المصدر الأساسي لإيرادات الموازنة العامة للدولة وللناتج المحلي، وهو قطاع النفط، سيما وأن النفط يشكل نسبة 22% من إيرادات الموازنة العامة، وإيرادات الصادرات النفطية تمثل ما نسبته 17% من مجمل الصادرات ومعظمها من النفط الخفيف الذي ينتج بمعظمه من قبل الشركات العاملة، وبالتالي فإن هذه الواردات تشكل عنصراً هاماً في توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي هذا يدل على مدى ارتباط إنتاج هذه الشركات بالتأثير على الميزان التجاري والموازنة العامة.

إلى هذا فقد أظهرت دراسة لهيئة تنمية وترويج الصادرات، أن عجز الميزان التجاري ارتفع في سورية من 8.1 بالمائة في عام 2011 إلى 16.1 بالمائة في عام 2012 ووصلت الصادرات إلى أدنى مستوى في عقود، وأن العام نفسه سجل أكبر نسبة تراجع في المستوردات، حيث بلغت قيمتها 3.58 مليار دولار بانخفاض نسبته 78.4% مقارنة بالعام الذي سبقه، لافتة أن تجارة سورية الخارجية تعاني من خلل واضح في الفترة ما بين عامي 2006 و 2012، إذ عانى الميزان التجاري السوري من عجز طوال الفترة المذكورة نتيجة عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية المستوردات السلعية.

وقد فاقت هذه العقوبات من خسائر الاقتصاد والقطاع النفطي تحديداً، إذ ذكر مدير عام المؤسسة العامة للنفط أن حجم خسائر القطاع النفطي المادية المباشرة وغير المباشرة، فاقت الـ 600 مليار ليرة سورية حتى نهاية الربع الأول من عام 2013، حيث يعاني قطاع النفط السوري من خسائر كبيرة جراء العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها دول عربية وغربية، وسيطرة مسلحين معارضين على بعض المواقع والمنشآت النفطية شمال وشرق سورية، بعد اشتباكات وأعمال عسكرية دارت حول عدة حقول نفطية، ما أدى إلى أضرار بخطوط نقل النفط، وتسرب كميات كبيرة منه إلى مناطق سكنية وأراض زراعية، إضافة إلى نقص حاد في الوقود ما تسبب في ارتفاع أسعارها بشكل كبير. هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الخسائر المالية الضخمة بفعل توقف الإنتاج وقيمة النفط المهدور وإعادة الصيانة المتوقعة لاحقاً.

ولابد من التذكير أن خسائر هذا القطاع بلغت حتى الربع الأول لعام 2015 أكثر من 27 مليار دولار أمريكي، وبالطبع هذا ليس من جراء العقوبات الغربية فقط بل من تداعياتها وما خطط له مسبقاً من تخريب ونهب وسرقة لهذا القطاع.

من كل هذا نجد أن هذه العقوبات كان لها مضامين سياسية واقتصادية و آثار متعددة أخرى على صعيد الاقتصاد الوطني فما هي أهم هذه الآثار:

-آثار مالية: وهي كيفية تمويل عمليات إنتاج النفط وتصديره من هذه الحقول، إذ أن التمويل الذي كان يتكفل به المقاول الأجنبي بات الآن على حساب الجانب السوري، وإذا كان التمويل موجوداً كما يصرح المسؤولون فإنه من الضروري البحث عن طريقة تمكن

المصارف من أداء دورها دون التعرض لأي ملاحقات قانونية من قبل أمريكا والغرب. والحل الأفضل في هذا السياق، هو التعامل مع العملات الوطنية للأصدقاء مثل (الروبل، واليوان، والريال الخ) ريثما تحل مشكلة الخلافات مع المقاول الأجنبي.

-**آثار اقتصادية:** وهي ما نتج عن انخفاض عمليات إنتاج النفط على مستوى كل الشركات العاملة، والشركة السورية للنفط بسبب عدم إمكانية التصدير وانخفاض مستوى الإنتاج إلى الحد الأدنى مما أثر على واردات الخزينة من القطع الأجنبي.

-**آثار عقدية (قانونية):** وهي ما سينتج عن الالتزام بتطبيق نصوص العقد في مثل هذه الحالات، ونظرة كل من الجانبين السوري والأجنبي إلى مواكبة وتطابق الإجراءات المتخذة من قبل الجانب السوري مع العقد. والاستعداد للمستقبل متذرعين بحجج قانونية واضحة، وغير قابلة للنقض، بحيث نتحاشى الوصول للتحكيم في هذه القضية. لأن التاريخ ليس في صالحنا وصالح الدول الصغرى في مواجهة الدول الكبرى.

المبحث الثالث: أثر العقوبات النفطية على شركات عقود الخدمة.

بالبداية لابد من التذكير بأن كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أقرّا مجموعة من العقوبات على قطاع النفط في سورية كان أهمها:

أهم العقوبات الغربية على سورية:

1- حزمة العقوبات الأمريكية الصادرة في أيار 2004 والتي أعيد تأكيدها بتاريخ 2011/8/17 و المتضمنة :

- أ- إيقاف الاستثمارات الجديدة في سورية من قبل أي شخص أمريكي.
- ب- منع التصدير و إعادة التصدير والبيع بشكل مباشر أو غير مباشر من أمريكا أو أي شخص أمريكي أي كان لأية خدمات لسورية .
- ج- منع عقد أية صفقات أو خدمات مالية ذات صلة بالصناعة النفطية السورية من قبل أي شخص أمريكي .

2- القرار رقم 2960-622(202) تاريخ 2012/7/18 الصادر عن الخزانة الأمريكية و المتضمن تشديد العقوبات المفروضة على سورية و زيادة حدة المقاطعة.

3- القراران الصادران عن مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2011/273 و 2011/442 تاريخ 2011/5/9 المتضمنان إجراءات تقييدية ضد سورية في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي و تجميد أموال و موارد اقتصادية لأشخاص و كيانات سورية.

4- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2011/878 تاريخ 2011/9/2 المتضمن منع تصدير النفط الخام أو المنتجات النفطية من سورية إلى دول الاتحاد الأوروبي سواء كانت من مصدر سوري، أو منقولة عبر سورية، إضافة إلى حظر التعامل مع المصرف العقاري و حظر التأمين و إعادة التأمين.

5- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2011/628 تاريخ 2011/9/23 المتضمن منع القيام باستثمارات نفطية جديدة ومنع تسليم نقود ورقية إلى مصرف سورية المركزي ، وحظر تأسيس أي مشاريع نفطية مشتركة ، و منع منح أي قرض مالي أو إئتمان للمشاريع العاملة في قطاع النفط ، إضافة إلى منع استحواذ أو تمديد المشاركة في مشاريع في مجال صناعة النفط في سورية أو خارجها بشكل كامل أو مشترك.

6- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2011/1411 تاريخ 2011/10/13 المتضمن حظر التعامل مع المصرف التجاري السوري.

7- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2011/1244 تاريخ 2011/12/1 المتضمن حظر التعامل مع المؤسسة العامة للنفط ومكتب تسويق النفط و شركة الفرات للنفط.

8- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم CF/ SP /2011/782 تاريخ 2011/12/1 المتضمن :

- أ- التأكيد على حظر شراء أو استيراد أو نقل النفط الخام و المنتجات النفطية من سورية.
- ب- حظر تقديم التمويل بشكل مباشر أو غير مباشر للصناعة النفطية.
- ج- حظر بيع و توريد و تحويل المعدات الرئيسية و التكنولوجيا المستخدمة في صناعة النفط والغاز في سورية من استكشاف وإنتاج و تكرير و تسيل الغاز .
- د- حظر تقديم المساعدة الفنية و التدريب و التقنيات و حظر تمويل أي عملية بيع أو توريد أو تحويل أو تصدير للمعدات الرئيسية و التكنولوجيا لأي مؤسسة تعمل في قطاع النفط و الغاز في سورية.
- هـ- منع تقديم القروض أو الاعتماد المالي للمؤسسات العاملة في قطاع النفط.

9- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2012/39 تاريخ 2012/1/18 المتضمن توسيع مواد القرار السابق رقم CF/ SP /2011/782 و جعلها أكثر صرامة و تشدداً مع إضافة شخصيات و مؤسسات جديدة .

10- لائحة المجلس التنفيذية رقم 2012/55 تاريخ 2012/1/23 المتضمن إدراج مصرف التوفير والمصرف الزراعي التعاوني و البنك التجاري السوري اللبناني و المصرف الصناعي و شركات (دير الزور و إيبلا و دجلة للنفط) في قائمة الحظر.

11- لائحة المجلس التنفيذية رقم 2012/168 تاريخ 2012/2/27 التي تضمنت إدراج مصرف سورية المركزي و وزير النفط في هذا التاريخ إلى قائمة الحظر.

12- اللائحة التنفيذية لمجلس الاتحاد الأوروبي رقم 2012/266 تاريخ 2012/3/23 المتضمنة إدراج الشركة السورية للنفط و شركة محروقات في قائمة الحظر.

13- قرار الاتحاد الأوروبي رقم 2012/410 تاريخ 2012/5/14 المتضمن إضافة شخصيات و مؤسسات جديدة إلى قائمة العقوبات.

14- لائحة المجلس التنفيذية رقم CFSP/544/2012 تاريخ 2012/6/25 المتضمنة إدراج الشركة السورية لنقل النفط و البنك الإسلامي العالمي (SIIB) ضمن قائمة الجهات المشمولة بالحظر.

15- القرار الأخير المتضمن لائحة أميركية جديدة للعقوبات على سورية تشمل 4 وزراء والصادرة بتاريخ 2013/5/17

وكان الاتحاد الأوروبي قرر في أيار 2013، تمديد العقوبات الاقتصادية على سورية حتى مطلع شهر حزيران من عام 2014، وفقاً لاتفاق سياسي جرى التوصل إليه خلال

اجتماع لهم في بروكسل، حيث أن الاتحاد فرض نحو 18 حزمة من العقوبات على السلطات السورية، شملت في جزء منها القطاع النفطي وهو الأهم.

وقد كان لهذه العقوبات أثراً كبيراً جداً على مجمل قطاع النفط، وأهمها:

1- توقف تصدير النفط نتيجة الحظر المفروض على شراء أو استيراد أو نقل النفط الخام والمنتجات النفطية من سورية و حظر التعامل مع المؤسسة العامة للنفط و مكتب تسويق النفط .

2- عرقلة عمليات إنتاج النفط و الغاز مما أدى إلى انخفاض الإنتاج أو توقفه في العديد من الحقول المنتجة التي تشمل حقول الشركة السورية للنفط، أو حقول الشركات العاملة نتيجة النقص في توريد مستلزمات العملية الإنتاجية من مواد رئيسية و مواد مساعدة و معدات، و تجهيزات، و قطع تبديلية، و صيانة، نتيجة حظر تقديم التمويل بشكل مباشر أو غير مباشر للصناعة النفطية إضافة إلى حظر بيع و توريد و تحويل المعدات الرئيسة و التكنولوجيا المستخدمة في صناعة النفط و الغاز

3- تعليق معظم مقاولي عقود المشاركة بالإنتاج بذريعة القوة القاهرة: شل – توتال- غالف ساندز- بتروكندا- إينا- IPR –و الذين كان يقع على عاتقهم تمويل عمليات الإنتاج والقيام بعمليات التشغيل مما أدى إلى قيام الحكومة مباشرة بتمويل العمليات الإنتاجية وفق تسلسل الأولويات، و أهميتها، و كذلك توقف العمل بالعديد من المشاريع و تنفيذ العقود نتيجة عجز وانسحاب كثير من المقاولين الثانويين بعد تعذر إمكانية تنفيذهم للالتزاماتهم العقدية .

4- توقف عمليات التمويل، و تحويل القطع و فتح الاعتمادات المستندية و تمديد الكفالات أو تجديدها، أو إصدار كفالات جديدة، و صعوبة تحويل مستحقات المقاولين المستثمرين في عملهم لحصصهم من إنتاج النفط، و الغاز، نتيجة للعقوبات المفروضة على المصرف المركزي و المصرف التجاري السوري .

5- توقف عمليات استكشاف و تطوير و تنمية الحقول النفطية بسبب توقف عمليات الحفر و الدراسات الجيولوجية و الجيوفيزيائية و الخزنية .

7- عرقلة و توقف المشاريع المتعلقة بتحسين إنتاج النفط و الإنتاج المدعم EOR و IOR .

6- مغادرة معظم الخبراء الأجانب الذين كانوا يقدمون الدعم الفني في مجال إدارة الحقول و أقسام الأمن والسلامة و التفتيش الفني و الأجهزة الدقيقة والتحكم و الصيانة و خدمات الآبار إضافة إلى عمليات دعم الإنتاج و تحسينه وزيادة المردود النفطي وعمليات التطوير و الإنشاء و تدريب الكادر الوطني وفقاً للمستويات الفنية العالمية و نقل التقنيات الفنية.

7- صعوبات في تأمين برامج حاسوبية و نظم معلومات نوعية و متطورة حاجة عمليات الإنتاج و الدعم الفني. وتصرف المقاول بشكل منافٍ للشراكة والتعاون العقدي بإيقاف البرامج الفنية الحالية.

8- هذا إذا لم نتحدث عن التخريب الممنهج للخطوط والمنشآت النفطية بفعل الأعمال التخريبية وربما بمساعدة بعض المقاولين

وكانت العقوبات الأميركية شملت العشرات من الشخصيات السورية، منهم مسؤولون ورجال أعمال منذ بدء الأحداث إضافة إلى عدد من الشركات السورية، وعلى رأسها السورية للطيران وشركات النفط الرسمية ومركز الدراسات والبحوث العلمية، إضافة إلى بعض الشركات الخاصة، كما منع الاستثمار النفطي في سورية.؟؟؟

ورغم كل هذا الضجيج الاقتصادي عن العقوبات الغربية إلا أن العديد من الخبراء الاقتصاديين يرون أن هذه العقوبات لن تفضي إلى شيء سوى دمار سورية وتخريب بنيتها التحتية ولن تستطيع لا الولايات المتحدة الأميركية ولا كل الغرب المساند لها في حملتها على سورية من إسقاط الدولة السورية ودورها المحوري في سورية بفضل صمود شعبها وجيشها وتنوع اقتصادها ووقوف الكثير من الأصدقاء إلى جانبها.

-ولكن ماهي خسائر الشركات النفطية الغربية جراء هذه العقوبات؟:

مما سبق نجد أن العقوبات الغربية على قطاع النفط في سورية كانت ذات تأثير كبير بالفعل، ولكن السؤال المهم أيضاً هو: ألم يكن هناك تأثير على الشركات النفطية الغربية أيضاً؟ وماهي خسائر هذه الشركات العاملة في سورية، ومدى تأثيرها جراء انسحابها من السوق النفطية السورية؟.

إذ أنه في زحمة الحديث المعتاد عن حجم الخسائر التي مني بها القطاع النفطي السوري في السنوات الثلاث الماضية من عمر الأزمة، يتبادر إلى الذهن سؤال بسيط مفاده: ماذا عن الخسائر التي لحقت بالشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع؟.

إذ لم يكن الأوروبيون يعتقدون بأن قرار مقاطعتهم للنفط السوري، استيراداً واستثماراً، سيطول إلى هذا الحد. فتوقعاتهم غير الصائبة بالتعويل على سقوط النظام خلال أشهر قليلة راكم من حجم خسائر شركاتهم النفطية، التي كانت موجودة في سورية منذ عقود عدة، وعزّز من فرضية خروجها مستقبلاً من السوق السورية لمصلحة شركات أخرى فور انتهاء عقودها الموقعة.

وتكشف بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية أنّ التقديرات الأولية لحجم الخسائر المادية المباشرة، التي تكبدها القطاع النفطي اعتباراً من بداية الأزمة الراهنة حتى نهاية عام 2013، بلغت نحو 2,8 مليار دولار، منها ما نسبته 31% خسائر الشركات العاملة المنتجة في سورية، التي علّق فيها الشريك الأجنبي أعماله بحجة القوة القاهرة، أي ما قيمته 880 مليون دولار تقريباً، موزعة على 135 مليون دولار قيمة معدات وتجهيزات جرت سرققتها أو تخريبها من قبل المجموعات المسلحة، و745 مليون دولار قيمة كميات النفط الخام والغاز المنزلي، التي سرققتها المجموعات المسلحة على نحو مباشر من

الآبار الإنتاجية وخزانات التجميع التابعة لهذه الشركات⁴². وتضيف البيانات، التي نشرت للمرة الأولى، أن قيمة الإيرادات الفائتة نتيجة توقف العمليات الإنتاجية لكامل القطاع النفطي تقدر بنحو 16,6 مليار دولار، منها ما نسبته 33% تقريباً قيمة الإيرادات الفائتة للشركات العاملة، التي علق فيها الشريك الأجنبي أعماله، أي ما يعادل 5,5 مليارات دولار أميركي، وتالياً فإنه يمكن القول إن إجمالي الخسائر التي منيت بها هذه الشركات تتجاوز مبلغ 6,4 مليارات دولار أميركي. وللعلم، فإن عدد الشركات الأجنبية، التي عملت في سورية قبل فرض العقوبات، بلغ 14 شركة، موزعة كالتالي: خمس في مجال الاستكشاف وهي «شل»، «بتروكندا»، «موريل بروم»، «لون انيرجي»، «واينا»، وسبع في مجال الإنتاج هي: «شل»، «توتال»، «بتروكندا»، «اينا»، «غالف ساندز»، «اي بي ار»، «تاتنفت»، فضلاً عن شركتين صينيتين هما: «الشركة الوطنية الصينية» وشركة «ساينوبك لوم». وتبعاً للبيانات السابقة، فإن حجم الإنتاج للشركات الأجنبية قبل الأزمة وصل إلى مئة ألف برميل يومياً، وما يعادل 7 ملايين متر مكعب غاز للشبكة، وكان هناك فرص واعدة مع تلك الشركات لتوسيع نشاطها في مناطق أخرى، كما تؤكد وزارة النفط السورية.

وعلى الرغم من تأكيد وزارة النفط «أن العقود الموقعة مع تلك الشركات ما زالت سارية المفعول مع أنها معلقة، إذ إن تعليقها لا يعني إنهاءها أو انتهاؤها، وفرص التعاون مع هذه الشركات مستقبلاً سيجري تحديدها وفقاً للخيارات، التي ستكون متاحة بما يخدم مصلحة الجانب الوطني أولاً». إلا أنه يبدو من قراءة الأولويات، التي وضعتها وزارة النفط لنفسها خلال الفترة المقبلة «أن ما قبل العقوبات ليس كما بعدها». إضافة إلى الرسالة التي مثلتها خطوة التوقيع مع شركة «سيوز نفتا غاز» الروسية للتنقيب عن النفط وإنتاجه من المياه الإقليمية السورية، وبالتالي فإن هذه الأولويات تتمثل في النقاط التالية: - التركيز على إعادة تأهيل القطاع، الذي تعرض لضرر كبير، سواء لجهة بنيته التحتية من منشآت وخطوط وحقول ومكامن نفطية، أو لجهة إعادة دورة الإنتاج بأسرع وقت ممكن.

- توسيع التعاون وخاصة في مجالات الاستكشاف برأ وبحراً وعلى الأنواع غير التقليدية من النفط والغاز صعب الإنتاج.

⁴² (إن ما قامت به المجموعات المسلحة من استباحة لكل المناطق النفطية من حيث: سرقة التجهيزات النفطية الموجودة على رؤوس الآبار النفطية.

- سرقة البنية التحتية لهذه المناطق التي كانت مجهزة بكل الخدمات المطلوبة.

سرقة المستودعات والمخازن التي كانت موجودة للطوارئ والأزمات ولاستمرارية العمل.

- سرقة النفط بإنتاجه بطرق بدائية وهذا ما أدى إلى أذية الطبقات الحاملة للنفط الخام مما يجعل عملية استعادة الإنتاج في بعض الحقول وبعض الآبار غير مجدية اقتصادياً لأن الاستثمارات فيها لن يكون له عائد ذو ربحية مجزية تعود على المستثمر والمؤسسة بالنفع العام.

من ذلك نخلص إلى نتيجة مفادها أن الكثير من الحقول والآبار التي خربت سوف تخرج من نطاق الانتاج أو سيكون عائدها الاقتصادي قليل جداً وبالتالي لابد من البحث عن بدائل جديدة أو التوسع في إعطاء مناطق استكشاف جديدة وبشروط جديدة.

– التركيز على استمرار الاهتمام بالكوادر الوطنية وتدريبها، فقد أثبتت التجربة خلال الأزمة قدرة الكوادر السورية وإخلاصها في إدارة المنشآت الإنتاجية باحترافية عالية.
– متابعة مشاريع التعاون الإقليمي مع الدول الصديقة والشقيقة، وخصوصاً في العراق وإيران في خطوط نقل النفط والغاز.

– توسيع التعاون في كافة مجالات الصناعة النفطية مع الدول الصديقة، التي كانت صديقة للشعب السوري خلال الأزمة مثل دول «البريكس» .

لهذا فيمكننا القول أن سورية ليست وحدها من خسر جراء عقوبات الأوروبيين على قطاعها النفطي وتشجيعهم المعارضة المسلحة على سرقة الآبار وإنتاجها، فدول الاتحاد الأوروبي التي بقيت لسنوات عدة «تناكف» السوريين في مفاوضات الشراكة للحيلولة دون حصول صادرات منتجاتهم الزراعية كالبطاطا والحمضيات على ميزة تنافسية، فقدت بوصلة مصالحها الاقتصادية في سورية ليس حباً بالشعب السوري ودفاعاً عن حقوقه كما تدعي، بل لأن تقديراتها لمجريات الأمور قد خابت⁴³.

ولاستمرار الإنتاج بعد انسحاب المقاول الأجنبي المشغل للشركات العاملة من السوق النفطية في سورية فقد تم تشغيل الشركات العاملة من قبل الكادر الوطني وبخبرات محلية، هذا قبل أن تستولي على هذه الشركات وحقوقها وتجهيزاتها المجموعات المسلحة، وهو ما سيؤدي إلى خلافات مالية وقانونية مستقبلاً مع المقاول ولمواجهة هذا الأمر فهناك وجهتا نظر مختلفتان :

الأولى تقول: أن المقاول الأجنبي اعتبر أن هناك قوة قاهرة استدعته لترك الوفاء بالتزاماته العقدية، وبالتالي اضطر لتعليق أعماله في سورية وسحب كل الخبراء والموظفين التابعين له في الحقول والمكاتب العائدة له، ولكن حدث هذا قبل الحرب الكونية على سورية وقبل اجتياح سورية بعشرات الآلاف من المسلحين والإرهابيين.

الثانية: وهي رأي الإدارة النفطية الذي يقول: أن ما حصل ليس من باب القوة القاهرة بل إن ما ينطبق على هذه الحالة هو المادة الحادية والعشرون من عقد الخدمة الموقع مع الطرف الأجنبي (الاخلال بالاتفاقية وسلطة الإلغاء). وهذا ما يستدعي تسوية ما مع المقاول مستقبلاً. هذا مع العلم أن هناك أطرافاً أخرى في الجانب الحكومي تفضل عدم الصدام مع المقاول واعتبار أن ما حصل هو فعلاً من باب القوة القاهرة كون المقاول نفذ أهم فقرة في هذا البند الوارد في عقد الخدمة عندما أخطر الحكومة خطياً (على أي طرف يدعي وجود حالة قوة قاهرة بموجب أحكام هذه المادة أن يخطر الأطراف الأخرى بمجرد علمه بها في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً على حدوث الحالة) وهذا ما حدث فعلاً بحيث أن معظم المقاولين أقدموا على هذه الخطوة (إخطار الحكومة الخطي). وهذا يرتب بالطبع

⁴³ <http://al-akhbar.com/node/201396>

إضافة المدة التي يغيب عنها المفاوض بتنفيذ التزاماته العقدية عن العمل إلى المدة النهائية المقررة لفترة العقد(طبعاً في حال حصل تسوية ما في المستقبل على هذا الأساس).

وفي هذا الصدد تم التعاقد من قبل وزارة النفط مع مكتب محاماة لدراسة هذه الحالة وإقامة الدعاوى إن اضطر الأمر لأن هذا الحظر يلحق ضرراً بالناس والشعب ومن غير المبرر منع الناس من الحصول على مادة استهلاكية ضرورية لحياتهم (النفط ومشتقاته).

الفصل الرابع

بدائل وخيارات لمواجهة العقوبات سيناريوهات المرحلة المقبلة

المبحث الأول: بدائل وخيارات على المستوى الداخلي .

المبحث الثاني: بدائل وخيارات على المستوى الخارجي.

المبحث الثالث: سيناريوهات المرحلة المقبلة وفرص النهوض.

المبحث الأول: بدائل وخيارات على المستوى الداخلي:

من نافلة القول أن الاستقرار الأمني ورفع العقوبات تمثلان العاملين الرئيسيين أمام استعادة قطاع الطاقة والنفط تحديداً لعافيته التي كانت سائدة ما قبل الأزمة وتطويره. مع ذلك لا يمكن الركون إلى هذه الحالة الراهنة، دون إيجاد البدائل على المدى القصير لتأمين المشتقات، (من الناحية الفيزيائية والإمداد إلى السوق الداخلي وتأمين فاتورة القطع الاجنبي) لحاجة السوق المحلي، بالتوازي مع إعداد تصور استراتيجي لإعادة تأهيل وتطوير قطاعي النفط والغاز ضمن الرؤية الوطنية لإعادة الإعمار والخيارات والبدائل التي ستعتمد بحسب مآلات الأزمة بما فيها رفع العقوبات وتطور محددات الصناعة النفطية ومن ضمنها سعر النفط، بحيث يتم بعدها تنفيذ استراتيجية الاستعادة الفنية للحقول المنتجة وتطوير كامل سلسلة النفط من الإنتاج في المناطق المعروفة ومن مناطق اضافية جديدة في اليابسة وفي البحر، وتأهيل شبكة أنابيب النقل ومصافي التكرير بما فيها انشاء مصافي جديدة.

فمع بداية فرض العقوبات الغربية (2011) كان التفكير بطريقة أحادية الجانب إن صح التعبير، أي أن العقوبات ستتلاشى أو أن تأثيرها سيكون محدوداً، ولكن بعد مسلسل الأحداث الدامي في سورية وتشابك العوامل المؤثرة في الجانب النفطي والغازي والطاقي والاقتصادي بشكل عام فإن الرؤية أصبحت مختلفة جوهرياً عند أصحاب القرار في القطاع النفطي.

ففي بداية الأحداث كان كثير من الاقتصاديين، ومن الآراء، ترى أن سورية لن تتأثر بالعقوبات الأوروبية والأميركية على قطاع النفط، لأن السوق الدولية مفتوحة أمام إنتاج سورية من النفط، كما أنه يمكن الإتجاه شرقاً لأن الصادرات من النفط الخام غير مرتبطة بجهة محددة، ومن الممكن أن تقوم بعض الشركات الغربية بخرق هذا الحصار، وكمثال على ذلك فإن إيران لم تتأثر كثيراً بالعقوبات التي فرضت عليها بهذا الجانب. كما أن العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على قطاع النفط ستكون ذات تأثير طفيف إذا ما تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف هذه المنعكسات على مختلف قطاعات الاقتصاد بشكل عام، وإن فرض الاتحاد الأوروبي حظر مستوردات النفط السوري على دوله لا يمكن أن يشكل عائقاً كبيراً أمام تسويق هذه الكميات والتي لن نجد صعوبة في إيجاد مشترين لها في السوق العالمية حيث يصل استهلاك العالم من النفط بحدود 86 مليون برميلاً فيما لا تشكل صادرات سورية من النفط أكثر من نسبة 2 بالمئة من هذا الاستهلاك.

وهكذا فإن المعطيات، والصورة النفطية الواقعية قبل الأحداث التي ألمّت بسورية، قد تداخلت بشكل كبير وفوضوي، فيما بعد بحيث أن تحليل هذه المعطيات بات من قبيل التنجيم والتنبؤ.

وبشكل عام، فقد كانت الصادرات من النفط تمول عملية الاستيراد من مواد وخدمات، إضافة إلى أن المستوردات من المشتقات النفطية، وإنتاج المصافي السورية من تكرير النفط كانت تؤمن نسبة كبيرة من هذه المشتقات، فسورية كانت تكرر 250 ألف برميل

من إنتاجها الداخلي وتؤمن من خلاله نسبة كبيرة من احتياجات السوق الداخلية، وبالتالي تأثير العقوبات لن يكون ملموساً على المدى القريب والطويل في حال تم تطبيق سياسة عقلنة الاستهلاك وترشيده ومنع الهدر وتشجيع استخدام الطاقات البديلة مثل الطاقة الشمسية."

كما يمكن لسورية أن تشتري هذه المشتقات من مصادر متعددة، والسوق النفطية في العالم ليست حكرًا على عدد محدود من الدول، إذ يمكن إيجاد البدائل وخاصة أن استهلاك المشتقات النفطية ليس متنامياً بل مستقرًا نتيجة الأحداث وعدم تشجّع الناس على الإنفاق الاستهلاكي.

وفي الحالة الطبيعية، ففي بداية فرض العقوبات فإنه لو تم ترشيد الاستهلاك إلى حدوده الدنيا، وفقط للاستهلاك الضروري، فإن تأثير هذه العقوبات سيكون ضعيفاً وإن عملية تخفيض سعر المازوت وزيادة دعمه لم ينعكس بشكل جيد على المواطنين بل وكان من الأفضل تخصيص مبالغ الدعم للعمليات الإنتاجية والاستثمارية وخلق فرص العمل والاعتماد على الذات (إلا أن تسارع الأحداث ودخول سورية بنفق الحرب التي لم تكن محسوبة على الإطلاق أدى إلى نفس هذا الخيار سريعاً) مشيراً إلى أن دول عديدة خضعت لحصار اقتصادي ولم يؤثر ذلك على نمو اقتصادها بل بالعكس لم يكن نمو اقتصادها أقل من نمو اقتصاد الدول الأخرى. (ناهيك على أنه تم رفع أسعار المشتقات لاحقاً بسبب الانخفاض الكبير للقوة الشرائية لليرة السورية).

إن ما يتوجب العمل عليه منذ الآن هو الاستعداد لكل الاحتمالات، لذا لا بد من رفع الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة، وأهمها الطاقة الشمسية لتوفير استهلاك الطاقة الكهربائية التي تعتمد على النفط، مبيناً إنه في عام 2005 كان في سورية نحو 50 ألف سخان شمسي والآن هناك ما يزيد عن 300 ألف سخان شمسي، مما يدعو إلى العمل على تشجيع التوسع في تصنيع مكونات واستخدام السخانات الشمسية لتوفير استهلاك الطاقة ومصادرها، داعياً إلى ضبط تهريب المازوت على الحدود والعمل على تخفيض الفاقد من الطاقة الكهربائية والبالغ حينها بحدود 25 بالمئة ومكافحة الفساد والهدر وعقلنة الاستهلاك وترشيده والاعتماد على الذات لتمر تلك العقوبات دون أي تأثير يذكر لها.

وبالفعل كانت عمليات تصدير النفط تستخدم في دعم احتياطي النقد الأجنبي والذي يستخدم جزء منه لتمويل المستوردات من السلع والمشتقات النفطية التي شهدت استقراراً نسبياً لفترة من الزمن بسبب الأحداث الحالية في البلاد والتي فرضت ركوداً في حركة التنقل، كما أن "سورية تملك مخزوناً كبيراً من القطع الأجنبي يكفيها لتمويل مستورداتها لمدة عام ونصف أو عامين دون الحاجة لتصدير أي سلعة. وفي حال حدوث السيناريو الأخطر وهو فرض حظر شامل على مستورداتنا وصادراتنا بعد استصدار قرار أممي وحصار موانئنا، فإن هناك تساؤلاً حول مدى التزام الدول المجاورة بهذا القرار/ قرار الدول المتآمرة على سورية حيث أن هذه الدول لن تواكب الحصار بسبب علاقاتها الاقتصادية مع سورية وحجم صادراتها إليها" حيث يصل حجم الصادرات التركية إلى سورية سنوياً نحو 1,5 مليار دولار وإذا ما غامرت تركيا وتخلت عن هذا الكم من صادراتها إلى

سورية فهل ستتخلى عن مبادلاتها التجارية مع الدول العربية والتي تشكل سورية ممراً إجبارياً لعبور مبادلاتها التجارية، وعند صدور أي قرار ستتخذ سورية بالضرورة إجراءاتها... فهل تتحمل تلك الدول هذا الحصار؟!

وفي الحقيقة كان يعول على أن الشركات الأجنبية العاملة في سورية ستدفع بحكوماتها لعدم فرض حظر على أنشطتها. فإنتاج سورية من النفط البالغ 390 ألف برميل يومياً هو مجموع إنتاج المؤسسة العامة للنفط 200 ألف برميل يومياً، والشركات العاملة تنتج 190 ألف برميل يومياً، حيث أن الشركات العاملة تأخذ حصة مالية لقاء إنتاجها وبالتالي إذا لم تتمكن سورية من بيع إنتاجها من النفط فإن الشركات المنتجة لن تستطيع أن تأخذ عوائدها وبالتالي ستتضرر إلا أن التداخل بين العاملين السياسي والاقتصادي وغلبة الأول على الثاني جعل هذا الخيار مؤجلاً.

هذه النظرة السائدة كانت في البداية، والخيارات كانت مفتوحة إلى حد ما أما لاحقاً فقد تغيرت المعطيات والوقائع على الأرض أكثر فأكثر إذ إن ما حدث من سيطرة المجموعات المسلحة الكثيرة والمتعددة الأشكال والمشارب على الحقول النفطية العائدة للمؤسسة العامة للنفط أو التي يعمل بها الشريك الأجنبي (الشركات العاملة) غير من المشهد النفطي ومن خارطة النفطية ومن التحليلات والتوقعات، والأهم غير من التنبؤات التي كانت مرسومة أو تدرس سواء من قبل وزارة النفط والمعنيين الآخرين أو من قبل المحليين والأكاديميين.

مع ذلك، فإن الخسائر المادية المباشرة أصبحت تتألى حيث بلغت حتى نهاية الربع الأول من عام 2013 نتيجة التعديلات الإرهابية التي طالت البنى التحتية للمنشآت النفطية ما يزيد عن 87 مليار ليرة سورية، تتضمن تكاليف إعادة تأهيل ما تم تخريبه وقيمة النفط والغاز المهدور نتيجة هذه التعديلات.

أما الخسائر التي تمثل قيمة كميات النفط المؤجل إنتاجه بسبب توقف التصدير نتيجة الحصار المفروض من قبل الدول الغربية على قطاع النفط السوري، فتقدر بحدود 546 مليار ليرة سورية. أي أن إجمالي خسائر قطاع النفط حتى نهاية الربع الأول من عام 2013 تقدر بحدود 635 مليار ليرة سورية⁴⁴، ثم وصل إلى 27 مليار دولار في شباط من عام 2015.

كما تشير بيانات الدراسة التي أعدها هيئة تنمية وترويج الصادرات إلى "تراجع في قيمة الصادرات السورية من النفط الخام والمشتقات النفطية إلى 2.96 مليار دولار أي ما

⁴⁴ ناهيك عن توقف مشاريع استراتيجية مهمة كإنشاء مصفاة للنفط تعتمد على الأسفلت الطبيعي مع الجانب التركي. فبحسب ما كشف عنه معاون المدير العام للمؤسسة العامة للجيولوجيا إنه تمت موافقة الحكومة على ترخيص لشركة تركية لإقامة مصفاة بترول صغيرة في موقع مناجم الأسفلت في موقع البشري غرب دير الزور لإنتاج مشتقات بترولية بطاقة 146 ألف طن سنوياً من البنزين والمازوت والزيوت المختلفة، وتبلغ مدة إنتاج المشروع 30 عاماً وحصة الجانب السوري 40% من إيرادات المشروع الإجمالية وسيقدم الجانب السوري مادة الأسفلت الخام وسيشغل 175 عاملاً وبقية استثمارية 80 مليون يورو.

نسبته 41% من اجمالي قيمة الصادرات لعام 2011، وبانخفاض نحو 47.8% عن عام 2010، ورغم الارتفاع النسبي في أسعار النفط بنسبة 5.2% خلال المقارنة، لن ترتفع بالمقابل العائدات النفطية المقاسة بالأسعار الجارية، ما يعني أن ارتفاع أسعار النفط توافقت مع تراجع معدلات الإنتاج، وهذا ما تؤكد البيانات الرسمية التي تشير إلى تراجع إنتاج النفط 5% مقارنة بمستويات إنتاج عام 2010، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في معدلات الاستهلاك".

أما المستوردات النفطية، فشكّلت ما قيمته 3.45 مليارات دولار بنسبة 11.1% من إجمالي المستوردات لعام 2011، بانخفاض بلغ 46.87% عن عام 2010، وعزت الدراسة سبب ذلك إلى "الضغوط الاقتصادية المترافقة مع الأزمة التي تتعرض لها سورية وتوالي العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والتي أدت لصعوبة في الاستيراد"، موضحة أن "الفاتورة النفطية كانت تشكل عبئاً كبيراً على المستوردات، لأن قيمة هذه المستوردات عام 2006 كانت تشكل 3.12 مليارات دولار أي ما نسبته 69.6% من اجمالي قيمة المستوردات لذلك العام، ثم انخفضت لتشكّل 41% من اجمالي المستوردات عام 2011".

واستمر بحسب الدراسة "ضغط الفاتورة النفطية على إجمالي فاتورة المستوردات لغاية الربع الثاني من عام 2012، وتراجعت قيمة المستوردات النفطية من 844.25 مليون دولار في الربع الأول من العام الماضي إلى 221 مليون دولار في ربه الثاني، ومع هذا الانخفاض مازالت الفاتورة النفطية تشكل ضغطاً كبيراً على قيمة المستوردات السورية، حيث تشكل لوحدها أكثر من خمس هذه المستوردات". واصبحت سورية تستورد جل حاجاتها من المشتقات النفطية وبالقطع الأجنبي⁴⁵.

في ضوء ما سبق، لابد من بلورة الخيارات المتاحة على المستوى الداخلي والمتمثلة بالنقاط التالية:

1- الاعتماد على الخبرات والأيدي العاملة المحلية المؤهلة والماهرة، (بالرغم عدم وجود الخبراء الأجانب) وهي موجودة، ومنها من لم يكن يعمل بكامل طاقاته، ويستفاد من خبراته واختصاصاته، أو على الأقل لم يعد يعمل نتيجة توقف عمل العديد من الشركات الأجنبية والشركات العاملة في سورية (شركتي الفرات ودير الزور للنفط). إن إعادة الروح للقطاع النفطي (رغم كل التهويل بأن هذه الكوادر قد هربت إلى الخارج ولم

⁴⁵ في معرض رد رئيس مجلس الوزراء على أعضاء مجلس الشعب، أكد فيه بأن سورية تستورد 96% من حاجتها من المشتقات النفطية من الخارج بالقطع الأجنبي، وان رفع سعر ليتر المازوت إلى 60 ل.س ساعد في انخفاض عمليات تهريب المادة إلى الخارج. وكان وزير النفط والثروة المعدنية قد أوضح سابقاً أن إجمالي ما قدمته الحكومة من مبالغ دعم للمشتقات النفطية حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي 2013 بلغ 157 ملياراً و878 مليون ليرة. يشار إلى أن "وزارة النفط" أوضحت في تموز 2014، أن خسائر الإنتاج المباشر للنفط والغاز بلغت 69.4 مليار ليرة، موزعة بين نفط وغاز مسروق مهدور بالحرق، حيث تم سرقة 5 ملايين برميل نفط خفيف ونحو 1.3 مليون برميل نفط ثقيل، ونحو 14 ألف طن غاز منزلي نظيف. وكالة الأنباء الرسمية "سانا"، الاقتصادي. صفحة الوزارة:

<http://mopmr.gov.sy/index.php/daily-report-for-press/185-syria-imports-96-of-its-need-for-oil-derivatives-in-foreign-currencies.html>

يعد هناك من بدائل) والعمل الجاد والفعل، يعني النهوض في عملية إعادة البناء والإعمار والإقلاع في العملية النفطية فوراً من استكشاف وتنقيب وإنتاج وإعادة إصلاح كل ما دمرته آلة الحرب والسرقات والتخريب الممنهج من قبل الجماعات المسلحة حالما تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية من الأمن والأمان والاستقرار، ناهيك عن آلاف الشباب السوري المتحمس والوطني الذي ينتظر الفرصة للعودة إلى وطنه والمساهمة بإعادة البناء والتأهيل من جديد.

2- الاعتماد على المقاولين المحليين في تأمين المواد والمعدات اللازمة للصناعة النفطية من خلال الخبرات والتجهيزات والمنشآت التي مازالت قادرة على العمل.

3- إقامة شركات أشخاص (عابرة للمحيطات) للاستفادة منها في تقليل الأضرار من العقوبات الاقتصادية بشكل عام سواء في التصدير أم في الاستيراد، وبالتالي للمساهمة في تأمين هذه المستلزمات.

4- توطين الصناعات كما فعلت إيران مع شركة (سمينز) وكما تم في الكثير من البلدان مثل الصين وماليزيا على سبيل المثال لا الحصر.

5. البدء بالتفاوض مع الأصدقاء الروس والصينيين ومجموعة دول البريكس والآخرين لإنشاء مصافي بترولية كان مخططاً لها منذ أكثر من عشر سنوات.

6. دعوة الخبرات والكوادر الوطنية التي تعمل في الخارج للعودة إلى الوطن للمساهمة في إحياء القطاع النفطي بما يملكون من خبرات لاتقل عن نظرائهم الغربيين.

7. تطوير وتحديث الشركات السورية العامة العاملة في مجال النفط بحيث ترقى إلى مستوى الشركات العالمية خصوصاً أن لدينا الكثير من الأمثلة عن بلدان لا يوجد لديها نفط (كرواتيا-رومانيا-بلغاريا-هنغاريا) ومع ذلك فهي لديها شركات عالمية في مجال الاستكشاف والتنقيب.

8. البدء بتأهيل الكوادر الوطنية الحالية في الدول الصديقة، وهو خيار وطني سيوفر ملايين الدولارات من الرواتب والمزايا التي تدفع للخبراء الأجانب، كون التدريب الخارجي متوقف منذ عدة سنوات نظراً لارتباطه بالمقاولين الأجانب.

من كل ذلك لابد من القول أن هذه النقاط كانت ممكنة وقابلة للتطبيق وبسهولة ويسر ضمن خطة مدروسة تراعي ظروف البلد والزمن المتاح، وتأخذ بالحسبان العقوبات الغربية الظالمة بالاعتماد على الذات وعلى الأصدقاء.

المبحث الثاني: بدائل وخيارات على المستوى الخارجي.

كان للعقوبات الأوروبية آثارها الكبيرة سواء على المستويين المالي أو التقني أو على صعيد توريد المعدات والبرمجيات عالية التقنية ويتجلى ذلك في عدة نقاط أهمها:

- نقص التمويل الذي كان يقوم به المقاول الاجنبي
- تقلص العوائد النفطية أيضاً إلى درجة غير معهودة بحيث أن هذا القطاع كان يؤمن أكثر من خمس واردات خزينة الدولة، والآن بدأ يستهلك الاحتياطيات التي جمعت على مدى العقود الماضية.
- الحرمان من استكشاف المناطق الجديدة غير المنتجة التي كانت متاحة من خلال قيام المقاولين الجدد في استكشاف المناطق التي رست عليهم، أو كانت في طريقها للإرساء عليهم في المناقصات الأخيرة.
- عدم إمكانية القيام بعمليات الحفر الأفقي، ورفع نسبة المردود في إنتاج النفط، سواء كان في مناطق إنتاج السورية للنفط أو في الشركات العاملة مما كان له الأثر الكبير في الحد من رفع مستويات الإنتاج في كلا الحالتين.
- انخفاض مستوى الإنتاج إلى مستوى غير معهود في السابق، بسبب هذه العقوبات والتي نتج عنها لاحقاً الأضرار التي لحقت أيضاً بالقطاع النفطي من خلال الأعمال التخريبية لهذا القطاع.
- الحد من استخدام طرق الاستخلاص المدعّم والمعزز التي كان يقوم بها المقاولون الأجانب لتحسين إنتاج النفط وزيادة مردوده.
- وأخيراً ما لحق بهذا القطاع من عمليات تخريب وسرقة ونهب عن طريق المجموعات المسلحة.

بالتالي لا بد من اعتماد بدائل جديدة لتذليل الصعوبات على المستوى الخارجي وذلك من خلال المحاور التالية:

- 1- تطوير أنماط التعاقد من خلال إدخال أنماط تعاقدية جديدة عقود خدمات المخاطرة مثل (risked service contract)، بحيث أن المقاول ينتج النفط وفقاً لاتفاق مسبق وأن يأخذ مبلغاً من الدولارات على كل برميل منتج دون أي اعتبارات أخرى تقاسمية أو استثمارات أو إنتاجية، وهذا ما هو مطبق حالياً في حقل مجنون بالعراق بالاتفاق مع شركة شل العالمية.

لذا فإن العمل حالياً على خيار عقود المشاركة الجديدة (عقود التنمية والتطوير)⁴⁶، بات أمراً مرغوباً بل وضرورياً في ظل الظروف التي وصلت لها الصناعة النفطية وفقدان البنية التحتية من تجهيزات ومستودعات ومواد وحتى الخبرات.

2- تحسين الشروط التعاقدية بما يسمح بدخول الشركات الجديدة بهدف جذب الاستثمارات⁴⁷. كون الفرص المتبقية في قطاع الاستكشاف البري يندرج في إطار ال Non conventional Oil and Gas وهي في إطار الاستكشاف غير التقليدي عن النفط والذي يدعى shale oil أو كما يدعى في كندا oil sand أو عن الغاز (tight gas) وكلاهما يندرجان تحت ما يسمى الغاز والنفط صعب الإنتاج.

3- إنشاء شركات مشتركة للاستفادة من الخبرات السورية وافساح المجال للرأسمال المحلي في الاستثمار في مجال قطاع النفط والغاز مثل أي مقاول أجنبي بل وفي هذه الحالة فهو الأولى والأجدى اقتصادياً ومعنوياً.

4- الاعتماد على الدول الصديقة مثل دول البريكس (روسيا - الصين - البرازيل - الهند وجنوب أفريقيا) في تأمين المشتقات النفطية وتصدير ما أمكن من النفط السوري الخام إليها.

5- البحث عن بدائل للتوريدات وتأمين المواد والمعدات والتجهيزات والآليات والمواد الضرورية والخبرات الضرورية للصناعة النفطية من خلال البلدان الصديقة (كالصين وروسيا والهند..... الخ) وبعض الدول الأخرى.

6- إعطاء الشركات الصينية والروسية التي تعمل في قطاع النفط والغاز ذات الإمكانيات المالية والفنية الضخمة الأفضلية في كل العقود المستقبلية وستكون

⁴⁶ عقود المشاركة الجديدة (عقود التنمية والتطوير): في عقود التنقيب تتحمل الشركة الأجنبية مجازة البحث عن النفط كونها تعمل في منطقة لم يثبت وجود النفط فيها وتتحول عقود التنقيب إلى مرحلة التنمية بعد حصول الاكتشاف التجاري الذي توافق عليه الحكومة. أما في عقود التنمية والإنتاج فيتم بموجبها منح بعض الحقوق المنتجة لشركة أجنبية بهدف تطوير وتنمية الإنتاج عن طريق تطبيق طرق حديثة في الإنتاج وتحسين مردود الطبقات المنتجة ويتم الاتفاق بين الشركة الوطنية والشركة الأجنبية على تحديد كمية نفط الأساس الذي ينبغي أن تعود ملكيته بالكامل للشركة السورية ويتم اقتسام الفائض مع الشركة الأجنبية حسب الأسس التي يتفق عليها.

⁴⁷ (لا بد من ملاحظة أن توقيع عقد التنقيب النفطي مع الجانب الروسي لا تشمل العقوبات الغربية ولا يمكن التأثير فيه، وقد أوضحت ذلك الخارجية الفرنسية بالقول أن الاتفاق السوري الروسي بشأن التنقيب عن النفط غير مشمول بالعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سورية، مؤكدة أن الاتحاد ليس في وضع يمكنه التأثير على هذا الاتفاق. كما بينت أن "هناك عقوبات أوروبية لا تنطبق على العلاقات بين روسيا وسورية"، مضيفاً أن "أولويتنا هي البحث عن حل سياسي يفي بالتطلعات الشرعية للشعب السوري". وكانت وزارة النفط والثروة المعدنية وقعت مع شركة سيوزنفغاز إيست ميد الروسية عقد عمريت البحري للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في المياه الإقليمية السورية في البلوك رقم 2، ويشمل العقد الموقع بين دمشق والشركة الروسية عمليات التنقيب وتنمية وإنتاج النفط والغاز في مساحة 2190 كلم مربع من المياه الإقليمية السورية، بدءاً من جنوب شاطئ مدينة طرطوس إلى محاذة مدينة بانياس.

الفرصة مواتية لهذه الشركات لتوطئة قدمها في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في سورية التي تعتبر جسر عبور للطاقة في المنطقة.⁴⁸

7- ضرورة وضع استراتيجية وطنية للتجارة الخارجية تتسم بالشمولية والتكامل مع السياسات الوطنية، بحيث تعمل على توظيف الآمال المعقودة على قطاع النفط في سورية، وخاصة المجال البحري، من خلال توظيف هذا الأمر عالمياً للتعامل مع دول العالم من خلال منطق القوة والسيادة الوطنية، وبناء استراتيجية طويلة المدى للاستفادة من عوائد النفط المتوقعة في إحداث نهضة اقتصادية شاملة بما ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى معيشة المواطن ورفاهيته".

8- خيار التوجه شرقاً بالطبع بدأت بالإثمار، وزادت الصادرات مع الشرق وتراجعت كثيراً مع الغرب، وبهدف تنظيم عملية التصدير والاستيراد، تم إنشاء مجالس رجال الأعمال، حيث هناك مجلس أعمال سوري إيراني - سوري صيني - سوري روسي وتشكل لدينا اتحاد المصدرين، وبدأ بالتوجه شرقاً كما وان مستوى التوافق التجاري بين سورية وهذه الدول جيد للغاية ونحن نتعامل وفق المصلحة السورية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الروسي مثلاً هو الأول في أوروبا بمعنى ان هذا التوجه سليم من حيث البدائل.⁴⁹

⁴⁸ سورية لا تقل أهمية عن دول أخرى من الناحية الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا، فعلى سبيل المثال، نقل موقع "روسيا اليوم" نائب وزير المالية الروسي أن روسيا وكوريا الشمالية وقعتا اتفاقية حول تسوية قضية الديون المترتبة بذمة بيونغ يانغ لموسكو والبالغ مقدارها 11 مليار دولار. وأضاف أن روسيا تشطب عشرة مليارات من هذا المبلغ، أما الجزء المتبقي وقدره أكثر من مليار دولار، فستدده بيونغ يانغ في إطار برنامج "الديون مقابل المساعدات" ومن خلال تنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والطاقة. ويأتي هذا الإعلان في الفترة التي ألقت قضايا الديون بظلال سلبية على علاقات روسيا مع عدد من الدول الأخرى، حيث خفضت روسيا في وقت سابق العام 2010 إمدادات الغاز الطبيعي عن بيلاروسيا "روسيا البيضاء" على خلفية نزاع قائم بين الجانبين بشأن عدم سداد الأخيرة لديون متراكمة

http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/9/18/North_Korea-Russia-Loan/.
كما أعلن الرئيس بوتين في العام المنصرم عن تشغيل الخط الثاني من انابيب غاز "السييل الشمالي للغاز". وكان الخط الاول من انابيب الغاز هذه التي يضخ عبرها الغاز الروسي الى الدول الاوروبية، قد بدأ في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011، وبلغ طاقته الكاملة في منتصف العام الحالي.
المصدر: وكالات + "روسيا اليوم"

<http://arabic.rt.com/news/594365>

⁴⁹ (<http://www.alwehdaonline.sy/index.php/rever/5334-2014-04-05-10-37-13>)

المبحث الثالث: سيناريوهات المرحلة المقبلة وفرص النهوض.

- يمكن تلخيص كيفية مواجهة هذه العقوبات والتخفيف من آثارها ما أمكن وذلك من خلال:
1. معرفة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة القطاع النفطي لمواجهة هذه العقوبات: إن معالجة الآثار التي نتجت عن هذه العقوبات على قطاع النفط من حيث الإنتاج والنقل والتسويق والتصدير.... الخ. داخلياً وخارجياً، يكتسب أهمية بالغة سيما وأن أية عملية تطوير للقطاع مع الشركات الدولية سيطلب رفع العقوبات وبأسرع وقت، وبالتالي لابد من الاستعداد للمعركة القانونية لمعرفة كيفية رفع العقوبات وبأسرع وقت عند انجلاء الظروف السياسية.
 2. التعاون مع حلفاء وأصدقاء سورية مثل إيران وفنزويلا والجزائر: حيث قام الجانب الإيراني بسد جزء من النقص في المواد البترولية التي يعاني منها السوق السوري مثل (المازوت والغاز) وضخها في السوق السورية سابقاً ولابد من الاستمرار بهذا التعاون. وبالطبع تم توقيع عدة عقود مع فنزويلا و التعاون مع الجزائر كونها من أكبر الموردين للغاز.
 3. مواجهة مشكلة التأمين: إذا كان من الممكن مواجهة مسألة التمويل بوجود الأصدقاء وخاصة روسيا وإيران، فإن مشكلة التأمين على العميات النفطية بما فيها وصول البواخر الناقلة للنفط جراء تلك العقوبات تبرز بالحاح، كون 90% من شركات التأمين تمتلكها تلك الدول التي فرضت هذه العقوبات وبالتالي تهديد من يورد المشتقات وينقلها ولذلك قام بعض الموردون بتوكيل محامين للدفاع عن مصالحهم وعن العقود المبرمة مع سورية أمام الاتحاد الأوروبي باعتبار أن ذلك لا يشمل خرق العقوبات المفروضة. لذلك لابد من البحث عن بدائل أخرى لكي يستمر هذا الشريان الحيوي للاقتصاد السوري بالتدفق عبر أكثر من منفذ.
 4. التوجه نحو دول البريكس: للبحث عن حلول معها ولمعرفة إمكانية هذه الدول في سد الفجوة الحاصلة تقنياً وفنياً وتجارياً جراء العلاقات السابقة مع الغرب وبالتالي محاولة تصحيح العلاقة الضاغطة دوماً على مفاصل الاقتصاد السوري مع الغرب جراء هذه العقوبات سواء في الصادرات أو الواردات.
 5. تحديد الأولويات: على أعلى مستوى بالتوجه نحو الشرق في نسج علاقات متعددة ومستقبلية تضع بالاعتبار مصالح سورية فوق أي اعتبار، وذلك لتجنب أي آثار اقتصادية صادمة في المستقبل القريب في حال وصل الأمر على مرحلة خطر توقف إنتاج النفط، وهذا بالتأكيد ليس بالأمر الصعب في حال عرفنا كيف ندير الأزمة مع هذه البلدان التي يميل الميزان التجاري بينها وبين سورية لصالحها بشكل عام (روسيا- الصين- الهند- جنوب إفريقيا- البرازيل).
 6. التسريع بمشاريع المصافي السورية: الاستراتيجية ريثما تعود الحالة الأمنية إلى سابق عهدها والتي كان من المفترض أن تكون ثلاثة من هذه المصافي جاهزة بحلول عام 2012 والتي تم إجهاضها في مهدها من خلال بعض الصعوبات الإدارية والروتينية وحجج تبتعد في بعض الأحيان عن الموضوعية.

7. ايجاد حلول قانونية عقدية للعقود القائمة والمعلقة حالياً: بعد توقف و/أو انتهاء العديد من العقود بين الجانب السوري مع الشركات الأخرى، لا بد من دراسة امكانية تمديد العقد إلى ما بعد انتهاء العقد بالفترة التي توقف فيها المقاول عن العمل، وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية فلا بد من العمل على دراسة حالة القوة القاهرة وكيفية تفسيرها وتحليلها بإسهاب، والبحث عن التفسير القانوني الدقيق والمناسب للجانب السوري لمعرفة مدى تحقيق الفائدة المرجوة من عدمها! علماً أن هذه الحالة (القوة القاهرة وردت في عقد الخدمة استناداً على القانون المدني ، المادة رقم 258).
8. إقامة دعوى من قبل رؤساء مجلس الإدارة في الشركات العاملة على المدراء العاملين في تلك الشركات للتفويض بالصلاحيات الموكلة لهم أمام المحاكم السورية والاستحصال على حكم قضائي بذلك وهذا ما حصل لاحقاً.
9. البحث قانونياً عن مخرج لتوقيف العمل بالمادة التي تنظم استرداد التكاليف خلال هذه الفترة من الزمن الذي لا يوجد فيه مقاول (كونه أوقف تمويل عمليات الإنتاج).
10. العمل على تصدير النفط المنتج، وبأي كمية كانت عن طريق شحنات تجارية باتجاه إيران والصين وبعض البلدان الصديقة، والبحث عن الأسواق الأنسب.

أما فرص النهوض فتتمثل بمجموعة من العوامل الذاتية والخارجية للإقتصاد السوري أهمها:

- أ- يتمثل الأساس المادي القوي في سورية من زراعة وصناعة وغير ذلك، فسورية مثلاً ومنذ سنوات حققت اكتفاء ذاتياً من سلع غذائية كثيرة وفي مقدّمتها القمح، وهو أسمى من أن يكون خبز العيش فقط لأنه يدخل ضمن عوامل ومقومات الصمود ليس في الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما في الجانب السياسي أيضاً.
- ب- تعتبر سورية أقلّ دول العالم مديونية وهذا يعطي حرية ومرونة لصاحب القرار الاقتصادي للتعاطي مع مشكلات طارئة وضاغطة / ولكن هذه الميزة لن تستمر طويلاً لمرحلة إعادة الاعمار لذلك لا بد من البحث عن حلول موازية سواء عن طريق التمويل من دول صديقة او مؤسسات مالية إقليمية أوبنوك صديقة/.
- ج- اعتمدت سورية وتعتمد على أصدقاء وقفوا معها بصلابة في الأوقات الصعبة وكلّ متابع لحالة السوق في سورية يتيقن من حقيقة أن معظم السلع متوفرة في الأسواق رغم وجود المقامرين والمغامرين الذين يحتكرون السلع ويرفعون الأسعار.
- د- البدء بإعادة المكانة والأرضية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد تراجع الصادرات بنسبة 90% خصوصاً بعد استهداف هذه المشاريع كونها كانت تشكل ما بين 65 إلى 70% من الناتج المحلي وتُشغّل أيادي عاملة كثيرة في الزراعة والصناعة والمهن الحرفية والخدمات والسياحة....الخ.

مما تقدم يتضح أن الموارد قلّت في الزراعة والصناعة والتجارة وبالتالي لا بد من بلورة رؤية كلية لرفع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال المحاور التالية:

- 1- ضبط السياسة النقدية والمالية وزيادة التدخل الايجابي للبنك المركزي في السوق المالية لتقليل الفارق الكبير بين السوق السوداء والرسمية .

- 2- تحديد الأولويات والتخلي عن مبدأ المستوردات إلا بشكل ضيق ومحدود جداً ووفقاً للأولويات (إلا حين تبدأ مرحلة إعادة الاعمار مع ما سيتطلبه قطاع الصناعة السورية بشكل عام والصناعة النفطية بشكل خاص الذي أصابه الضرر البالغ).
- 3- اعتماد سياسة وطنية تدخلية وعدم ترك الأمور لعشوائية السوق.
- 4- تشديد المراقبة على الأسعار والتشدد في عقوبات المحتكرين والمضاربين وتجار الأزمات، واعتماد اللائحة البيضاء للتجار المبادرين إيجاباً لمواجهة الأزمة.
- 5- تفعيل إعداد استراتيجية للتصدير وفق الرؤية والتوجهات الاقتصادية وتنشيط عمل الهيئة العامة لترويج الصادرات واتحاد المصدرين وترشيد المستوردات وتشجيع الاستهلاك من السلع المحلية وتعزيز العلاقة مع الدول الصديقة والتوسع شرقاً مع دول البريكس والميركسور والألبا وسيلاك ومجموعة شانغهاي وغيرها⁵⁰.
- 6- تشجيع وتحسين البيئة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والتي نمتلك فيها مزايا نسبية ونسعى لتحويلها إلى مزايا تنافسية ووضع الاستثمار في إطار إنتاجي وطني، ومتابعة نقل المنشآت إلى المناطق الآمنة، وتفعيل عمل كل القطاعات وخاصة الإنتاجية سواء القطاع العام أم الخاص أم المشترك.
- 7- تفعيل الحاضنة الاجتماعية للمشاريع الاقتصادية من خلال دعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتفعيل العمل المؤسساتي والمجتمع المدني.
- 8- تحسين المنظومة الإدارية من خلال اختيار إدارة اقتصادية فعالة ونزيهة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والعمل لاستعادة الأموال السورية في الخارج وتحسين المنظومة الضريبية ومكافحة الفساد.

⁵⁰ (مستوى التوافق التجاري بين سورية وهذه الدول جيد للغاية إذ أن التعامل يتم وفق المصلحة السورية وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الروسي مثلاً هو الأول في أوروبا بمعنى أن هذا التوجه سليم من حيث البدائل.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

إن العقوبات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن الدولي كإجراءاتٍ رادعة، تنتهك الشرعية الدولية وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وهي لا تستند على أي أساس قانوني، كذلك فإن اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية يؤدي إلى غرس الشعور بالكراهية لدى الشعوب ويغذي العنف بعيداً عن روح التعاون والتسامح التي ترحى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. لقد أثبتت التجارب السابقة إلى فشل مثل تلك العقوبات وذلك لقصورها على عدة عوامل منها سياسية واقتصادية وإجرائية. وينبغي أن لا تنفذ أية عقوبة دولية اقتصادية ضد أي دولة إلا بعد استنفاد جميع الطرق السلمية لتسوية النزاعات وفقاً لميثاق مبادئ الأمم المتحدة. ويتعين استثناء السلع الضرورية مثل المواد الغذائية والأدوية والمعدات الزراعية والمواد التعليمية من نظم العقوبات الدولية الاقتصادية. وضرورة تشريع اتفاقية دولية تحظر معاقبة الشعوب وحصارها اقتصادياً⁵¹.

لقد كان للعقوبات النفطية نتائج شبه كارثية أهمها:

- انخفاض إنتاج النفط إلى حدوده الدنيا.
- تخريب الحقول والآبار المنتجة في المنطقة الشرقية بسبب إنتاج النفط البدائي والجائر.
- تدهور القطاع النفطي من حيث تخريب وسرقة المستودعات والتجهيزات النفطية وبالتالي عدم القدرة على النهوض بهذا القطاع في الأمد القريب.
- عدم القدرة على التنبؤ بإنتاج النفط من اليابسة (onshore) في السنوات القادمة مما سيجعل مساهمتها في الناتج والدخل القومي غير معلومة وصعبة التوقع، إضافة إلى أنه لم يتم القيام بأي تنقيب بحري (offshore) على الشاطئ السوري حتى الآن.

وبشكل عام فقد أدت هذه العقوبات إلى تدمير بنية تحتية ودمار شامل لكل مكتسبات الشعب السوري طوال فترة ما بعد الإستقلال، وما زاد الطين بلة هو دخول العصابات المسلحة على خط هذه العقوبات، وبالتزامن معها، وكأن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما مما زاد من تداعيات هذه الحرب الكونية لترقى إلى أعظم وأهم وأخطر حربٍ على الشعوب، وكان من تداعياتها نفطياً أنها دمرت كل أساس صلب لهذه الصناعة مما سيأخذ سنواتٍ طويلةٍ لإعادة بناء ما تم تخريبه في مرحلة إعادة الإعمار.

أمام هذا المشهد وإذا ما أردنا أن نحدد ما يجب القيام به في المستقبل إزاء كل ما حصل فإننا نستطيع التأكيد على أن حجم الأعباء المطلوب إنجازها كبير جداً، ويتجاوز الجانب الاقتصادي إلى الجانب البشري الذي يركز على إعادة بناء وتأهيل البشر، وإن متطلبات إنجاز أكبر من حدود الامكانيات المتاحة ولا بد من تحمل التقشف، وتحويله إلى سلوك عام يخص جميع شرائح المجتمع، والتركيز في الاستثمار على الأهم من القطاعات الإنتاجية،

51

<http://www.alhuraauniversity.org/university.php?besh=Nusraw&perrge=nusraw&nujmare=350>

والتي تدر دخلاً وتلبي الحاجات الأكثر إلحاحاً والذي يأتي في مقدمتها النفط والغاز والطاقة بشكل عام⁵².

ثانياً: التوصيات:

إن معالجة الآثار المترتبة على هذه العقوبات تتم من خلال البحث في كيفية الخروج من أضرارها على مستوى الصناعة النفطية، ومن خلال الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجة الآثار المباشرة التي نتجت عن هذه العقوبات على قطاع النفط من حيث الإنتاج و النقل و التسويق و التصدير الخ، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ- بما أن الميزان التجاري متأثر جداً بمدفوعات استيراد المشتقات النفطية، فتعزيز صناعة التكرير سواء من خلال إنشاء مصافٍ جديدة، أو من خلال مصافٍ متنقلة سيكون له الأثر الأكبر في التقليل من المدفوعات لهذه المشتقات بما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات.

ب- البدء فوراً بمعالجة الآثار البيئية التي سببها التكرير البدائي للنفط الخام في المناطق الشرقية، وما يشكله ذلك من خطر الإشعاعات الضارة على حياة الإنسان والحيوان والمزروعات .

ج- البدء بإصلاح شبكة الأنابيب التي تضررت في تلك المنطقة، بسبب الأعمال التخريبية لإعادة شريان نقل الإنتاج النفطي من جديد.

د- البحث عن الحلول الناجعة والقانونية مع المقاولين الأجانب عن كيفية الوصول إلى حلول بالتراضي من أجل استكمال عمليات الإنتاج والتصدير لاحقاً، من خلال الاستعداد منذ الآن لتوقع خلافات مالية وعقدية وقانونية في تفسير العقد مع الشريك الأجنبي، وبالتالي تشكيل لجان استباقية تدرس كل السيناريوهات أو الأفكار التي يمكن أن تطرح من قبل تلك الشركات الأجنبية في النظرة لاستمرار إنتاج الشركات العاملة من قبل الجانب الوطني خلال فترة انسحاب تلك الشركات.

هـ - إن أهم مقترح في هذا الصدد هو، التوجه نحو الدول الصديقة (روسيا والصين وإيران) تحديداً للبحث عن حلول معها لسد الفجوة الحاصلة تقنياً وفنياً و تجارياً مستقبلاً جراء العلاقات السابقة مع الغرب، وذلك عن طريق الاتفاق مع هذه الدول بشأن الاستكشاف والتنقيب والإنتاج للمناطق غير المستكشفة سواء في البر أم في البحر. خصوصاً أن هذه الدول وخصوصاً روسيا والصين لديها شركات تمتلك الامكانيات المالية والفنية القادرة على القيام بذلك على أكمل وجه. (غاز بروم وسي إن بي سي) على سبيل المثال لا الحصر.

و- تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، وتصدير بعض الشحنات الأخرى الممكنة من خلال تحديد الأولويات على أعلى مستوى بالتوجه شرقاً، وذلك لتجنب الآثار الاقتصادية المتوقعة في المستقبل القريب في حال وصل الأمر إلى مرحلة خطر توقف إنتاج النفط، وهذا ما هو متوقع أيضاً بسبب العقوبات وما سببته الأعمال التخريبية والسرقات من قبل المجموعات المسلحة .

⁵² الغرير موسى، مؤتمر إعادة الإعمار، دمشق 2014.

-وبالتالي، وحيث أن الفرص المتبقية في القطاع النفطي الاستكشافي هي من الفرص الصعبة و التي تحتاج إلى تقنيات جديدة و استثمارات كبيرة، ومن أجل المحافظة على تقدم هذا القطاع و مساهمته في الدخل القومي، فيجب أن يتم العمل على ما يلي :

(1) تطوير أنماط التعاقد من خلال إدخال أنماط جديدة متبعة في بعض البلدان من حيث ترغيب المستثمرين بما يؤمن المصالح السيادية لسورية.

(2) بهدف جذب الاستثمارات ، تحسين الشروط التعاقدية بما يسمح بدخول الشركات الجديدة . كون الفرص المتبقية في القطاع الاستكشافي تتدرج في إطار ما يسمى (unconventional oil)، أي طرق إنتاج النفط و الغاز غير التقليدية .

(3) إنشاء شركات مشتركة للاستفادة من الخبرات السورية الكثيرة والتقنيات الخارجية للعمل في السوق المحلية.

(4) الاقتداء بتجربة إيران الاستثمارية في دبي من خلال إنشاء شركات خارجية تسمى (offshore companies) وهذا ما يمكن عمله في هذا القطاع نظراً لوجود عدد كبير جداً من الخبرات النفطية في كافة المجالات الاستكشافية والتنقيبية والمسح السائزيمي والفنية والمالية.

(5) وبما أن الميزان التجاري متأثر جداً بمدفوعات استيراد المشتقات النفطية فلا بد من تعزيز صناعة تكرير النفط، سواء من خلال إنشاء مصافي جديدة أو مصافي متنقلة، مما سيكون له الأثر الأكبر في تحقيق توازن هذا الميزان من خلال:

- 1- تأمين هذه المشتقات للسوق المحلية.
- 2- تكرير الإنتاج النفطي لبعض البلدان المجاورة.
- 3- بيع هذه المشتقات للبلدان المجاورة الأخرى التي ليس لديها إنتاجاً نفطياً كافياً .
- 4- تسريع الاستعدادات لبدء الحفر العميق في البحر لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، إذ ان البنيات المؤهلة جاهزة لاستقبال أجهزة الحفر منذ عام 1995 علماً بان الكيان الاسرائيلي بدأ الإنتاج من حقول تمار وداليت وليفياتان وهذا الحقل الاخير يبلغ احتياطيه من الغاز 450 مليار مترا مكعبا و عدة مئات الملايين من براميل النفط واعطى معلومات قيمة عن وجود النفط على اعماق 5000 مترا تحت قاع البحر

ويوجد معلومات شبه مؤكدة عن الحوض الممتد بين طرطوس واللاذقية . ولقد كان النشاط التنقيبي مكثفا منذ عام 1977 بتوجيه ومتابعة من قيادتنا السياسية العليا وليس خافيا دور النفط الاقتصادي في هذه المرحلة.

- 5- متابعة اعمال التنقيب عن النفط والغاز على اليابسة التي بداتهما شركة موريل و بروم الفرنسية في المنطقة الممتدة بين طرطوس حتى شرق مصياف وكذلك شركة لون إنيرجي الكندية في المنطقة الممتدة بين اللاذقية وحتى شرق السلمية.

وبما أن تداعيات هذه الحرب سوف تأخذ وقتاً طويلاً من الزمن، ، وكون فرص الاستثمار في هذا القطاع معدومة حتى أجل غي مسمى، فلا بد من اتخاذ التدابير اللازمة الضرورية والإسعافية أيضاً، لتقليل مخاطر هذه الأزمة ما أمكن، ومنها:

- إصدار تشريع نفطي جديد يتماشى ويجاري المستجدات على الساحة النفطية في سورية.

- تطوير وتفعيل عمل لجنة التنقيب الاستشارية (اللجنة المسؤولة عن التفاوض والتعاقد مع الطرف الأجنبي)، بحيث يكون الجانب السوري مواكباً ويغطي كل الأعمال الفنية، وحتى خلال مراحل تنفيذ العقد.
- إدخال أنماط جديدة للتعاقد بما يواكب المرحلة الجديدة، ومنها:
 - 1- ربط الشرائح بالسعر العالمي لبرميل النفط الخام أو المتر المكعب للغاز، أي ربط تقاسم إنتاج بالسعر العالمي لهاتين المادتين الاستراتيجيتين.
 - 2- الاعتماد على عقود الـ (B.O.T) بصيغها المختلفة وبحسب المعطيات المتعلقة بالواقع النفطي الجديد.
 - 3- إلغاء حصة الحكومة (ROYALETY) من الإنتاج، وخاصة في النمط البحري، وهذا ما حصل في كثير من دول العالم، وبالتالي سيكون التقاسم بين الطرفين الوطني والأجنبي من نسبة مئة بالمئة، مع استرداد التكاليف.
 - 4- تفعيل عقود المخاطر (risked service contract) ، بحيث يأخذ المقاول حصته نقدياً (دولار) عن كل برميل منتج وفقاً للعقد المبرم.
 - 5- إيجاد محفزات تشجيعية متنوعة للتقليل من أثار المخاطر الأمنية، التي سوف يأخذها المقاول بالحسبان.
 - 6- البحث عن نماذج اقتصادية للعقود النفطية العالمي المستخدمة في دول العالم الأخرى، وخاصة تلك التي واجهت فرض عقوبات عليها سابقاً مثل إيران وغيرها من البلدان المتطورة في عقد الاتفاقات النفطية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

العقوبات الاقتصادية القيود القانونية والسياسية⁵³

في السنوات الخمس والأربعين الأولى، لم تصدر قرارات من مجلس الأمن الدولي بشأن العقوبات الاقتصادية إلا في حالتين هما: روديسيا (1966) وجنوب أفريقيا (1977). ومنذ انتهاء الحرب الباردة. لجأ مجلس الأمن، بصورة متزايدة، إلى العقوبات الاقتصادية الجماعية. فقد فرضت عقوبات على العراق وعلى يوغوسلافيا السابقة وعلى هايتي والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان. وكما نلاحظ من هذه الأمثلة، فإن عقوبات الأمم المتحدة يمكن أن تفرض في زمن السلم كما تفرض في أوقات النزاع المسلح.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت العقوبات، وبخاصة العقوبات التجارية الشاملة، تثير قلق المنظمات الإنسانية، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بسبب ما يترتب على هذه العقوبات من آثار إنسانية. ولقد تمكنت هذه المنظمات، أثناء عملياتها الميدانية، من ملاحظة الآثار الإنسانية القاسية لبعض أنظمة العقوبات سالفة الذكر. ذلك أن العقوبات قد لا تؤثر سلبا على الأوضاع الإنسانية لسكان الدولة المستهدفة فحسب، وإنما قد تؤثر أيضا على تقديم المساعدة الإنسانية.

ونظرا لتزايد لجوء المجتمع الدولي لفرض عقوبات اقتصادية، وبالنظر إلى ما يترتب على هذه العقوبات من آثار إنسانية، يصبح من المهم بحث الإطار القانوني الذي يمكن أن تفرض داخله عقوبات اقتصادية، والحدود القانونية لفرضها والأسباب السياسية التي تدعو إلى وضع حدود لممارسة مجلس الأمن لسلطته في فرض العقوبات.

الإطار القانوني - الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة

يمكن لمجلس الأمن أن يدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية جماعية بمقتضى المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، إذا كان قد قرر أولا، بمقتضى المادة 39، أن هناك تهديدا للسلام، أو خرقا للسلام أو عملا من أعمال العدوان، وإذا كان الهدف من فرض العقوبات هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما.

على أنه قبل استعراض الاعتبارات القانونية والسياسية التي تحدد سلطة مجلس الأمن في فرض عقوبات اقتصادية، يصبح من المهم وضع سلطة المجلس في فرض العقوبات في إطارها القانوني والسياسي. فالأهداف التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة واردة في المادة الأولى من الميثاق. ولا شك أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، الذي تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على تحقيقه من خلال التدابير الواردة في الباب السادس من أجل التسوية السلمية للمنازعات أو الإجراءات القسرية المنصوص عليها في الباب السابع.

⁵³ المصدر: أنا سيغال، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 836، تاريخ 1999/12/31. أنا سيغال عضو بالشعبة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر. والآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء الكاتبة.

وإذا ما قرر مجلس الأمن وجود تهديد للسلام أو انتهاك له أو عمل من أعمال العدوان، فسوف يصدر توصيات أو يقرر اتخاذ التدابير للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما (1). وقد تكون هذه التدابير هي المنصوص عليها في المادة 41 " التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة " ، مثل العقوبات الاقتصادية، أو التدابير الواردة في المادة 42 والتي تتضمن " الأعمال العسكرية التي تملئها الضرورة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما " .

ويمكن العودة لهذا الملحق على الشبكة الالكترونية كون النص طويل ولا يمكن تضمينه كاملاً في هذه الأطروحة.

<http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5r2agc.htm>

ملحق رقم (2)

أحد الأمثلة عن عقوبات الاتحاد الأوروبي

القرار رقم 2014-578

29.5.2014 Official Journal of the European Union L 160/11

COUNCIL IMPLEMENTING REGULATION (EU) No 578/2014

of 28 May 2014

implementing Regulation (EU) No 36/2012 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria

THE COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION,

Having regard to the Treaty on the Functioning of the European Union, Having regard to Council Regulation (EU) No 36/2012 of 18 January 2012 concerning restrictive measures in view of the situation in Syria (1), and in particular Article 32(1) thereof, Whereas: (1) On 18 January 2012, the Council adopted Regulation (EU) No 36/2012. (2) Two persons and one entity should no longer be kept on the

list of persons and entities subject to restrictive measures in Annex II to Regulation (EU) No 36/2012. (3) The information relating to certain persons and entities listed in Annex II to Regulation (EU) No 36/2012 should be updated. (4) Annex II to Regulation (EU) No 36/2012 should therefore be amended accordingly, HAS ADOPTED THIS REGULATION: *Article 1* Annex II to Regulation (EU) No 36/2012 is amended as set out in the Annex to this Regulation. *Article 2* This Regulation shall enter into force on the day of its publication in the *Official Journal of the European Union*. This Regulation shall be binding in its entirety and directly applicable in all Member States. Done at Brussels, 28 May 2014. *For the Council The President* E. VENIZELOS 29.5.2014 L 160/11 Official Journal of the European Union EN (1)

The persons and entities listed below, as well as the related entries, are hereby deleted from the list set out in Annex II to Regulation (EU) No 36/2012: A. Persons No 14. Asif Shawkat No 178. Sulieman Maarouf B. Entities No 45. Syria International Islamic Bank. II. The entries concerning the persons listed below, as set out in Annex II to Regulation (EU) No 36/2012, are replaced by the following entries.

	Name	Identifying information	Reasons	Date of listing
71.	Bushra (بشرى) Al-Assad (الأسد) (a.k.a. Bushra Shawkat)	Date of birth: 24.10.1960	Sister of Bashar Al-Assad and widow of Asif Shawkat, Deputy Chief of Staff for Security and Reconnaissance. Given the close personal relationship and intrinsic financial relationship to the Syrian President Bashar Al-Assad, she benefits from and is associated with the Syrian regime.	23.3.2012
108.	Dr. Mohammad (محمد) (a.k.a. Mohamed, Muhammad, Mohammed) Al-Jleilati (الجليلاطي، جليلاطي)	Born: 1945; Place of birth: Damascus	Former Minister of Finance. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	1.12.2011
152.	Dr. Qadri (قذري) (a.k.a. Kadri) Jamil (جميل) (a.k.a. Jameel)		Former Vice Prime Minister for Foreign Affairs and Expatriates. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
156.	Eng. Hala (هالة) Mohammad (محمد) (a.k.a. Mohamed, Muhammad, Mohammed) Al Nasser (الناصر)		Former Minister of Tourism. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
158.	Eng. Subhi (صبيحي) Ahmad (أحمد) Al Abdallah (العيدالله) (a.k. a. Al-Abdullah)		Former Minister of Agriculture and Agrarian Reform. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
159.	Dr. Mohammad (محمد) (a.k.a. Muhammad, Mohamed, Mohammed) Yahya (يحيى) (a.k.a. Yehya, Yahya, Yihya, Yihia, Yahia) Moalla (معلا) (a.k.a. Mu'la, Ma'la, Muala, Maala, Mala)		Former Minister of Higher Education. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
161.	Dr. Mohamad (محمد) (a.k.a. Muhammad, Mohamed, Mohammed, Mohammad) Zafer (ظافر) (a.k.a. Dhafer) Mohabak (محبك) (a.k.a. Mohabbak, Muhabak, Muhabbak)		Former Minister of Economy and Foreign Trade. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012

	Name	Identifying information	Reasons	Date of listing
163.	Dr. Safwan (صفوان) Al Assaf (العساف)		Former Minister of Housing and Urban Development. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
164.	Eng. Yasser (ياسر) (a.k.a. Yaser) Al Siba'ii (السباعي) (a.k.a. Al-Sibai, Al-Siba'i, Al Sibaei)		Former Minister of Public Works. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
165.	Eng Sa'iid (سعيد) (a.k.a. Sa'id, Sa'eed, Saeed) Ma'thi (معثي) (a.k.a. Mu'zi, Mu'dhi, Ma'dhi, Ma'zi, Maazi) Hneidi (هندي)		Former Minister of Oil and Mineral Resources. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
167.	Dr. Jassem (جاسم) (a.k.a. Jasem) Mohammad (محمد) (a.k.a. Mohamed, Muhammad, Mohammed) Zakaria (زكريا)	Born 1968	Former Minister of Labour and Social Affairs. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
169.	Dr. Adnan (عدنان) Abdo (عبدو) (a.k.a. Abdou) Al Sikhny (السخني) (a.k.a. Al-Sikhni, Al-Sekhny, Al-Sekhni)		Former Minister of Industry. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
174.	Mohammed (محمد) Turki (تركي) Al Sayed (السيد)		Former Minister of Industry. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012
175.	Najm-eddin (الدين نجم) (a.k.a. Nejm-eddin, Nejm-eddeen, Najm-eddeen, Nejm-addin, Nejm-addeen, Najm-addeen, Najm-addin) Khreit (خريط) (a.k.a. Khrait)		Former State Minister. As a former Government Minister shares responsibility for the regime's violent repression against the civilian population.	16.10.2012

نجد من المثال السابق أن هذه العقوبات لم تكن تستهدف الوطن والمواطن، بل أيضاً الوصول إلى كسر إرادة الإنسان والعبث بكل مقدراته ومستقبله وبناء مستقبله ومستقبل أبنائه.

المراجع

الكتب:

- السيد علي، عبد المنعم، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، معهد بحوث البترول للدراسات العربية، القاهرة، دار نفاع للطباعة 1988
- العشوش، أحمد، قانون النفط، دراسة مقارنة، دار شباب الجامعة، الاسكندرية، 1989 .
- ترزيان، بيار، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1989 .
- حبيب، مطانيوس ، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق 2006.
- عبد الكريم إبراهيم، قصي - أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية- سورية أنموذجاً، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب 2010.
- رباح، غسان، العقد التجاري الدولي: العقود النفطية. دار الفكر اللبناني، 1988.

الندوات:

- أوراق عمل ندوة "برامج التصحيح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتخطيط الاستشرافي"، وزارة التخطيط-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 2000.
- الندوة السورية الأولى للنفط والغاز: الأوراق العلمية والتقنية، وزارة النفط والثروة المعدنية، دمشق، 2002.
- الغرير موسى، مؤتمر عادة الإعمار، دمشق 2014.
- أيوب عربش، زياد، السياسات البترولية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرون، آذار 2007.
- أيوب عربش، زياد "المنعكسات الاقتصادية والنفطية لحرب العراق على النظام العالمي"، جريدة الوطن القطرية، العدد رقم 7229، دمشق، 2003/6/2.
- حداد، إبراهيم، "صناعة النفط والغاز في سورية وسياساتها الجديدة"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق 2004.
- الزعيم، عصام، "التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري ازاء مشاريع العولمة والتنمية الإقليمية"، دمشق 2003
(<http://www.albadil.net/?page=ShowDetails&table=articles&Id=3>)
- عربش، زياد. مستقبل الطاقة في سورية- ندوة الثلاثاء الاقتصادية /2009/
- درغام، دريد. أثر العقوبات على المصرف التجاري السوري - ندوة الثلاثاء الاقتصادية /2006/
- جميل، قدري. أهمية مؤشر قياس مستوى المعيشة ندوة الثلاثاء الاقتصادية /2006/

الرسائل الجامعية:

1- الشماسي، سعيد سليمان، إطار مقترح لمعايير المراجعة الحكومية لشركات النفط والغاز في ظل عقود تقاسم الإنتاج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2006.

2- الفتلاوي، هادي رحيم جبر - رسالة ماجستير مقدمة في الجامعة الحرة كلية الحقوق، قسم القانون - 2009.

3- وقاص، بشير، إجراءات مراجعة نفقات التطوير في شركات إنتاج النفط والغاز، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2002.

المراجع الالكترونية:

http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?;jsessionid=R6JvTL2NvlfXvGY8XXZXTvjqwTJmLr2T85qp02xy8f1fyIrmS6w!-1865418370?uri=OJ:JOL_2014_160_R_0005

BP- (شركة بريتش بترول يوم Bp), energy of world review statistical), 2014: report full

<http://www.bp.com/productlanding.do?categoryId=6842&contentId=7021390>

- Dawn of a New Cambridge Energy Research Associates-
.Age: Global Energy Scenarios, Dec 2005

(- Energy Information Administration إدارة معلومات الطاقة الأمريكية):
<http://www.eia.doe.gov>

-, "Quand la Chine change le monde", Le livre Eric Izraelewicz , -
.de poche 2005

A 2030 View: Exxonmobil, The Outlook for Energy -

<http://www..com/Corporate/Citizenship/Imports/EnergyOutlook05/index.html>

Tomorrow's Energy: A Perspective on Energy Trends,
Greenhouse Gas Emissions and Future Energy Options Feb
2006

Goldman Sachs, Global Economics paper No 99, Oct 2003 – in:
 Project Report of the National Intelligence Council's 2020 “Mapping the Global”:
http://www.cia.gov/nic/NIC_globaltrend2020_meth.htm:Future,
), World Energy وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency–
 Outlook 2006:
<http://www.worldenergyoutlook.org>–
 Oil outlook to 2025: منظمة الأوبك (OPEC–
<http://www.opec.org/library/OPEC%20Review/OWEM04.pdf>
), شركة شل (Shell
 Pierre Radanne, «Accepter le nouveau siècle» Accepting the –
 New Century: Futuribles, n 315, Jan 2006.
 The Shell Global Scenarios to –
 2025:http://www.shell.com/static/royal-en/downloads/scenarios/exsum_23052005.pdf
), World Energy Assessment برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP–
 Overview: 2004 Update:
http://www.undp.org/energy/docs/WEAOU_full.pdf–
 Overview 2004 Update, United World Energy Assessment:–
 Nations Development Programme, New York.
www.euractiv.com/Article?tcmuri=tcm:29-151486--16&type=News-34k-Cached-Similar-pages
http://www.exxonmobil.com/Corporate/Files/Corporate/tomorrow_energy.pdf
 World energy, technology and climate policy Outlook, WETO, –
http://europa.eu.int/comm/research/energy/pdf/weto_final_report.pdf
 2005World Energy Council, –
- Official journal of the European Union
 - Council Implementing Regulation (EU) No1244/2011

of 1 December 2011
 implementing regulation (EU) No 442/2011 concerning
 restrictive measures in view of the situation in Syria(for
 example)

<http://www.spc-sy.com> الشركة السورية للنفط:

الشركة السورية للغاز:

http://www.sgc.gov.sy/ar_anabib.htm

المؤسسة العامة لتوزيع واستثمار الطاقة الكهربائية:

<http://www.pedeee.com>

:

الموسوعة الاقتصادية منتديات طموحنا

<http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10786>

الرشودي، تركي بن عبد الله بن فهد، المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الإسلامي،
بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن،، العام الجامعي 1424
هـ 1425/

http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CCoQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.kantaki.com%2Fmedia%2F4182%2Fddd.doc&ei=IXtBVM2iPI_qaObqgsAD&usq=AFQjCNHmsJmzUPOO4KNz36XReVCszOcpwA&bvm=bv.77648437,d.d2s

وكالات- الخبير الاقتصادي الأمريكي الشهير نورييل روبيني

<http://arabic.rt.com/news/594783-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AF/>

[-https://www.knoc.co.kr/servlet/Download?num=6&fno...](https://www.knoc.co.kr/servlet/Download?num=6&fno...)

الأخبار - العدد ٢٢٣١ الثلاثاء ٢٥ شباط ٢٠١٤

<http://al-akhbar.com/node/201396>

<http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/302325>

[http:// WWW.SYRIA-OIL.COM](http://WWW.SYRIA-OIL.COM)

أخبار النفط والغاز السوري.

الوثائق الحكومية:

- 1- الجمهورية العربية السورية، وزارة النفط والثروة المعدنية، المؤسسة العامة للنفط، عقود الخدمة في سورية (2010-1034).
- 2- الجمهورية العربية السورية، وزارة النفط والثروة المعدنية، واقع العمل في وزارة النفط والثروة المعدنية خلال السنوات (2010-2006)
- 3- الخطة الخمسية العاشرة (2010-2006)، هيئة تخطيط الدولة، دمشق 2006

انتهى